الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي الونشريسي تيسمسيلت
معهد اللغات والآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

مذكّرة مقدَّمة لنيل شهادة الماستر في مشروع اللسانيات التطبيقية العربية؛ موسومة بـ:

التداول اللغوي للتركيب النحوي

- دراسة في نحو الجملة الوظيفي عند سيبويه-

إعداد الطالبة:

✓ سميّة بلعكرمي

إشـــراف:

* د. غربي بكاي

السنة الجامعية: **2017م/1438هـ**

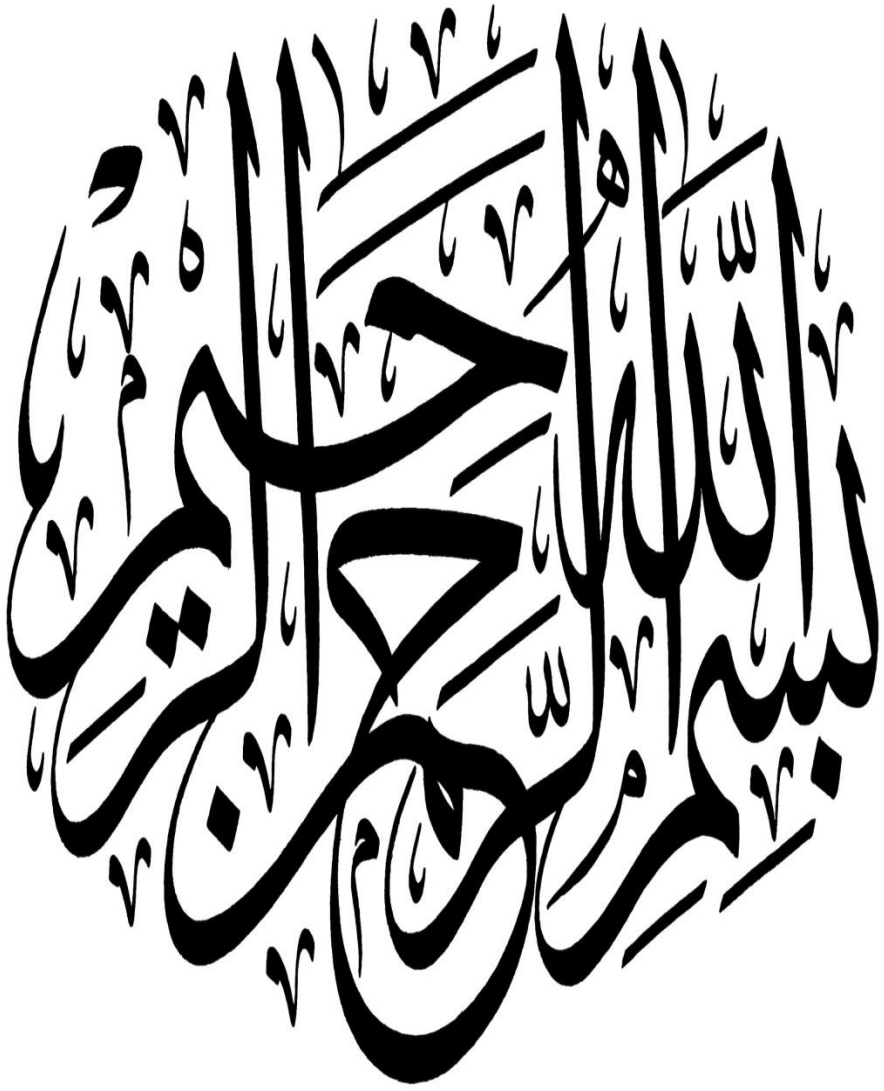
بسم الله الرحمن الرحيم

«العلمُ لا يصلح هدفًا (فهو مجرد تحصيل المعلومات الجزئية عن الأشياء وروابطها وعلاقاتها)؛ وذلك هدف المحجوبين من العلماء الذين وقفت همتهم عند إدراك الأشياء وعلاقاتها ... أمّا أصحاب الهمم العالية؛ فالعلم عندهم وسيلة إلى غاية أخرى هي المعرفة»

مصطفى محمود، الوجود والعدم، ص. 83–84.

إهـــــداء

إلى روح من رباني؛ رحمه الله

إلى أبي وأمي؛ روحي وجنتي

إلى: مريم، محمد الحبيب، عبد الوهاب وأحمد نبيل؛ إخوتي

إلى حبيبتي؛ نصيرة وزوجها وأولادها

إلى صديقاتي وحبيباتي في الله؛ خيرة، خديجة، عائشة

إلى كلّ منْ أضاءَ بعلمِه فكرَ غيرِه.

سميّة

شكر وتقدير

حمدًا لمَنْ لا يقول إلا حقًّا، ولا يعِدُ إلا صدقًا
ولا يأمرُ إلا رِفقًا، نحمده تعالى تعبُّدًا ونشكرُه عزّ وجلّ عملا ونطقًا.

لو أني أوتيت كل بلاغة لعجزت أن أوفي حقهما من الشكر؛ والداي
جزاهما الله عني خير الجزاء لما أجزلاه لي من عطاء.
وإنْ كان لهذه الرّسالة فضلُ الإنجازِ؛ فجديرٌ بي أنْ أتوجّه بجزيل الشّكرِ
إلى الأُسْتاذِ بكاي غربي لإشرافهِ على هذا البحث
وأسألُ الله أنْ يباركَ له في عِلْمِهِ وعَمَلِهِ.
وَلا يفوتني في هذا المقامِ أنْ أسوقَ من التّقدير أجزله
للأستاذ رزايقية محمود الذي فتح لي المجال للبحث
في هذا الموضوع من خلال مشروعه العلميّ القيّم.
ويتقاضاني الفضل أن أشكر من قدّم لي يد العون في إنجاز هذا البحث
الأستاذ علي عبد الصّمد عمر؛ فبفضله تمكّنت من الحصول على أحد المصادر
المهمة في بحثي: اللسانيات الوظيفية –مدخل نظري- لأحمد المتوكل
وساعدني كثيرا بتوجيهاته،
والأستاذ بودلال سامي الذي أعانني في جمع المراجع.

مقدّمة

سعى الإنسان منذ القدم إلى خلق لغة تمكنه من سدّ حاجاته التواصلية مع بني جنسه؛ تعتمد على نظام قواعديّ معين يتعارف عليه المجتمع اللغوي، يُمكِّن الأفراد من إنتاج ثم فهم وحدات كلامية انطلاقا من تفاعل الطاقات العقلية والحاجات التعبيرية في المجتمع البشري، فتكون اللغة بذلك وسيلةً لتفعيل النشاط التواصلي بين الأفراد لتُمكّنُهم من التعبير عن الأفكار والمعاني والأغراض المترتبة في النفس، وذلك في شكل رموز لغوية يقوم المتكلم بتركيبها حسب نظامٍ قواعديٍّ يناسب المقامَ التخاطبيّ من جهة، والمعاني التي وُضِعت من أجلها هذه التراكيب اللغوية من جهة أخرى؛ ولذلك لا يمكن لأيّ تركيب لغويّ أداء مقاصده الكلامية دون التزام دقيق لتركيب معيّن.

والتواصل الإنساني مرتبط بالتخاطب بين شخصين فأكثر؛ إذ إنّ المتكلّم إذا أراد التلفّظ بكلام ما، فلأن لديه أفكارا ومعانيَ يريد تركيبها في شكل ألفاظ يضمّ بعضَها إلى بعض ثم يُحكِم نسجها في شكل تراكيب جملية متتالية تخدم المعاني التي يريد إيصالها إلى ذهن المخاطَب الذي يقوم بتأويل المقاصد التي رصدها من خلال طريقة تركيب الكلام المُستعمَل في مقامات تخاطبية مختلفة وبهذا لا يمكن لأيّة لغة أن تؤدي وظيفتها الاجتماعية والتواصلية دون الاعتماد على التركيب.

تربط أجزاء التركيب اللغوي علاقات نحوية قصد تأدية معنى ذا فائدة؛ فتُرتَّب الكلمات بنظام معيّن؛ نحو قول المتكلّم: "سَاعَدَ عُمَرُ أَحْمَدَ"؛ فهذا يوضح بأنّ "عمرًا" هو منفّذ الفعل و"أحمدَ" هو الذي استقبل فعل المساعدة، فرفع اللفظ الأول ونصب الثاني لتوضيح القصد المتوخى؛ ويقوم المخاطَب -بالاستعانة بالظروف الملابِسَة لهذا التركيب- بتحليل المعنى المقصود في ذهنه ويردّ بما هو مناسب، فهذا التركيب يدل على أنّ كلا المتخاطبين يعلمان مسبقا أنّ "أحمدَ" كان محتاجا للمساعدة في أمر يصعب عليه فعله لوحده، فقدّم الفاعل لكونه محور الحديث، ولو أراد التركيز وصبّ الاهتمام على من وقع عليه الفعل (مستقبِل الفعل)؛ لقدّم "أحمدَ" في الترتيب وأخَّرَ الفاعل أو أخر الفعل وفاعله، مع الحفاظ على العلامة الإعرابية لأمن اللّبس.

ومن خلال هذا المثال؛ يتضح أنّ العملية التخاطبية اشتملت على المتكلّم الذي يتفوّه بالكلام باعتماد ترتيب خاصّ يخدم معانيه المتوخاة باعتباره الطرف الأول في عملية التخاطب، والمخاطَب

بعدّه الطرف الثاني؛ هو الذي يستقبل المعطيات الكلامية من عند المتكلم ليقوم بتأويلها وتحديد قصد المتكلّم لفهمه والتحاور معه بنجاح، والخطاب الذي يتمثل في الكلام الذي يتفوه به المتخاطبون أثناء التواصل، إضافة إلى السياق الذي يتضمن الظروف المحيطة بالعملية التخاطبية سواء أكانت لغوية أو غير لغوية، والقصدية التي يهدف المتكلم إلى إيصالها؛ والتي من أجلها يركب الكلام تركيبا محددا يفي بالغرض.

ويعدّ الاهتمام بالسياق التخاطبي والمقاصد المتوخاة من التراكيب المتلفَّظ بها الركيزةَ الأساسيّة للدّرس التّداولي الحديث الذي قام –انطلاقا منها– بتحليل تلك العبارات من وجهة نظر وظيفية كمحاولة لإنجاح العملية التواصلية من جهة، ولفهم العقل البشري من جهة أخرى؛ باعتبار أنّ وظيفة اللغة الأساسية تتجلى في إقامة التواصل بين البشر، وأنّ للغات الطبيعية خصائص بنيوية ترتبط بوظيفتها التواصلية تحتاج الكشفَ عنها من خلال الدّرس النّحوي التّداولي/الوظيفي.

وبالرجوع إلى بدايات التقعيد النّحوي في الدّرس اللّغوي العربي، سيتوضَّح أنّ النحاة العرب –وعلى رأسهم سيبويه– لم يغفلوا في دراساتهم الظّروف اللغوية وغير اللغوية المحيطة بالتراكيب الكلامية المستعمَلة أثناء التخاطب؛ والتي تتّحد فيما بينها لتأدية وظيفتها الأساسية المتمثلة في إنجاح العملية التواصلية، لذا أحاول في هذه الدراسة الربط بين الدّرس النّحوي العربي؛ لاسيما عند سيبويه باعتبار أنّ كتابَه إرثٌ عظيمٌ للغة العربية، والدّرس النّحوي التّداولي/الوظيفي الحداثي؛ من خلال التنقيب عن محطات لهذا الوافد الغربي الجديد في كتابه.

يمكن القول إنّ اختيارَ هذا الموضوع وربطه بالنحو العربي لا سيما السيبويهي؛ هو ضرب من المغامرة مقارنةً مع معرفتي المتواضعة بهذا الإرث الثمين جدا، لكنّ إصراري على المحاولة كان من باب شغفي بالنحو العربي ورغبتي في التمكّن منه، إضافة إلى رغبتي في سبر أغوار المجال التّداولي/الوظيفي. وتجدر الإشارة إلى أنّي أستنكر محاولات إسقاط النظريات الغربية الجاهزة على اللغة العربية حتى تمسّ الجوهرَ للسّيطرة على ثقافة العربي المسلم وخلع ثوب الأصالة عن لغته؛ وذلك

بضرب عمقها المتمثّل في النّحو العربي الذي حافظ لرَدَحٍ من الزّمن على القرآن المقّدس من اللّحن والتّحريف فحاجة العربية إلى النّحو العربي –لا الغربي– باقيةٌ مادام مرتبطا بكلام الله عزّ وجلّ لذا سأحاول التنقيب عن محطات تداولية/وظيفية في الكتاب بخطوات حذرة لدمج النّحو العربيّ –لا سيما عند سيبويه– وبعض القضايا من النحو الوظيفي الغربي كأنهما نحو واحد؛ لأشفي القليل من فضولي المعرفي من جهة، وخدمةً للغتي من جهة أخرى.

ولربط الجسر بين الدرس النحوي التداولي الحديث والدرس النحوي العربي؛ من أجل أنْ تتضح الرؤية التي تتسم بالأصالة ونبذ التقليد؛ حصرت التّصور المتعلّق بموضوع البحث في العنوان الموسوم بـ: "التداول اللغوي للتركيب النحوي –دراسة في نحو الجملة الوظيفي عند سيبويه–" ولقد اخترت كتاب سيبويه لأنّه أوّل مؤلَّف قعّد للنّحو العربيّ وحدّد مفاهيمه وقضاياه؛ أيْ باعتباره مفتاح التقعيد وللإجابة –من خلاله– عن الإشكاليات القائمة في ذهني المتمثلة فيما يلي:

– ماذا يعني التداول اللغوي؟ وماهي أسسه في التركيب النحوي؟

– ماذا يعني النحو الوظيفي وماهي المراحل المشكِّلة للتركيب المتكامل؟ ومانوع الوظائف المسنَدة إلى عناصر التركيب؟

– وهل من الممكن التجسير بين أسس التّداول اللغوي في النّحو العربي وأسسه في النّحو الوظيفي؟ وإلى أيّ مدى يمكنني نبش الكتاب بحثا عن محطات نحوية وظيفية؟

– كيف استطاع سيبويه أجرأة مفاهيم التداول اللغوي؟ وماهي النصوص الدالة على ذلك في كتابه؟

– هل النّحو العربي نحو وظيفيّ؟

كلّ هذا سأحاول الإجابة عنه من خلال الاعتماد على المنهج القائم على الوصف والتحليل الذي اقتضته طبيعة البحث؛ فالوصف تجلّى في التّطرق إلى الجوانب المفاهيمية للتداول اللغوي والنحو الوظيفي، والتّحليل تمثّل في محاولة دمج التّنظير التّداولي/الوظيفي بالممارسة اللغوية النحوية في الكتاب وإسقاط الوظائف التواصلية على الأمثلة المستقاة منه؛ وسأركّز على تركيب الجملة العربية من منظور

نحويّ وظيفيّ باعتبارها وحدة تركيب وبناء لغوي يتم الانطلاق منها من أجل الوصول إلى عمق الكلام، على أساس أنّ الكلام عبارة عن جملة أو متتالية من الجمل يُتلفَّظ بها في مقامات معينة لأجل معانٍ مقصودةٍ؛ وذلك لتحقيق الفائدة المتمثّلة في الفهم والإفهام، وبالتالي إنجاح العملية التواصلية بين المتخاطبين.

وسأنهج في هذه الدراسة للوصول إلى توضيحات بشأن وظيفية النحو العربي؛ خطة بحث تشمل على التوالي: مقدّمة ومدخل للدراسة وقسم تنظيري وآخر تطبيقي وخاتمة.

فالمقدّمة استهليتها بتمهيد عام حول اللغة وأهميتها في تحقيق التواصل البشري، ثم الدوافع التي جعلتني أخوض غمار هذا البحث، ثم تحديد الإشكالية والمنهج المتبع وعرض الخطة المنتهجة في هذا البحث.

أمّا المدخل فسأتطرّق فيه إلى التّعريف بسيبويه وكتابه، ومفهوم التركيب النحوي عنده وخصائصه، ولن أفصِّلَ كثيرا لأني لست في مقام تفصيل للتراكيب النحوية؛ لأنّ اللّغة العربية كلّها تراكيب ومنْ غير الممكن التّطرّق إليها كلّها في هذا البحث، لذا اكتفيت بالحديث عن التركيبين الاسمي والفعلي بإيجاز.

وفي القسم التنظيري الذي يحمل عنوان "المنحى التداولي للتركيب النحوي"؛ سأحدّد الزوايا المفاهيمية للتواصل اللغوي الوظيفي:

أولا: الشبكة المفاهيمية للتداول اللغوي؛ عنوانٌ أعرض من خلاله مفهوم التداول اللغوي وركائزه المتمثلة في الإشاريات التخاطبية، متضمنات القول(الافتراض المسبق والأفوال المضمرة والاستلزام)، السياق التخاطبي، القصدية والأفعال الكلامية.

ثانيا: نظرية النحو الوظيفي؛ عنوان تضمّن مفهوم النحو الوظيفيّ ومبادئه ونماذجه، إضافة إلى تحديد مراحل تشكّل بنية التركيب النحوي للجملة من وجهة نظر النحو الوظيفي.

أما القسم التطبيقي الذي عنونته بـ "البعد التّداولي –الوظيفي– للتّراكيب في النّحو العربي" تضمن عنصرين تمثلا في:

أولا: "المفاهيم الأساسية للتّداول اللغوي في كتاب سيبويه"؛ عنوانٌ سأركّز من خلاله على دور أطراف العملية التواصلية (المتكلّم والمخاطَب والخطاب)، إضافة إلى السّياق والقصديّة في التقعيد النحوي؛ التي يراعيها سيبويه في كتابه.

ثانيا: "البعد الوظيفي للنّحو العربي" الذي أوليتُه الحظَّ الكبيرَ في هذا القسم مركّزة على الوظائف التواصلية؛ المتمثلة في الوظائف الدلالية والتركيبية والتداولية لبنية التركيب النحوي فالوظائف الدلالية تتمثل في وظيفة الحمل والحدود الموضوعات والحدود اللّواحق، والوظائف التركيبية المتمثلة في الفاعل والمفعول، والوظائف التّداولية المتمثّلة في البؤرة والمحور والمبتدأ والذيل والمنادى.

والخاتمة عبارة عن مجموعة من النتائج المستخلَصة التي وصلت إليها من خلال هذا البحث.

وفي هذا المقام؛ تجدر الإشارة إلى الدراسات السابقة لهذا الموضوع والتي اعتمدتها في البحث:

- نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، يحي بعطيش، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة 2005 /2006: فصل الباحث فيها الحديث عن المحطات الوظيفية في اللسانيات الحديثة بدءا من دي سوسير وصولا إلى نظرية النحو الوظيفي، وركز فيها على نحو الجملة ونحو النص تباعًا.

- النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي -دراسة في نحو الجملة-، الزايدي بودرامة، رسالة دكتوراه جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013: حيث فصل الباحث كثيرا في الحديث عن النحو الوظيفي والحديث عن الدرس النحوي والبلاغي معا عند العرب.

لم تكن بداية هذا البحث سهلة ميسورة؛ فلقد استهلك تصوري للموضوع محلّ الدراسة وقتا طويلا جدّا في ضبطه وتحديد عنوان مناسب له؛ وذلك راجع إلى نقص مرجعيّتي المعرفيّة آنذاك فيما يخص مجال النّحو الوظيفيّ، إضافة إلى غموض الكثير من المواضع في الكتاب بالنسبة لي؛ مما أدى إلى استغلاق الفهم أحيانا لبعض آرائه.

وفي الأخير؛ فإنّ ما ذهبت إليه من خلال هذا البحث قد يحتمل الخطأ والصّواب فإن أصبت؛ فهذا من فضلِ الله، وإنْ أخطأت؛ فمن نفسي، و اللهَ عزَّ وجلَّ أسأل التّوفيق.

مدخـــل

خصائص التركيب النحوي

عند سيبويه

لا يخفى على أي باحث في النحو العربي أنّ ظاهرة اللّحن التي شاعت بعد اختلاط العرب بالأعاجم هي ما أدى إلى تقعيد اللغة وظهور النحو العربي كرد فعل ضد هذه الظاهرة وكحصن منيع حفظا للقرآن الكريم، حيث إنّ الأعاجم وجدوا صعوبة في التواصل مع العرب الذين أصبحوا جزءا منهم بعدما اعتنقوا الإسلام، فقام مجموعة من علماء العربية بوضع أسس النحو؛ أمثال أبي الأسود الدؤلي، والخليل بن أحمد الفراهيدي الذي يعدّ أهم أساتذة سيبويه على الإطلاق، ويعد كتاب سيبويه أول كتاب وصلنا يقعّد[1] للنحو العربي الذي نشأ وتطور في مناخ إسلاميّ. وفي هذا المدخل سأتطرق للتعريف بسيبويه وكتابه بإيجاز كونهما غنيان عن التعريف، ويستدعي المقام التطرق بإيجاز أيضا إلى مفهوم التركيب النحوي للجملة العربية (الكلام) وخصائصه عند سيبويه.

– سيبويه، كنيته ولقبه:

هو عمرو بن عثمان بن قَنْبَر أو قُنبَر، وكنيته "أبو بشر"، فارسيّ الأصل، مسلم العقيدة، عربيّ المنشأ والثقافة ، لقبته والدته عندما كانت تُرَقِّصُه وهو صغير بـ"سيبويه"؛ وهو اسم فارسي مركب ومعناه رائحة التفاح، وقيل سُميَّ بذلك لنظافته، وقيل لأن وجنتيه كانتا كالتفاحتين وكان هو في غاية الجمال، وقيل كان يعتاد شمّ التفاح.[2]

ولد بفارس بالقرية البيضاء وقيل بالأهواز ونشأ بالبصرة، ولا تعرف سنة ولادته ووضعت على وجه التقريب في 135هـ. تزوج بجارية عصبية إلا أن الكتب والتفكير والسهر شغله عنها

---

[1] قعّد اللغة ونحوها: "وضع لها قواعد يعمل بموجبها"؛ أحمد مختار عمر وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب القاهرة مصر، ط.1، 2008م، مج.1، ص. 1841.

والقواعد ج. قاعدة؛ وهي " أصل الأسّ والقواعد الإساس وقواعد البيت أساسه"؛ ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت لبنان، د.ط، د.ت.، مج.3، ص. 361. (مادة قعد)

[2] ينظر: خديجة الحديثي، كتاب سيبويه وشروحه، مطابع دار التضامن، بغداد، ط.1، 1967م، ص.ص. 11–12.

وهي مشغوفة بحبه وبسبب غيرتها أخذت جذوة نار فطرحتها في الكتب حتى احترقت، فطلقها على إثر فعلتها، ولقد ذهب منه علم كثير أخذه عن الخليل بفعل الحريق، ثم أنشأ الكتاب بعد ذلك، وتوفي حوالي 180 هـ.[1]

أساتذته: أخذ سيبويه العلم عن عدد من الشيوخ الذين شهد لهم بالبراعة والتفوق؛ عيسى بن عمر الثقفي (ت. 149هـ)، أبو عمرو بن العلاء (ت. 154 هـ)، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت. 170 هـ)، يونس بن حبيب (ت. 183هـ)، وأخذ اللغة أيضا عن الأخفش الكبير (ت. 177هـ) وعن أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت. 215 هـ)، وغيرهم.[2]

ولسيبويه عدّة مناظرات؛ أشهرها المسألة الزنبورية التي تعدّ أشهر مناظرة لسيبويه مع الكسائي (ت. 189)؛ حيث جمع بينهما يحي بن خالد البرمكي وزير هارون الرشيد. فقال الكسائي: تسألني أو أسألك؟ فردّ سيبويه: سلْ أنت. فقال له: هل يقال: كنتُ أظنّ أنّ العقربَ أشدُّ لسعةً من الزّنبور؛ فإذا هو هي، أو يقال مع ذلك: فإذا هو إياها؟ فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النّصب، فسأله عن أمثال ذلك؛ نحو: خرجتُ فإذا عبدُ الله القائمُ أو القائمَ، وقال: كلّه بالرفع. فقال الكسائي: العرب ترفع ذلك وتنصبه. واحتدم الخلاف بينهما طويلا. فاقترح الكسائي أن يحكم بينهما جمع من العرب فقال: هؤلاء العرب ببابك وفدوا عليك من كل صقيع، فاستدعاهم يحي البرمكي فقالوا: القول قول الكسائيّ، ولم ينطقوا بالنصب إذْ لا تطاوعهم ألسنتهم. فاستكان سيبويه عند ذلك وانقبض خاطره فخرج من بغداد وتوجّه إلى فارس ولم يعد إلى البصرة بسبب سوء ما لحقه، ويذكر مُحَمَّد الطنطاوي أنّ ليد السياسة في هذه الحادثة دور كبير لأنها حُكمٌ بين بلدين لا رجلين، وما وافق العرب الكسائي إلا لعلمهم

[1] ينظر: خديجة الحديثي، كتاب سيبويه وشروحه، ص. 19 إلى ص. 21.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص. 31.

أنه ذو حظوة عند الرشيد وحاشيته، وهم على يقين أنّ الحق مع سيبويه.[1]

– كتاب سيبويه:

يعد كتاب سيبويه مصدرا يغرف منه كل من كتب في صناعة النحو والعربية حتى سماه الناس "قرآن النحو" حيث وقف العلماء عند تلك الفترة فجعلوا الكتاب أساسا لكل دراسة جاءت بعده وهو كالبحر في تعدد ما يحتويه من قضايا مختلفة في العربية من نحو وصرف وبلاغة وأصوات وأحكام علم القراءات والتجويد؛ وغيرها، لذلك سماه القدماء بـ"البحر" لكثرة جواهرة ولصعوبة مضايقه.[2]

كان المبرد إذا أراد أحد أن يقرأ عليه "كتاب سيبويه"؛ يقول له: « هل ركبت البحر؟ تعظيما واستعظاما لما فيه»[3]، وكان المازني يقول: «من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحِ »[4]، وقد اعترف الأخفش بأن سيبويه كان أعلم منه بقوله: «كان سيبويه إذا وضع شيئا من كتابه عرضه عليّ وهو يرى أني أعلم منه –وكان أعلم مني– وأنا اليوم أعلم منه»[5]؛ فلقد أكرمه الله بالعلم النافع فكـان أوّل من جمـع النحـو ووضـع له قواعد وأصولا،[6] وذكر الجاحظ كتاب سيبويه

---

[1] ينظر: مُحَمَّد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط.2، 1995م ص. 52 إلى ص. 54.

[2] ينظر: خديجة الحديثي، كتاب سيبويه وشروحه، ص. 63.

[3] أنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القِفطي، تح. مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط.1 1986م، ج.2، ص. 348.

[4] المرجع نفسه، ص. 348.

[5] المرجع نفسه، ص. 350.

[6] ينظر: خديجة الحديثي، كتاب سيبويه وشروحه، ص. 28.

فقال: «لم يكتب الناس في النحو كتابا مثله، وجميع كتب الناس عليه عيال»[1].

اعتنى المستشرقون أيضا بالكتاب؛يقول المستشرق بروكلمان: «أما كتاب سيبويه؛ فهو أقدم مصنف جمع مسائل النحو العربي كافة وقد زاد المتأخرون كثيرا من تحديد مقاصد النحو وتَبَيُّن حدوده لكنهم لم يكادوا يضيفون شيئا ذا بالٍ من الملاحظات الهامة والأنظار الجديدة»[2].

اعتمد سيبويه في كتابه أسلوب الإيجاز الخالي من التعقيد والإطالة؛ إلا أنه –الأسلوب– يحتاج أحيانا إلى إيضاح، لأنه أُلّف في زمان كان أهله يألفون هذا الأسلوب ومثل تلك الألفاظ؛ فأوجز في التعبير وأكثر من الأمثلة، فيعرض القاعدة ويمثل لها بأمثلة مستقاة من الواقع الاستعمالي اللغوي آنذاك. لكنه أحيانا يعلل ويطيل في بعض الموضوعات لكي يقرّب الموضوع إلى ذهن القارئ ويلم به –الموضوع– إلماما شاملا.[3]

– مفهوم التركيب النحوي:

وجب عليّ الوقوف عند تعريف التركيب وعلاقته بالجملة والكلام ثم الحديث عن التركيب الذي تمّ انطلاقا منه التقعيد للنّحو العربي.

التركيب لغة:

جاء في اللسان: « ركّب الشيء؛ وضع بعضه على بعض وقد تركّب وتراكب ... والمركّب أيضا

---

[1] أنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القِفطي، ص. 351.

[2] كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، تر. عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط.4، د.ت.، ج.2، ص. 135.

[3] ينظر: خديجة الحديثي، كتاب سيبويه وشروحه، ص. 92.

الأصل والمنبت»[1]. وجاء في المعجم الوسيط: «التركيب تأليف الشيء من مكوناته البسيطة»[2]، فركّب تركيبا الشيء؛ ضمه إلى غيره نحو: ركّب الجملة، أي ضم الكلام بعضه إلى بعضه الآخر في جملة.[3] وجاء في معجم اللغة العربية المعاصرة: «ركّب الشيء في غيره ضمّ أجزاءه المتفرقة ورتبها وربط بعضها ببعض ... ركب الجملة ألف بين أجزائها»[4].

التركيب اصطلاحا:

يقصد به ضم الكلمات بعضها إلى بعض لتؤدي معنى مفيدا، والتركيب أنواع؛ تركيب مزجي أي ما نُحِت ليكون كلمة واحدة وهو ما تركب من كلمتين امتزجتا ليكوّنا كلمة واحدة؛ نحو: بعلبك وسيبويه. وتركيب إضافي يتركّب من مضاف ومضاف إليه؛ نحو: عبد الله، صلاح الدين. وتركيب إسناد الذي يتعلق بموضوع بحثي هذا؛ وهو ترتب العناصر النحوية ترتيبا منظّما بحيث تكون في مواقع محددة حسب العلاقات الرابطة بينها لتؤدي معنىً لغويّا ذا فائدة يحسن السكوت عليه.[5] ويصطلح عليه بالتركيب النحوي؛ حيث تتعالق فيه الكلم نحويا حيث يتركب من المسند والمسند إليه الذين يعدّان أساس التركيب، ويضاف إليهما مركّبات كلامية أخرى حسب ما يقتضيه المقام والقصد.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، مج.1، ص. 432. (مادة ركب)

[2] شوقي ضيف وآخرون –مجمع اللغة العربية–، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط.4، 2004م ص.368.

[3] ينظر: الرائد –معجم لغوي عصري–، جبران مسعود، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط.7، 1992م، ص. 401.

[4] أحمد مختار عمر وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة، مج.1، ص.932.

[5] ينظر: محمود أحمد نحلة، علم اللغة النظامي –مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليداي–، منشورات ملتقى الفكر، الإسكندرية مصر، ط.2، 2001م، ص.91.

التركيب/الجملة عند سيبويه:

لقد أطلق النحاة على التركيب مصطلح الجملة والكلام؛ فقد عرف ابن جني الكلام بأنه: « كلّ لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحاة الجمل»[1]؛ أي هو كلّ متلَفَّظٌ به أدى وظيفة توصيل المعنى على اختلاف تراكيبه؛ يقول الجرجاني: « اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو: خرج زيدٌ سُميَّ كلاما وسُميَّ جملة»[2]؛ فالكلام هو ما تركّب من اسم وفعل وحرف ليشكّل تركيبا ذا فائدة، ويسمى أيضا الجملة.

لم يستعمل سيبويه كلمة جملة إلا مرة واحدة بصيغة الجمع في كتابه وجاءت بالمعنى اللغوي؛[3] يقول حماسة عبد اللطيف: «تقرأت كتاب سيبويه بحثا عن كلمة جملة سواء بالمعنى الاصطلاحي أم بالمعنى اللغوي فلم أهتد إليها قط ... ولم أعثر على كلمة الجملة في كتاب سيبويه إلا مرة واحدة بصيغة الجمع، ولم ترد بوصفها مصطلحا نحويا، بل بمعناها اللغوي»[4]، وذلك في قوله: « وما يجوز في الشعر أكثر من أنْ أذكره لك ها هنا، لأن هذا موضع جمل»[5]، ولقد استُعمِل مصطلح الجملة في عصر متأخر؛ يقول علي أبو المكارم : «وإن لفظ الجملة لم يستخدم في النحو إلا في عصر متأخر نسبيا إذ كان أوّل من استعمله مصطلحا محدّدَ الدلالة مُحَمَّد بن يزيد المبرد ... في كتابه المقتضب»[6].

---

[1] ابن جني، الخصائص، تح. مُحَمَّد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، د.ط.، د.ت.، ج.1، ص.17.

[2] عبد القاهر الجرجاني، الجمل، تح. علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ط.، 1972م، ص.40.

[3] مُحَمَّد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، د.ط.، 2003م، ص. 21.

[4] المرجع نفسه، ص.21.

[5] سيبويه، الكتاب، تح. عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط.3، 1988م، ج.1، ص. 32.

[6] علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط.1، 2006م، ص. 46.

ويعد سيبويه واضع نواة الجملة بالممارسة الإجرائية؛[1] مع أن سيبويه لم يستعمل كلمة "جملة" بالمعنى الاصطلاحي النحوي لأنه كان يعنى بالتمثيل وبوصف التركيب دون تسمية إلا أنه كان يعي مفهومها من خلال ممارسات مصطلحية تمثلت في استعماله كلمات دالة عليه؛ نحو: الكلام، المسند والمسند إليه، الفعل والفاعل، المبتدأ والمبني على المبتدأ؛ وهي ما يمثل عناصر التركيب.[2] ويرى حماسة أن استخدام مصطلح الكلام أنسب؛ فيقول: « والذي يبدو لي أنّ استخدام النحاة لمصطلح الكلام (بدل الجمل) فيه توفيق كبير، وذلك أنّ الكلام يقصد به النشاط الحي والتنفيذ الواقعي للنظام اللغوي المخزون في ذهن الجماعة اللغوية، فكأنهم أرادوا أن يقولوا إنّ التقعيد لا يكون إلا للمنطوق الفعلي الذي يؤدي فائدة يحسن السكوت عليها وذلك بهدف فهم التركيب»[3].

إذن؛ سيبويه لم يتطرق إلى مصطلح الجملة في كتابه واكتفى بالكلام كدلالة على التركيب الذي يرادفها؛ لأنها تتركّب من وظائف أنواع الكلمة من اسم وفعل وحرف،[4] فسيبويه يربط الكلام بعلاقات تركيبية تفيد في توصيل المعنى إلى المخاطَب؛ المتعلق بالتركيب(الجملة) يقول: «... (لا سلامٌ عليك) لم تغيّر الكلام عما كان عليه قبل أن تلحق»[5]؛ فسيبويه يطلق مصطلح الكلام على التركيب "سلام عليك" وهو ما يصطلح عليه نحويا (الجملة)، فالكلام تركيب إسنادي قائم على وظيفتي المسند والمسند إليه؛ فأهم ما يجب توفره في التركيب هو الإسناد كونه أساس

---

[1] مُحَمَّد عبدو فلفل، معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، دار العصماء، دمشق، سوريا، ط.1، 2009م، ص. 93.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص. ص. 10-11

[3] مُحَمَّد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص. 30.

[4] ينظر: صباح باعامر، التركيب في كتاب سيبويه من خلال إطلاقه (الكلام) -دراسة لسانية-، مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب، العراق، ع.9، 2013م،ص. 46

[5] سيبويه، الكتاب، 301/2.

كلّ إنجاز لغوي، وعدم توفره لا يحقق تركيبا لذا جعله سيبويه عماد التركيب.[1]

الإسناد عمادا للتركيب:

الإسناد هو علاقة معنوية بين كلمتين (مسند ومسند إليه)، ويعد النواة التي يقوم عليها التركيب فبالجمع بين المسند والمسند إليه يتم التركيب؛ وهما ما «لا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا»[2]، ويقول السيرافي في هذا الشأن: «المسند معناه الحديث والخبر والمسند إليه المحدَّث عنه وذلك على وجهين فعل وفاعل؛ كقولك: قامَ زيدٌ، وينطلقُ عمرُو، واسم وخبر؛ كقولك "زيدٌ قائمٌ" و"إنّ عمرًا منطلقٌ"؛ فالفعل حديث عن الفاعل، والخبر حديث عن الاسم، والمسند هو الفعل وخبر الاسم، والمسند إليه هو الفاعل والاسم المخبر عنه»[3]، فالمسند إليه هو: المبتدأ/الفاعل/ نائب الفاعل أو ما تحوّل اسما لناسخ فعليّ أو حرفيّ، أمّا المسند فهو الخبر /الفعل.

أنواع التركيب/الجملة:

بناءً على فكـرة الإسنـاد كنـواة للتركيـب، يكون التركيب النحـويّ فعليـا يبتدئ بالفعـل وفاعله حيث يتصدره المسند إذا كان فعلا؛ نحو: "انطلق زيدٌ"؛ وهو الجملة الفعلية/التركيب الفعليّ، أو اسميا يتركّب من اسمين "مبتدأ وخبره"؛ حيث يتموضع المسند إليه (المبتدأ) في الصدارة نحو: "عمرو قادمٌ" وهو الجملة الاسمية/التركيب الاسمي.

فأما التركيب الاسمي؛ فهو موضوع للإخبار بثبوت المسند والمسند إليه بلا دلالة على التجديد

---

[1] ينظر: صباح با عامر، التركيب في كتاب سيبويه من خلال إطلاقه (الكلام)، ص. 47.

[2] سيبويه، الكتاب، 23/1.

[3] السيرافي أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تح. أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.1 2008م، ج.1، ص. 173.

وإذا كان خبرها اسما؛ فقد يُقصَد به الدوام والاستمرار الثبوتي، وإن كان خبرها جملة فعلية؛ فيدلّ على استمرار تجددي، فالمسند إليه يتصف في الجملة الاسمية /التركيب الاسمي اتصافا ثابتا غير متجدد لأن هذا الأخير يدل على الثبوت والاستمرار. وأما التركيب الفعلي؛ فهو موضوع لبيان علاقة الإسناد مع دلالة زمنية على حدث ماضي أو حاضر أو مستقبَل؛ حيث يدل المسند فيها على التجديد.[1] يقول الجرجاني: «إنّ موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئا بعد شيء، وأما الفعل فموضوعه على أن يقتضي تجددَّ المعنى المثبت به شيئا بعد شيء»[2].

ويتم الحد الأدنى الذي ينعقد به التركيب المفيد بعنصري الإسناد، وما عداهما قد يكون ضروريا أو يُستَغنى عنه حسب المقام والقصد، وبناء على هذا؛ ينقسم إلى: تركيب (جملة/كلام) بسيط وتركيب (جملة/كلام) موسع:

– الجملة البسيطة/الصغرى: هي المكونة من نواة الإسناد (فعل/فاعل ، مبتدأ/خبر)؛ وهي البنية الأساسية التي تتولد عنها أشكال نحوية متنوعة ومتعددة في كل من التركيب الاسمي والتركيب الفعلي ومن بين هذه الأشكال النواسخ وماتحمله من معاني التأكيد والنفي وغيرها؛ نحو: "إنّ المجتهدَ ناجحٌ" "ليس العمقُ مخيفا".

– الجملة الموسعة/الكبرى: هي التي يدخل في عناصرها تركيب آخر يقوم بوظيفة ما في بنائها

[1] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي –نقد وتوجيه–، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط.2، 1986م ص. ص. 41–42.

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تع. محمود مُحَمَّد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، د.ط.، د.ت.، ص. 174.

نحو: حضّر الطالبُ الدّرسَ أمس داخل القاعة. ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسۡتَقَـٰمُواْ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾[1].

خصائص التركيب السيبويهي:

اعتمد سيبويه في تقعيده للنحو على جملة من الخصائص التركيبية للكلام؛ استخلصها صباح باعامر في مقاله "خصائص التركيب في كتاب سيبويه من خلال إطلاقه (الكلام)"[2]؛ والتي تتمثل فيما يلي:

1- الاحتياج:

هو إشارة إلى الترابط بين المسند والمسند إليه في المعنى،[3] أيْ إنّ كلّا منهما ضروريّ ليتحقق التركيب ذو الفائدة؛ نحو قول سيبويه: « كذلك قولك: حَسِبْتُني عبدُ الله مررتُ به، لأنّ هذا المضمرَ المنصوبَ (الياء) بمنزلة المرفوع في (كنتُ)؛ لأنه يحتاج إلى الخبر كاحتياج الاسم في (كنتُ)، وكاحتياج المبتدإ، فإنما هذا في موضع خبره، كما كان في موضع خبر كان»[4]؛ فلا يتحقق التركيب دون وجود الخبر وبالتالي يؤدي التركيب معنى مفيدا حينما سد احتياجه باستفاء الخبر كمكوّن أساسيّ في الجملة.

---

[1] سورة الأحقاف، الآية: 13.

[2] ينظر: صباح باعامر، خصائص التركيب في كتاب سيبويه من خلال إطلاقه (الكلام)، ص. 48 إلى ص. 55.

[3] المرجع نفسه، ص.48.

[4] سيبويه، الكتاب، 149/1.

2- الاستغناء:

وهو اكتفاء التركيب بوظيفتيه الأساسيتين (المسند والمسند إليه) من أجل تحقيق الفائدة ليصبح التركيب مقابلا للفهم والتوصيل؛ يقول سيبويه بخصوص التركيب (ضربتُهُ إيّاهُ قائمًا) «فأما ضَرَبتُ و قَتَلْتُ ونحوهما فإنّ الأسماء بعدها بمنزلة المبنيّ على المبتدإ، وإنما تذكر (قائمًا) بعدما يستغني الكلام ويكتفي، وينتصب على أنه حال»[1]؛ فالخبر يؤدي ما يؤديه الفاعل وذكر الحال هنا بعدما استوفى التركيب عناصره الأساسية.

3- الإفادة:

تعد من الشروط اللازمة في التركيب لكي يؤدي وظيفته التواصلية، وليكون التركيب مفيدا وجب ترتيب عناصره وفق نظام معين على أساس توفر الوظيفة الإسنادية؛ يقول سيبويه: «ويُبيّن لك أنها ليست بأسماءٍ أنّك لو وضعتَها مواضعَ الأسماءِ لم يجز ذلك. ألا ترى أنّك لو قلت (إنَّ يَضْرِبَ يَأْتينَا) وأشباه هذا لم يكن كلاما؟!»[2]؛ فالفعل في هذا التركيب ليس في موقعه الصحيح، وبهذا لم يؤدِّ وظيفته الإسنادية في هذا الموقع؛ فجعل التركيب قاصرا في أداء مهمته التواصلية؛ لأنه لم يحقق الإفادة؛ وبالتالي لا يمكن وصفه بالتركيب (الكلام).[3]

4- الاعتماد:

يرتبط الاعتماد بما سبق (الاحتياج والاستغناء والإفادة)؛ فالتركيب يعتمد بعضه على بعض

---

[1] سيبويه، الكتاب، 387/2.

[2] المصدر نفسه، 14/1.

[3] ينظر: صباح باعامر، خصائص التركيب في كتاب سيبويه من خلال إطلاقه (الكلام)، ص. 50.

من أجل الإفادة يقول سيبويه: «ألا ترى أنّ (من زيدٍ) لا يكون كلاما حتّى يكون معتمدًا على غيره»[1]؛ أيْ حتى يكون معه مركَّب غيره يعتمد عليه في توضيح المعنى فيتكامل الإسناد (أي تكامل كل من المسند والمسند إليه باعتمادهما على بعضهما)؛ فـ"من زيد" لا يكون تركيبا متكاملا إلّا إذا اعتمد على المبتدإ ليكوّن جملة.

5- الترابط:

للترابط بين الوحدات اللغوية في التركيب دور مهم لتحقيق الإفادة؛ فغيابه يفقد التركيب كمال المعنى المتوخى وما لم يتحقق فيه الربط ليس تركيبا (كلاما)؛ يقول سيبويه: « سألت الخليل عن قوله عزّ وجلّ:﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[2] فقال: هذا كلام معلَّقٌ بالكلام الأوّل كما كانت الفاء معلَّقَةً بالكلام الأوّلِ، وهذا ها هنا في موضع "قَنَطُوا" كما كان الجوابُ بالفاءِ في موضع الفعل»[3]، وفي قوله: «ألا ترى أنهم قرءوا ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾[4] وقبله نصبٌ وذلك لأنها تَصرِفُ الكلامَ إلى الابتداء، إلّا أنْ يوقَع بعدَها فعلٌ؛ نحو: أمّا زيدًا فضربتُ»[5] لا بدّ من وجود الفاء الرابطة بين المبتدأ والخبر؛ فالفاء تربط بين كلامين (تركيبين)، الأول هو جملة الشرط والثاني جملة جواب الشرط؛ وهما تركيبان غير مستقلين.

---

[1] سيبويه، الكتاب، 330/3.

[2] سورة الروم، الآية: 36.

[3] المصدر السابق، 63/3-64.

[4] سورة فصلت، الآية: 17.

[5] سيبويه، الكتاب، 95/1.

6- البناء:

يختلف البناء عن الإسناد في أن هذا الأخير هو نواة الجملة، أما البناء فينعقد بين أجزاء أخرى من الجملة خارج نواة التركيب؛ فكلّ إسناد بناء وليس كل بناء إسنادا، على الرغم من أنّ كليهما مقترن بالعمل.[1] ويعد البناء عنصرا مهما في تكوّن التركيب عند سيبويه؛ فيقول بخصوص التركيب (أيُّ مَنْ يأتينَا يريدُ صلتَنَا ... فنحدّثُهُ): «... وأما الوجه الذي يجوز فيه فأن يكون "يريدُ" مبنيًّا على ما قبله، ويكون (يأتينا) الصِّلة، فإنْ أردت ذلك كان كلامًا»[2]؛ فالتركيب "يريد" يبنى على المبتدإ، ويعدّ الإسناد صورة من صور البناء؛ يقول سيبويه بخصوص التركيب (هذا عبدُ الله منطلقًا): «فهذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده وهو (عبدُ الله). ولم يكن ليكون هذا كلامًا حتى يُبنَى عليه أو يُبنَى على ما قبلَه»[3]، فيبنى الخبر على المبتدإ في التركيب ليشكّل كلاما مفيدا.

7- تحقق العلاقات التركيبية:

يقصد بها العمل؛[4] فالعلاقات التركيبية لا تتحقق إلا بالعمل؛ يقول سيبويه: «...لأنه كلامٌ قد عَمِلَ بعضُه في بعض؛ فلا يكون إلّا مبتدأ لا يَعمل فيه شيءٌ قبلَه، لأنّ ألف الاستفهام تمنعه من ذلك. وهو قولك: (قَدْ عَلِمْتُ أَ عَبْدُ الله ثَمَّ أَمْ زَيْدٌ) و(قَدْ عَرَفْتُ أَبو مَنْ زَيْدٌ) و(قَدْ عَرَفْتُ أيُّهم أبوه)»[5]؛ فبالعمل يؤدي التركيب وظائفه الشكلية والمعنوية (الشكل والمعنى)، فيمثل المبتدأ بعد ألف الاستفهام بداية لتركيب مستقل عما قبله؛ لكنه يبقى كتلةً واحدةً من خلال العمل الذي يعدّ أساسا لتشكّل التركيب.

---

[1] ينظر: صباح باعامر، خصائص التركيب في كتاب سيبويه من خلال إطلاقه (الكلام)، ص. 55.

[2] سيبويه، الكتاب، 406/2.

[3] المصدر نفسه، 78/2.

[4] ينظر: المرجع السابق، ص. 52.

[5] سيبويه، الكتاب، 235/1-236.

ولقد ذكر سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه لفظ العمل والعامل الذي يعدّ المؤثِّر في الإعراب نحو قوله: « وإذا أعملتِ العربُ شيئا مضمراً لم يخرج عن عمله مظهرا في الجر و النصب والرفع تقول: وبلَدٍ، تريد ورُبَّ بلدٍ ، وتقول : زيدًا، تريد عليك زيدًا، وتقول: الهلالُ تريد هذا الهلالُ فكلّه يعمل عملَه مظهرا »[1]، ويقول أيضا: « ... فحرف الاستفهام لا يُفصَل به بين العامل والمعمول ثم يكون على حاله إذا جاءت الألف أوّلا، وإنما يدخل على الخبر»[2]، ويقول في موضع آخر: « هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده ... وزعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب»[3].

8- الإعراب:

يعدّ الإعراب أحد السبل التي تضبط الترتيب داخل التركيب وتوضح المعنى الذي يتوخاه المتكلّم ولقد عبّر سيبويه عنه في أوائل كتابه بـ "مجاري أواخر الكلم" ويقصد بالمجاري حركات أواخر الكلم من إعراب وبناء، وقال إنها ثمانية؛ « النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف ... فالنصب والفتح في ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف. وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأَفْرُقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العاملُ –وليس شيءٌ منها إلّا وهو يزول عنه– وبين ما يُبنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ عاملٍ منها ضربٌ من اللّفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب»[4]. فالإعراب يراد به العلامة الإعرابية المجلوبة بالعامل، والتي تعتمد في التحليل النحوي بغرض توضيح مختلف معاني التركيب المحتملة وبيان استقامته.

---

[1] سيبويه، الكتاب، 106/1 .

[2] المصدر نفسه، 128/1 .

[3] المصدر نفسه، 131/2 .

[4] المصدر نفسه، 13/1.

استطاع سيبويه تفسير الظاهرة الإعرابية لبنية التركيب النحوي وتأثيرها في المعنى الذي يقصده المتكلّم؛ يقول: «وقال امرؤ القيس :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لَأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبا، وإنما كان المطلوب عنده الملكُ، وجعل القليلَ كافيا ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى »[1]، إذ التقدير: كفاني قليلٌ منِ المالِ ولم أطلبْ الملكَ فلو أنه يسعى إلى حياة عادية فقليلٌ من المال يكفيه ولم يطلبْ الملكَ، ولكنه يسعى إلى طلب الملك، ولقد عمل الفعل "كفى" في قليلٌ فرفعه على أساس أنه فاعل له، وقدّر المطلوب على أنه "الملكُ"، لا "القليلُ من المالِ". ولو نصب "قليل" لفسد المعنى المقصود.

إذن؛ فللإعراب دور مهم في توجيه المعنى وتحديد المقاصد، وغيابه يؤدي إلى اللّبس والغموض في التركيب، لذا يعدّ سمة بارزة غرضها التوضيح والإبانة عن المعاني. ومن الواضح أن اهتمام سيبويه بالجمل كتراكيب نحوية لها إعرابها غرضه توضيح وبيان قصد المتكلم من الكلام، ومنه فالجملة عبارة عن مجموعة ألفاظ يركبها المتكلم حسب نظام قواعدي معين لتخدم المعاني التي يتوخاها من كلامه.

وفي الأخير؛ الحديث عن التراكيب (الجمل) العربية واسع جدا، ولا يسعني الإلمام به في هذا المقام؛ بل يستحيل ذلك لأنه يحتاج مساحة أكبر بكثير من هذا البحث المتواضع لذا عمدت الحديث عن التركيب في النحو السيبويهي بإيجاز كمدخل ألج من خلاله إلى البحث عن العلاقة بينه وبين الوافد الغربي الجديد"التداول اللغوي".

[1] سيبويه، الكتاب، 79/1 .

القسم التنظيري

المنحى التداولي للتركيب النحوي

سأحاول في هذا القسم اللإلمام بالمفاهيم المتعلقة بالتداول اللغوي عموما والنحو الوظيفي خصوصا، ولن أفصل فيها كثيرا لأني لست في مقام تفصيل وإنما في مقام توضيح لهذه المفاهيم في الدراسات الغربية؛ لتفادي تكرارها في مواضع لاحقة في البحث والتي سأحاول التركيز فيها على ملامحها في الدرس النحوي العربي السيبويهي.

أولا: الشبكة المفاهيمية للتداول اللغوي

تتكون الشبكة المفاهيمية للتداول اللغوي من مجموعة من الخصائص التي تميز بها هذا الدرس اللغوي عما سبقه من الدراسات اللغوية الغربية. ولقد اعتمدت مصطلح "التداول اللغوي" في بحثي بدلا من التداولية؛ لأنّ "التداول" يعد المصدر الأصلي في الفكر اللغوي العربي؛ هذا الأخير الذي يحمل في ثناياه مفاهيم البحث التداولي –سأحاول توضيحها في القسم التطبيقي–، وحريّ بي قبل ذلك توضيح مفهوم التداول اللغوي ورصد شبكته المفاهيمية كما جاءت عند الغرب قبل التنقيب عنها في التراث اللغوي العربي.

1 التداول اللغوي؛ مفهوما ونشأة

1-1 مفهوم التداول:

التداول لغة: يقول ابن منظور (ت.711هـ): « تداولنا الأمر: أخذناه بالدُّول، وقالوا: دواليك أي مداولة على الأمر؛ قال سيبويه: وإن شئت حملته على أنه وقع في هذه الحال،ودالت الأيام أي دارت والله يداولها بين الناس، وتداولته الأيدي أخذته هذه مرة وهذه مرة»[1]؛ أي إنّ التداول هو ماتناقله الناس وما أداروه فيما بينهم فيتحول من شخص لآخر، والمتداوَل «المستخدم في لغة الحياة اليومية، قابل للتداول يمكن نقله من شخص لآخر»[2]، ولا تكاد المعاجم تخرج عن دلالة التحول

[1] ابن منظور، لسان العرب، مج. 11، ص. 252. (مادة: د و ل)

[2] أحمد مختار عمر وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة، مج.1، ص. 787.

والتناقل للفظ "التداول"[1]، وتلك حال اللغة؛ فهي متحولة من حال لدى المتكلم إلى حال أخرى لدى السامع ومتنقلة بين الناس يتداولونها بينهم حسب أغراضهم بهدف التواصل.

التداول اللغوي اصطلاحا: يختص التداول اللغوي عند جورج يول بدراسة اللغة أثناء الاستعمال من أجل التواصل، وهو معنيّ بدراسة المعنى كما يوصله المتكلم ويفسره المخاطَب؛ فهو مرتبط بتحليل ما يعنيه المتكلمون أثناء التخاطب (الاستعمال اللغوي في الواقع) في سياق معين،[2] إذ يركز على «دراسة المعنى المقصود للمتكلم»[3]. ويعرف مسعود صحراوي التداول اللغوي بأنه «مذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، وطرق وكيفيات استخدام العلامات اللغوية بنجاح والسياقات والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها "الخطاب"، والبحث عن العوامل التي تجعل من "الخطاب " رسالة تواصلية "واضحة"و"ناجحة"»[4].

فالتداول اللغوي هو ما يختص بدراسة اللغة أثناء الاستعمال وتفسيرها لتسهيل عملية التواصل وذلك بالاهتمام بدراسة علاقة الاستعمال اللغوي بمستعمليه والظروف المحيطة به بهدف توضيح المقاصد وإنجاح العملية التواصلية؛ فاللغة أخذت بذلك منحى جديدا في اهتمامها بالمتكلم والمخاطَب وأفكارهما وشخصياتهما ورصد علاقتهما بالسياق التخاطبي والمقاصد.

---

[1] ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، تح. عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان د.ط.، 1979م، ج. 2، ص. 314. الزمخشري أساس البلاغة تح. مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط.1، 1998م، ج. 1، ص. 303. مُحَمَّد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، تح. دائرة المعاجم (لم يذكر أي اسم)، مكتبة لبنان بيروت، لبنان، د.ط.، 1986م، ص. 90. الفيروز آبادي، القاموس المحيط ،تح. مُحَمَّد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط.8، 2005م، ص. ص. 1000-1001.

[2] ينظر: جورج يول، التداولية، تر. قصي العتابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط.1، 2010م، ص.19.

[3] جورج يول، معرفة اللغة، تر. محمود فراج عبد الحافظ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر د.ط.، 1999م، ص.135.

[4] مسعود صحراوي التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت، لبنان ، ط.5، 2005 ، ص.5.

2-1 نشأة التفكير التداولي اللغوي:

تعد السيمياء البراغماتية التي أرساها الفيلسوف الأمريكي شارل ساندرز بيرس العامل الأول في ظهور علم اللغة التداولي؛ فلقد كتب مقالات في المعرفة البراغماتية متأثرا بكانط في الربط بين اللغة والواقع فظهر له كتاب بعنوان وصف نظام الإشارات 1870م، وفلسفة الإشارات 1884م، كما ظهر مفهوم الفعل اللغوي في مقال له بعنوان كيف نجعل أفكارنا واضحة؟ 1877م، ولقد ركز في دراسته السيميائية على الإشارة والمعنى والوظيفة الإشارية.[1]

وجعلها شارلز وليام موريس البعد الثالث للسيميولوجيا بعد علم التركيب الذي يدرس علاقة العلامات بعضها ببعض في شكل تركيبي صحيح، وعلم الدلالة الذي يدرس علاقة العلامات بما تدل عليه. والبراغماتية عنده تدرس علاقة العلامات بمستعمليها.[2] واعتمد فيتغنشتاين في دراسة اللغة على فلسفة اعتمدت ثلاثة مفاهيم أساسية تمثلت في الدلالة والقاعدة وألعاب اللغة التي تشبه في نظره شكلا من أشكال الحياة (الأمر، الوصف، الشكر، التحية...)؛ حيث حدد معنى الجملة رابطا إياه بالممارسة اليومية لألعاب اللغة، وعلى كل مشترك في لعبة اللغة الامتثال للقواعد الأساسية ومعرفة كيفية استعمال الجمل في مواقف الفعل.[3]

كانت البداية الفعلية لعلم اللغة التداولي مع أوستين الذي انطلق من ملاحظة بسيطة مفادها أنّ الكثير من الجمل لاتُستَعمل لوصف الواقع بل لتغييره؛ نحو: "آمرُكَ بالصمتِ"، "أعدُكَ بأنْ آتي غدًا"؛ ففي هذين التركيبين لا نصف الواقع وإنما نسعى إلى تغييره؛ فقائل التركيب الأول يسعى إلى الانتقال من حالة الضجيج إلى حالة الهدوء، والثاني يخلق فيه القائل التزاما ويبرم عقدا أخلاقيا

---

[1] ينظر: محمود عكاشة، النظرية البراغماتية اللسانية (التداولية) –دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ–، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر ط.1، 2013م، ص. ص. 27-28.

[2] نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، د. ط.، د. ت.، ص. 168.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص. 182 إلى ص. 185. وينظر: فرنسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، تر. سعيد علوش، منشورات مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، ص. ص. 20-21.

بينه وبين من يخاطبه لم يكن في الواقع قبلا. وهناك جمل أخرى تصف الواقع؛ نحو: "ينزلُ المطرُ" وهذه التراكيب تتضمن أفعالا تفيد إنجاز عمل، وأَقرّ بأنّ كل تركيب جملي يوافق إنجاز عمل قوليّ وعمل متضمن في القول.[1]

ثم قام سيرل بتطوير بعض الأبعاد من نظرية أستاذه (أوستن)؛ أهمها نظرية الأفعال اللغوية والقصدية؛ إذ قام بتحديد القواعد التي تكشف مقاصد المتحدِّث والكيفيات التي يوصل بها هذه المقاصد إلى ذهن المتحدَّث إليه.[2] ويعد الفعل اللغوي الذي وضعه أوستن وطوره تلميذه سيرل نواة التداول اللغوي.

وتحديد بول غرايس الأبعاد التداولية للغة المتمثلة في المقام والمتكلمين والمقاصد وحيثيات الاستعمال، ووضع أسس الاستلزام الحواري والأفعال اللغوية؛ فتح آفاقا أرحب للاعتراف بالتداول اللغوي، وبدأت تطفو فوق سطح الدرس اللساني مقولات تداولية جديدة؛ نحو: "البؤرة والاقتضاء والاستلزام الخطابي"، وفي أواخر الستينيات أدخل "كارناب" مفهوم السياق المتضمن هويات المشاركين في الحدث الكلامي، والمحددات الزمانية والمكانية، ومقاصد المشاركين.[3]

هذا بالنسبة لنشأة التداول اللغوي الذي تأثر بالفلسفة التحليلية وبسيميائية بيرس وموريس وفلسفة فتغنشتاين للألعاب اللغوية، ليجد الساحة الخصبة لتطوره مع أفكار أوستين وسيرل وغرايس المتمثلة في الأفعال الكلامية وظهور المفاهيم المتعلقة بالمجال التداولي فيما بعد والتي سأذكرها في العنصر اللاحق.

---

[1] ينظر: آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر. سيف الدين دغفوس ومُحَمَّد الشيباني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط.1، 2003م، ص. 30 إلى ص. 32.

[2] ينظر : المرجع نفسه، ص. 34.

[3] ينظر: بشرى البستاني ، التداولية في البحث اللغوي والنقدي، مؤسسة السياب للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، لندن، مملكة بريطانيا، ط.1، 2012م، ص. 36.

2- مفاهيم التداول اللغوي:

يستلزم البحث الوقوف عند أهم المفاهيم التي يعتمدها الدرس التداولي اللغوي في تفسير اللغة ودراستها؛ والذي يسعى من خلالها إلى إنجاح العملية التخاطبية، وتتمثل هذه المفاهيم فيما يلي:

2-1 الإشاريات deixis: تعد الضمائر (أنا، نحن، أنت ...) وأسماء الإشارة (هذا، هذه، ذاك ...) والإشارات المكانية (هنا، هناك ...) والزمانية (الآن، غدا ...) تعابيرا تختلف إحالتها بحسب ظروف استعمالها؛ أي وفقا لموقعها في السياق التخاطبي.

2-1-1 الإشاريات الشخصية: تتمثل الإشاريات الشخصية في الضمائر الشخصية المعروفة (أنا، نحن، أنت ...)؛ نحو: "إلى أين أنت ذاهب؟" ونحو: " فلنقرأ كتابا مفيدا". وتجدر الإشارة إلى أهمية تمييز المعنى النحوي للضمير (نحن) مثلا في قولنا: "علينا أن ننظف المكان قبل انصرافنا" ففي الإنجليزية والعربية يقبل تفسيرين؛ إما أن يكون مستثنيا أو مشتملا؛ أي يشمله الخطاب، وهنا يتم اللجوء إلى قاعدة اللغة المتمثلة في السياق لتقرير إذا كان المتكلم فردا من المجموعة التي تنطبق عليها قاعدة الخطاب أم ليس مخاطَبا؛ فالسياق يتدخل هنا لتوضيح القصد الإشاري.[1]

2-1-2 الإشاريات المكانية: هي عناصر إشارية توظفها اللغة للتمييز بين المواقع عن طريق عمليات نفسية؛ حيث "يميل المتكلم إلى معاملة الأشياء البعيدة ماديا على أنها بعيدة نفسيا"[2]، فالتباعد النفسي أساس تداول التأشير المكاني؛ كأن يشير المتكلم لشيء قريب ماديا لكنه بعيد نفسيا أي لا يرغب به؛ كأن يقول عن عطر يستنشقه: "لا أحبُّ ذلك العطرَ"؛ فكلمة "ذلك" التي تشير إلى مكان العطر لا تمتلك معنى دلاليا ثابتا، ولكنها تتبع دلالة السياق التخاطبي.[3]

2-1-3 إشاريات الزمان: يستعمل المتكلم مجموعة من صيغ الإشارة الزمانية؛ نحو: (البارحة الآن، غدا...)، تعتمد هذه التعابير في تفسيرها على معرفة وقت الكلام ذي العلاقة بها، ويعد زمان

---

[1] ينظر: جورج يول، التداولية، ص. 31.

[2] المرجع نفسه، ص. 33.

[3] المرجع نفسه، ص. ن.

التكلم هو مركز الإشارة الزمانية؛ فإذا لم يعرف المخاطَب هذا المركز وسياقه التبس عليه الأمر نحو:"أنا أعيشُ في هذه المدينةِ الآن"؛ بمعنى أنّ الزّمان الحاضر هو المقصود.[1]

2-1-4 إشاريات الخطاب والنحو:

تحتاج التعابير الإشارية إلى أدوات غير لغوية لأداء وظيفتها النحوية والتواصلية؛ فعلى الرغم من أدائها لوظيفتها النحوية في الخطاب أحيانا إلا أن استعمالها لا يأتي بفائدة؛ وذلك راجع إلى حاجتها لأدوات أخرى تعينها في تحديد مدلولها مثل الإشارة باليد، وذلك داخل في سياق التلفظ.[2] فاللفظ الإشاري "هناك" في قول المتكلم: "ستجدُ الكتابَ هناكَ"؛ يدلّ على مكان بعيد يتطلب الاستعانة بإشارة غير لغوية لتحديده، إلا إذا افترضنا أن المخاطَب على علم مسبق ببعض المعلومات.

فالإشاريات؛ نحو الضمائر، وأسماء الإشارة التي وصفها النحاة بالأسماء المبهمة؛[3] من العلامات اللغوية التي لا يتحدد مرجعها في التركيب إلا في سياق الخطاب التداولي؛ فالسياق الذي ترد فيه هو ما يرفع عنها الإبهام والغموض.

2-2 متضمنات القول: هو مفهوم تداولي يتعلق بالجوانب الضمنية للخطاب؛ يمثل ما يمكن فهمه من خلال سياقات الخطاب المنجز، وتشمل الافتراض المسبق والأقوال المضمرة والاستلزام الحواري:

2-2-1 الافتراض المسبق presupposition:

هو "شيء يفترضه المتكلم يسبق التفوه بالكلام"[4]؛ أيْ يكون كامنا في ذهن المتكلمين فتحمل التراكيب الملفوظة خلفيات افتراضية لدى المتكلمين يبنى على أساسها القصد، ويصبح

---

[1] ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، د.ط.، 2002م ص. ص. 19-20.

[2] ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب– مقاربة لغوية تداولية–، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان ط.1، 2004م، ص. ص. 79-80.

[3] المرجع نفسه، ص. 80.

[4] جورج يول، البراغماتية، ص.51.

واقعيا فقط عند وجوده في سياقاتهم؛ نحو: "لا تغلقْ النافذةَ"؛ ففي التركيب خلفية افتراض مسبق مضمونها أنّ "النّافذةَ مفتوحةٌ". ويرى ديكرو وتودوروف أنّ «اختيار لفظ أو آخر يتضمن هذا الافتراض المسبق أو ذاك، يغيّر العلاقات بين المتخاطبين فيما يتعلق ببقية الحوار، وعليه يكون للافتراض قيمة إنجازية؛ مثل الوعد والأمر والاستفهام»[1]؛ يشير ديكرو وتودوروف هنا إلى أهمية الافتراضات المسبقة في الفعل الكلامي، وعلى الرغم من أنها محتويات مضمرة إلا أنها تنجز بمجرد استناجها.

2-2-2 الأقوال المضمرة:

ترتبط بوضعية الخطاب ومقامه على عكس الافتراضات المسبقة التي تحدد على أساس معطيات لغوية، والقول المضمر هو مجموعة من المعلومات يمكن للخطاب أن يحتويها ويعتمد تحقيقها في الواقع على سياق التخاطب؛[2] نحو: "إنّ السّماءَ ممطرةٌ"؛ فالتركيب يُقصَد به إما المكوث في بيته أو الإسراع إلى عمله حتى لا يفوته الموعد بسبب المطر، أو الانتظار حتى يتوقف المطر، أو عدم نسيان مظلته عند الخروج، فبذلك يحتمل المخاطَب عدة معانٍ متضمَّنة في هذا التركيب باعتبار السياق التي أُنجِز ضمنه الخطاب.[3] وتعدّ التركيبة اللغوية هي الأساس والمنطلق لكل لفظ، وتسهم كفاءة المخاطَب بشكل حاسم في تحديد المقاصد، ولا يمكن لأيّ محتوى كلامي أن ينسلخ عن ركيزته اللغوية.

تعتبر أوركيوني أنّ « أيّ وحدة من وحدات المحتوى التي يمكن فك ترميزها تملك بالضرورة ركيزة لغوية أيّا تكن، ولا تشذُّ المحتويات المضمرة عن هذه القاعدة؛ إذ قد تكون هذه المحتويات بأفضل الأحوال، وهي كذلك حصيلة حساب تركيبيّ ما مِنْ شأنه أن يُطبق بعض المعطيات الخارجية القولية على بعض المعلومات الضمقولية»[4]؛ ومفاد هذا القول أنّ المضمر يُستدَل عليه بناء على المعطيات

---

[1] Ducrot Oswald et Todorov Tzvetan, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage Ed. du Seuil, Paris, France, 1972, p.p. 347-348.

[2] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص. 32.

[3] ينظر: محمود عكاشة، النظرية البراغماتية اللسانية، ص. 85.

[4] كاترين كيبرات أوركيوني، المُضمَر، تر. ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط.1، 2008م، ص. 29.

اللغوية وغير اللغوية؛ أي التي يتضمنها القول، ولا يتم فك ترميز المحتويات المضمرة دون تدخل الكفاءة اللغوية التي تُعنى «بالعناصر الدالة النصية والسياقية الحالية النصية»[1]؛ أي العناصر المتعلقة بالسياق النصي، التي تسمح باستخراج معلومات ضمنية انطلاقا من البنية التركيبية.

2-2-3 الاستلزام الحواري conversational implicature

يعرفه موشلار بأنه « محتويات غير ظاهرة ناتجة عن الاستدلال، وهي غير مشروطة بشروط الحقيقة، لا توجب إقحام المتلفظ لكنها سياقية وبالتالي تداولية»[2]، ولقد نشأت فكرة الاستلزام أوّل الأمر عند غرايس؛ لمّا لاحظ أنّ الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، أو يقصدون أكثر مما يقولون، أو يقصدون عكس ما يقولون؛ فأراد أن يقيم مَعْبَرًا بين ما يحمله القول من معنى صريح وما يحمله من معنى متضمن.[3] ويوضح طه عبد الرحمن ذلك بالمثال التالي: توصية بشخص يرغب في تدريس الفلسفة جاء فيها: "إنّهُ متمكِّنٌ منَ اللّغةِ"؛ فالاستلزام التخاطبي الناتج عن المقام هنا يدلّ على أنّ هذا الشخص غير متمكن من الفلسفة.[4] وهذا ما سماه غرايس بالاستلزام التخاطبي الذي يقوم على أنّ تراكيب اللّغة تدل على معنى صريح وآخر ضمني(معنى مستلزم حواريا)؛ يتحدد من خلال السياق الوارد فيه.

فالجمل / التراكيب تدل على معنى غير محتواها القضوي؛[5] فلكي يدرك المخاطَب أن الكلام يحمل معنى ضمنيا وليس ظاهرا؛ يلجأ إلى تفسير تلك التضمينات ورفع اللبس عن مقصود التراكيب المتلفظ بها أثناء التخاطب.

---

[1] كاترين كيبرات أوركيوني، المُضمَر، ص. 283.

[2] Moeschler Jacques, Présupposition et implicature: où passe la frontière, p. 19 https://sites.google.com/site/moeschlerjacques/publications/articles-2010-2016

[3] ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص. 33.

[4] طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط.2 2000م، ص. 105.

[5] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص. 33.

2-3 السياق التخاطبي: يعرفه فان ديك بأنه «متوالية من أحوال اللفظ»[1]؛ فهو «يختص بأنه إعادة بناء نظري لعدد من ملامح السياق الاتصالي»[2]، وهذه الملامح تشكل أحداثا كلامية؛ يعمل التداول اللغوي على بيان كيفية ترابطها من خلال السياق؛ الذي يعدّ مجموع الظروف والملابسات التي تتحكم في إنتاج الكلام؛ فهو «الوضعية الملموسة التي توضع وتنطق من خلالها مقاصد تخص المكان والزمان وهوية المتكلمين ...، وكل ما نحن بحاجة إليه من أجل فهم وتقويم ما يقال»[3]؛ ففي هذا التعريف تتجلى الأهمية البالغة للسياق في تحديد المقاصد المتوخاة، فإنْ تم عزل الجمل عن سياقها أحاط بها اللبس والإبهام.

وفي هذا الشأن يقول جون لاينز إنّ «معنى الوحدة الكلامية يتجاوز ما يقال فعلا؛ إذ إنه يتضمن ما هو مقصود ضمنا، وللسياق صلة وثيقة بهذا الجزء من معنى الوحدات الكلامية»[4]؛ فالسياق يحدد معنى الجملة ويكشف الغطاء عن الجزء اللاكلامي الذي يعبر عن الكلام.[5] وتسهم معرفة السياق في عملية التعبير عن المقاصد من خلال خصائص تصنف كالآتي: [6]

- طرفا الخطاب؛ المتكلم وهو منتج الوحدات الكلامية، والمخاطَب وهو من يستقبل تلك الوحدات.
- الحضور الذين يعتبرون مستقبِلين آخرين؛ يساهم حضورهم في توجيه الكلام.
- الخطاب؛ وهو مدار الحدث الكلامي.

---

[1] فان دايك، النص والسياق –استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي–، تر. عبد القادر قنيني، منشورات إفريقيا الشرق الدار البيضاء، المغرب، د.ط.، 2000م، ص. 258.

[2] فان دايك، علم النص –مدخل متداخل الاختصاصات–، تر. سعيد حسن بحيري، دار القاهرة للكتاب، القاهرة، مصر، ط.1 2001م، ص. 135.

[3] أرمنكو فرانسواز، المقاربة التداولية، ص. 9.

[4] جون لاينز، اللغة المعنى والسياق، تر. عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، د.ط.، 1987م، ص. 222.

[5] ينظر: المرجع نفسه، ص. 222.

[6] ينظر: مُحَمَّد خطابي، لسانيات النص – مدخل إلى انسجام الخطاب–، منشورات المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط.1 1991م، ص53.

– المقام؛ وهو زمكان الحدث التواصلي، بالإضافة إلى ما يلابس الخطاب من إشارات وإيماءات وغيرها.

– الطريقة التي يتم بها التخاطب؛ كالكلام والكتابة وغيرها.

– النظام؛ وهو اللغة والأسلوب المستعمل.

– شكل الخطاب؛ جدال أو وعظ أو دردشة أو غيرها.

– الغرض؛ ويتمثل في مقاصد المتكلمين الذي يكون نتيجة الحدث التواصلي.

2-3-1 عناصر السياق: يعتمد السياق على العناصر التخاطبية الآتية:

أ- المتكلم: هو العنصر الذي يقوم بعملية إنتاج الكلام؛ فهو «العنصر المحوري في إنتاج الخطاب من أجل تحقيق غرض معين، ويبني خطابه بناء على استراتيجية تبدأ بمرحلة تحليل السياق ذهنيا واختيار العلامات اللغوية المناسبة»[1]، تقع على عاتقه مسؤولية اختيار التراكيب التخاطبية التي تتناسب ومنزلة المخاطَب مع احترام السياق العام فمخاطبة الأستاذ طلبته يختلف عن مخاطبة صاحب محل ما، فمنتج الخطاب هو أساس العملية التخاطبية.

ب- المخاطَب: الطرف الآخر في العملية التخاطبية؛ له دور فعال في توجيه المتكلم لاختيار الأدوات والصياغة المناسبة ليسوق خطابه؛ فهو «حاضر في ذهن المرسل عند إنتاج الخطاب، سواء أكان حضورا عينيا أم استحضارا ذهنيا، وهذا الشخوص أو الاستحضار للمرسل إليه، هو ما يسهم في حركية الخطاب؛ بل يسهم في قدرة المرسل التنويعية ويمنحه أفقا لممارسة اختيار استراتيجية خطابه»[2]، ويقوم المخاطب بتفكيك رموز الخطاب وتأويله لمعرفة المقاصد التي يرمي إليها.

ج- الخطاب: يعد نتيجة التحام طرفي الخطاب والسياق، وفيه تظهر الأدوات اللغوية وتترجم المعاني في شكل ألفاظ، ويرتبط الخطاب بالسياق الذي تحدده ثقافة المجتمع و« يسعى الخطاب من خلال

[1] ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري ، استراتيجيات الخطاب، ص. 45.

[2] المرجع نفسه، ص. 47.

وظيفته التفاعلية إلى التعبير عن مقاصد معينة وتحقيق أهداف محددة ...»[1]؛ فتعبر الوظيفة التفاعلية عن دور المتكلم في مقام الكلام. ويعد خطابا كلّ ملفوظ/مكتوب يشكّل وحدة تواصلية قائمة الذات حيث أصبح الخطاب شاملا للجملة ومعتمدا التواصلية معيارا للخطابية، ويعد كل من الجملة أو التركيب خطابا؛[2] فكل خطاب هو ما كان له بعد تواصليّ سواء كان جملة أو نصا كاملا.

2-3-2 أنواع السياق: السياق نوعان؛ سياق لغوي وغير لغوي:

أ- السياق اللغوي: ويقصد به البنى التركيبية للكلام؛ حيث إنّ فهم المفردات لا يتم بمجرد الرجوع إلى المعاجم فحسب؛ وإنما يتم تحديده ضمن السياق الذي تحكم في إنتاج الكلام؛ وفهم مقاصد المتكلم على الوجه الصحيح يقتضي ربط الكلام بالسياق المتعلق به؛ يقول طه عبد الرحمن «غني عن البيان أن الملفوظ أو القول الواحد يستعمل في سياقات مختلفة فيدل على معان مختلفة فتكون هذه المعاني السياقية بالذات هي التي يقصدها اللافظ (أو المتكلم) ويعتبرها المستمع ولو لم تؤخذ في التعريف المعجمي لألفاظ هذا القول؛ يلزم من ذلك أن للملفوظ مدلولين اثنين: مدلول ثابت منقطع عن المتكلم ومدلول متغير متصل بالمتكلم»[3]؛ ويتمثل في التراكيب الكلامية السابقة واللاحقة ومعنى الكلمة متعالقة مع غيرها في سياق كلامي بعيدا عن معناها المعجمي المجرد.

ب- السياق غير اللغوي: ويعني ربط الكلام بالسياق المتعلق به لفهم مقاصد المتكلم على الوجه الصحيح، وهو متعلق بالوسط الذي يقع فيه الفعل الكلامي، فهو المقام الذي يوفر « جزئيا بعض العوامل أو المحددات التي تساهم في تحديد معاني التعبيرات اللغوية»[4]، وكلما كان

---

[1] عبد الهادي بن ظافر الشهري ، استراتيجيات الخطاب، ص. vi

[2] ينظر: أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية –دراسة في الوظيفة والبنية والنمط–، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط.1 2010م، ص. 24.

[3] طه عبد الرحمن، فقه الفلسفة –الفلسفة و الترجمة–، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط. 1، 1995م، ص. 160.

[4] Parret Herman, Semiotics and pragmatics – An evaluative comparison of conceptual frameworks-, John Benjamins Publishing, Amesterdam, Netherlands, 1983, p.p.95-96.

وصف المقام أثناء الاستعمال اللغوي وافيا كان تحديد المقاصد أسهل، ويشمل كلّ ما يحيط بالكلام مما سبق ذكره في الخصائص؛ نحو المتكلم والمخاطَب والزمكان وغيرها.

ولا يمكن فصل السياق اللغوي عما هو غير لغوي؛ فهما متكاملان، وكل عنصر من عناصر السياق التخاطبي يساهم في توضيح مقاصد الكلام التخاطبية، وهذا هو إطار اهتمام التداول اللغوي الذي يسعى إلى تحليل عناصر السياق الفاعلة في العملية التواصلية بهدف تحديد المقاصد.

2-4 القصدية: تشكل القصدية محورا هاما في المجال التداولي؛ وهي التي تحدد اختيارات المتكلم أثناء التخاطب؛ فالخطاب «علامة تنطوي عليها مقاصد المتكلم»[1]. ولقد جاء في قاموس روتلدج: « حسب غرايس و جون سيرل؛ فالقصدية حلقة أساسية لأي نظرية للمعنى اللغوي؛ ووفقا لذلك يعد التبادل اللساني عبارة عن أفعال يحددها قصد تواصليّ معين، ويرتبط نجاحه بدرجة تحديد هذا القصد»[2]؛ فالمقاصد هي التي تحفز العملية التواصلية وتُكسِب الكلام معناه، وتعد اللغة وسيلة للتعبير عنها؛ فاللغة وليدة القصدية؛ يقول سيرل إنّ « اللغة تُشتَق من القصدية وليس العكس»[3] فبها يتحدد اختيار الألفاظ بما يلائم المقاصد، وهي التي توجه المرسل أثناء الخطاب.

تربط القصد والمعنى صلة وثيقة إلا أنّ هناك اختلافا بينهما يتمثل في أنّ المعنى هو ما يُفهم شكليا من الكلام، أما المقاصد فهي الأهداف التي يرجى تحقيقها من وراء التلفظ، فبينهما تمييز «شديد الوضوح بين ما يسمى القصدية التي هي هدف الملفوظ وبين ما أسميه معنى هذا الملفوظ»[4] فالمعنى يتعلق بالجمل والبنى المتلفَّظ بها، بينما القصدية تتعلق بالمتكلم الذي يتلفظ بالكلام.

---

[1] عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص. 185.

[2] Bussmann Hadumod, Routlege Dictionary of Langage and Linguistics, Translated and edited by: Gregory P.Trauth and Kerstin Kazzazi, Taylor & Francis e-Library, U.K., 2006 p.580.

[3] Searle John, Intentionality- An Essay in the Philosophy of Mind-, Cambridge university press, London, U.K., 1983, p. 5.

[4] Seleskovitch Danica et Lederer Marianne., Interpréter pour traduire, Didier Edition, Paris France, 1984, P. 132.

2-5 الأفعال الكلامية: انطلق أوستين مؤسس نظرية أفعال الكلام من مبدأ "أن الوحدة الدنيا للتواصل الإنساني ليست هي الجملة ولا أي تعبير آخر؛ بل هي إنجاز لبعض أنماط الأفعال"[1] وعلى هذا فإنّ التواصل مرتبط بإنجاز الأفعال، فالكلام لا يشتمل على إنشاء جمل مبنية نحويا إنما هو إنجاز لأمر ما من خلال هذه الجمل، فالكلام/الجملة هو إحداث وإنجاز أمر ما.[2] وتسمى الأفعال المنجزة من خلال الألفاظ بـ "أفعال الكلام"، ويتضمن كل فعل كلامي قوة إنجازية تتحدد حسب القصد؛ حيث " تمثل أشياء وحالات وقضايا بنفس المفهوم الذي تمثله أفعال الكلام ... وتستمد أفعال الكلام شكلها من القصدية»[3]؛ وتعد القوى الإنجازية المستلزمة أو المتضمنة لأفعال الكلام القوى التي يمكن إدراكها مقاميا ولا يمكن الاستدلال عليها من البنية السطحية وبذلك لا تكون القوة الإنجازية واضحة دائما ومن وسائل التدليل عليها ترتيب الكلمات، والنبر أو التنغيم؛ فالمقام يتحكم في تحقيق الغرض التواصلي.

ولقد اقترض الدرس اللغوي التداولي ثنائية الفعل اللغوي المباشر وغير المباشر المقترحة في نظرية الأفعال الكلامية، وتبنّاها في إطار ثلاثية تميز بين ثلاثة مفاهيم؛ هي "النمط الجملي" و"القوة الإنجازية الأصلية" و"القوة الإنجازية المستلزمة"، فأما المقصود بالنمط الجملي؛ هو الصنف الذي تنتمي إليه الجملة صرفيا وتركيبيا وتنغيميا؛ نحو: (الجمل الخبرية والاستفهامية والأمرية). أما القوة الإنجازية الأصلية؛ فهي القوة التي تطابق النمط الجملي؛ كالإخبار والسؤال والأمر، وبالنسبة للقوة الإنجازية المستلزمة؛ فهي القوة غير المطابقة للنمط الجملي، والتي تنتج عن الاستلزام المقالي والاستلزام المقامي؛ فالأول تنعكس فيه القوة في خصائص الجملة المعجمية أو الصرفية-تركيبية أو التنغيمية نحو: "أَوَ ناقشَ مذكّرتَه؟!"، يحمل هذا التركيب قوة إنجازية مستلزمة مقاليا يؤشر إليها

[1] فرانسواز أرمنكو، المقاربة التداولية، ص. 60.

[2] ينظر: أوستن، نظرية أفعال الكلام العامة -كيف ننجز الأشياء بالكلام-، تر. عبد القادر قنيني، منشورات إفريقيا الشرق الدار البيضاء، المغرب، د.ط.، 1991م، ص. ص. 16-17.

[3] Searle John, intentionality-An Essay in the Philosophy of Mind-, p.p. 4-5.

المركّب"أَوَ"، والثاني الذي تكون فيه القوة متولدة عن المقام؛ نحو: "هلْ تأتي معي إلى المقهى؟" هو تركيب يحمل قوة إنجازية مستلزمة مقاميا باعتبار أنها دعوة.[1]

ثانيا: نظرية النحو الوظيفي

يدرس التداول اللغوي التراكيب النحوية كما يستعملها المتكلّم ضمن مقاصده وتحديداته فالتعالق التركيبي للكلم مرهون بالأفعال على المستوى الواقعي، ويتمثل البعد التداولي للنحو فيما اصطلح عليه "النحو الوظيفي" الذي يرمي إلى تفسير الظواهر النحوية في المجال الاستعمالي لذا عُدّ النحو الوظيفي فرعا من فروع التداول اللغوي لكونه يهدف إلى ربط اللغة بوظيفتها التواصلية.

1- نشأة النحو الوظيفي، ومفهومه:

سأتطرق باختصار لنشأة النحو الوظيفي، لأوضح بعد ذلك مفهومه من خلال تفكيك المصطلحين الذي يتركب منهما "النحو" و"الوظيفة" وتحديد مفهومهما.

1-1 نشأة نظرية النحو الوظيفي:

نشأت هذه النّظريّة بجامعة أمستردام الهولنديّة في أواخر السنوات السبعين على يد مجموعة من الباحثين يرأسهم "سيمون ديك"؛ من خلال الأبحاث المتمثلة في مقاربة خصائص العبارات اللغوية أثناء الاستعمال، والتي رسمت الإطار النظري والمنهجي العام للنظرية، وقد استطاع الباحثون في هذا المجال أن يقدموا دراسات لغوية متنوعة مسّت مجال الدلالة والتداول والمعجم والتركيب في لغات مختلفة تنتمي إلى فصائل متباينة نمطيا، وقد تمكنت من خلال هذه الدراسات أن تؤسس

لنفسها مكانة علمية متميزة بين النّظريّات اللسانية المعاصرة. انتقلت نظرية النحو الوظيفي إلى أقطار أخرى؛ فتكونت مجموعات بحث وظيفية في أنتويرب (بلجيكا) ومدريد والرباط ولندن

[1] ينظر: أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص. ص. 50-51.

والدانمارك، وزاد توسعها بفضل المشاركات في محافل دولية أوروبية وأمريكية إلى جانب باحثين في معارف أخرى توليدية-تحويلية وحاسوبية؛ وغيرها للمقارنة بين الظواهر اللغوية المختلفة.[1]

نقل هذه النّظريّة إلى العربيّة الدّكتور "أحمد المتوكّل" المغربي عبر جامعة مُحَمَّد الخامس بالرباط حيث شكّل مجموعة " البحث في التداوليات واللسانيات الوظيفية "، وبفضل جهود الباحثين وعلى رأسهم أحمد المتوكل، تسنى للمنحى الوظيفي أن يأخذ حيزا هاما في البحث اللساني المغربي ليتوسع بعد ذلك ليشمل جامعات مغربية أخرى، ثم أصبح المغرب جسرا لعبور النحو الوظيفي إلى الأقطار العربية؛ فدخل الجزائر وتونس والعراق وسورية بدرجات متفاوتة في التبني.[2]

2-1 مفهوم النحو الوظيفي:

قبل تحديد مفهوم "النحو الوظيفي" وجب عليّ الوقوف عند مفهومي النحو والوظيفة الذي يتركب منهما.

1-2-1 مفهوم النّحو: النحو في لسان العرب هو القصد نحو الشيء؛[3] ويعرف ابن جني النحو كمصطلح على أنه «انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب ... وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة»[4]؛ فالنحو هو علم استنبطه النحاة القدماء من خلال استقراء كلام العرب، الغاية منه انتحاء سمت كلامهم. أما عند الغرب فيمكن حصر وجهات النظر حول مفهوم النحو في أربعة مفاهيم:

---

[1] ينظر: أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي –الأصول والمتداد-، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط.1 2006م، ص. 60.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص. 62.

[3] ابن منظور، لسان العرب، ج.15، ص. 310. (مادة: ن ح ا)

[4] ابن جني، الخصائص، ج.1، ص. 34.

1- النحو في مقابل اللسانيات: أي أنْ يكون وصف أي حالة من الحالات اللسانية نحوا متعلقا بظروف الإنتاج والموضوع والهدف والمنهج، والتي استنبطت من خلال التمييز بين مرحلتين مرّ بهما الدرس اللساني؛ مرحلة الدراسات اللغوية القديمة ومرحلة اللسانيات الحديثة:[1]

أ- من حيث ظروف الإنتاج: استفادت اللسانيات من علوم متعددة كالفلسفة والمنطق وعلم الاجتماع، ، وعلم النّفس، والرياضيات، وغيرها من العلوم، الأمر الذي لم يتح للدرس اللغوي القديم فالظروف العلمية والفكرية والثقافية التي توفرت للسانيات الحديثة تختلف اختلافا كبيرا عن الظروف التي توفرت للدرس اللغوي القديم.

ب- من حيث موضوع الدراسة: وسّعت اللسانيات موضوع الدراسة لتشمل اللغات البشرية على اختلاف أنماطها، أمّا الدراسات اللغوية القديمة؛ فلم تتجاوز حدود اللّغة الواحدة.

ج- من حيث الهدف: يتمثل هدف اللسانيات الحديثة في فهم اللّغة البشرية ومحاولة إقامة "نحو كلّيّ" يضطلع برصد خصائص اللسان الطبيعية بوجه عام، أما الدّراسات اللغوية القديمة فقد جعلت الحفاظ على اللّغة من أن يشوبها لحن وتعليمها هدفا لها.

د- من حيث المنهج: يقوم منهج اللسانيات الحديثة في دراسة النحو على بناء نماذج خاضعة لقواعد الاستنباط وقوانين الصورنة العلمية والقابلة لأن تُحوسَب، أما النّحو القديم فإنه يقوم على أوصاف متفرقة لأبواب مختلفة في الغالب الأعم.

2- النحو باعتباره فرعا من فروع الدرس اللغوي قديمه وحديثه: يرى المتوكّل أن النحو يختص بالصرف أو التركيب أو كلاهما معا؛ فهو يدرس كيفية بناء الكلمات والتراكيب، وهو بهذا يتعلق بالصرف والتركيب ويتعالق أيضا مع مستويات أخرى (الصوت والدلالة)، وهذا المفهوم ينطبق كذلك

[1] ينظر: أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص. 37.

على كتب النّحو العربي نثرا كانت أم نظما؛ نحو: كتاب سيبويه، باعتباره –النحو– مستوى تحليليا يتعالق مع غيره من المستويات داخل جهاز واصف واحد.[1]

3– النحو نمذجة صورية للواقع اللغوي: يتم بناء الجهاز الواصف أو النحو كنموذج في نظرية النّحو الوظيفي اعتمادا على التمثيل للجوانب التداولية إضافة إلى التركيبية والدلالية والصوتية لهذا الجهاز؛ وذلك عن طريق صياغة التصورات في شكل رموز معينة تدل عليها. ولقد مرت هندسة النموذج الصوري بمرحلتين:[2]

أ– في المرحلة الأولى انبنى النموذج على مجموعة من المكونات كالمكون التركيبي أو الصرفي–تركيبي، والمكون الدلالي والمكون الصوتي، ويقوم عدد المستويات التمثيلية المقترحة بتحديد عددها.

ب– في المرحلة الثانية صيغَ النموذج على أساس " القالبية " حيث يتكون مِنْ مجموعة مِنَ القوالب، وينفرد كل قالب منها بمبادئه الخاصة باعتباره قالبا مستقلا، وهذه الهندسة القالبية مستوحاة من الأنساق المعلوماتية إضافة إلى ما توصلت إليه الدراسات النفسية اللغوية في موضوع التكوين القالبي للدماغ البشري.

4– النحو بالمعنى الواسع؛ أي النظرية: تعد النظرية نسقا فكريا منظما لظاهرة أو مجموعة من الظواهر؛ تحوي إطارا تصوريا ومفاهيم وقضايا وفرضيات تعتمد على الواقع ومعطياته؛ لتوضيح العلاقات وتنظيمها،[3] وبهذا فهي مجموع الأفكار والمبادئ والأسس والمفاهيم والفرضيات التي لها علاقة ببعضها البعض وتؤدي إلى رؤية منظمة تصف الظاهرة محلّ الدراسة؛ أي إنها تدخل ضمن الجهاز

---

[1] ينظر: أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص. 38.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص. 39.

[3] ينظر: عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت د.ط.، 1998م، ص. 10.

الواصف "النحو"، الذي يصاغ وفقا لطبيعة النظرية التي تنتجه ولمنطلقاتها المنهجية، وقد يتوسع هذا الجهاز دون قيد ليعنى به النظرية ككل، و من أمثلة هذا التوسع "النحو التوليدي التحويلي" و"النحو المعجمي الوظيفي" و"نحو الأحوال" و"النحو الوظيفي"، وترتبط صياغة النموذج بما تتبناه النظرية من فرضيات عامة عن بنية اللغة ووظيفتها.[1]

2-2-1 مفهوم الوظيفة: يقول ابن منظور: «الوظيفة من كل شيء: ما يقدرله في كل يوم من رزق أو طعام أو علف أو شراب وجمعها الوظائف والوُظُف. ووظّف الشيء على نفسه ووظفه توظيفا ألزمها إياه»[2]؛ فالوظيفة في العربية هي الفائدة والدور الواجب التزامه. ويفرق المتوكّل بين الوظيفة كدور والوظيفة كعلاقة، على أساس أنّ «العلاقة رابط بنيوي قائم بين مكوّنات الجملة أو مكوّنات المركّب في حين أنّ الدّور يخص اللّغة بوصفها نسقا كاملا»[3].

فمفهوم الوظيفة كعلاقة متداول في جلّ الأنحاء القديمة والحديثة مع اختلاف في تصور العلاقة بين هذه الأنحاء؛ يقول المتوكل: « ففي الأنحاء الصورية يستعمل هذاالمصطلح للدلالة على العلاقات التركيبية كعلاقات الفاعل والمفعول المباشر والمفعول غير المباشر. وفي الأنحاء ذات المنحى الوظيفي يستخدم للدلالة على كل العلاقات التي يمكن أن تقوم داخل الجملة أو داخل المركّب مثال ذلك أنّ النّحو الوظيفي يميّز بين ثلاثة مستويات من الوظائف: وظائف دلاليّة (منفذ، متقبّل، مستقبل زمان، أداة) ووظائف تركيبيّة (فاعل، مفعول) ووظائف تداوليّة (محور،بؤرة)، وهذه المستويات تنتمي إليها العلاقات القائمة داخل الجملة»[4].

أما الوظيفة كدور؛ فيربطه المتوكل بالغرض العام من اللّغة، وهو « الغرض الذي تسخر الكائناتُ

---

[1] ينظر: أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص. ص. 39-40.

[2] ابن منظور، لسان العرب، ، ج. 9، ص.358. (مادة: و ظ ف)

[3] أحمد المتوكل، التركيبيات الوظيفية –قضايا ومقاربات–، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط.1، 2005م، ص. 23.

[4] المصدر نفسه، ص. 22.

البشرية اللغاتَ الطبيعيةَ من أجل تحقيقه»[1]، فهي الدور الذي تؤديه اللغة كظاهرة اجتماعية والذي يتمثل في "التواصل"، ويعدّ دور أيّ عنصر من عناصر بنية ما مرهونا بعلاقته مع غيره في التركيب؛ وهذا ما يُكسبه قيمته مع بقية عناصر ذلك التركيب، ومثال ذلك أنّه في التركيب الإسنادي الذي يتركب من الفعل والاسم أو من اسمين، وربطت بينهما علاقة الإسناد؛ فإنّ الوظيفة أو الدور الذي يمكن أن يسند إلى الاسم المسند إليه هي الفاعلية أو المبتدئية، ويعتمد مفهوم الدور أساسا على مبدأ "تحقيق التواصل هو الوظيفة الأساسية للغة الطبيعية"؛ أي إنّ بنية اللغة ترتبط بالدور الذي يتعلق بوظيفة التواصل والتبليغ وبيان المقاصد.

1-2-3 مفهوم النحو الوظيفي: من خلال مفهومي النحو والوظيفة يمكن القول إنّ النحو الوظيفي هو جملة من القواعد والمبادئ التي تهتم بدراسة اللغة أثناء الاستعمال كأداة وظيفية هدفها الأساسي إنجاح العملية التواصلية؛ فهو « مقاربة لتحليل البنية اللغوية تعطي الأهمية للوظيفة التواصلية لعناصر هذه البنية بالإضافة إلى علاقاتها البنيوية »[2]؛ فهو –النحو الوظيفي- يهدف إلى دمج وظيفة اللسان الطبيعي بالبنية اللغوية التي تخضع إلى حدّ كبير للوظيفة التّواصلية التي تُحدّد الخصائص البنيوية النحوية الوظيفية التي تخدم إنجاح التواصل وأهدافه.

يقول المتوكل إنّ النحو الوظيفي هو « النظرية الوظيفية التداولية الأكثر استجابة لشروط التنظير من جهة، ولمقتضيات النمذجة للظواهر اللغوية من جهة أخرى ... فهو محاولة لصهر بعض من مقترحات نظريات لغوية (النحو العلاقي Relational grammar، نحو الأحوال Case grammar، الوظيفية Fonctionalism، نظريات فلسفية "نظرية الأفعال اللغوية Speeh theory acts"»[3]؛ فالنحو الوظيفي يعتمد على بعض مقترحات تلك النظريات اللغوية من أجل

[1] أحمد المتوكل، التركيبيات الوظيفية، ص. 23.

[2] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية –مدخل نظري-، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط.2، 2010م، ص. 113.

[3] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، ط.1، 1985م، ص. 9.

نظرية تداولية متكاملة في النحو؛ يشكل التواصل اللغوي موضوعا لها يسعى إلى تحقيق مقياس صحة التراكيب النحوية التي تطابق مقاصد التبليغ والتواصل.

3-1 الفرق بين النحو الوظيفي وغير الوظيفي

يفرق المتوكل بين النحو الوظيفي وغير الوظيفي؛ حيث إنّ النحو الوظيفي يُعِدّ اللغة وسيلة للتواصل الاجتماعي، أي عَدّها نسقا رمزيا يؤدي مجموعة من الوظائف أهمها التواصل، وذلك بالرجوع إلى وظيفتها؛ أي إنّ اللغة تُسخَّر لتحقيق التواصل البشري، فالعبارات اللغوية تعدّ وسائل تُستخدَم لتأدية أغراض تواصلية معينة، وتقارَب خصائصها البنيوية على هذا الأساس. أما النحو غير الوظيفي فيعدّ اللغة نسقا مجردا منعزل عن أي شي آخر؛ يؤدي وظائف متعددة أهمها التعبير عن الفكرة، ويمكن وصف خصائص هذه اللغة دون اللجوء إلى وظيفتها؛ أي إنّ العبارات اللغوية تربط بين مكوناتها علاقات صرفية-تركيبية ودلالية بقطع النظر عما يمكن أن تُستعمَل من أجله.[1]

في النحو الوظيفي؛ تكمن قدرة المتخاطبين في معرفتهما للقواعد التي تمكنهم من تحقيق أغراض تواصلية معينة بواسطة القدرة؛ وبهذا هي قدرة تواصلية، أما غير الوظيفي؛ فتتمثل القدرة في معرفة القواعد اللغوية الصِّرف. فبذلك يتفقان على أنّ ما يجب أن يستهدفه الوصف اللغوي هو استكشاف معرفة المتكلم-السامع للغته (قدرته اللغوية)، ويتعلق الخلاف بينهما بنوعية هذه المعرفة وطبيعة مقوماتها؛ حيث إنها في النحو غير الوظيفي محصورة في ما يشكّل النحو باعتباره مجموعة من التمثيلات الصورية الصِّرف. أمّا في النحو الوظيفي؛ فإنّ هذه المعرفة تتعلق بامتلاك المتكلم-السامع القواعدَ الصورية وغير الصورية التي تؤهله لاستعمال لغته حسب ما تقتضيه الأغراض التواصلية التي يروم تحقيقها، ويأخذ مفهوم النحو معنى أوسع يشمل الأوصاف البنيوية والوظيفية للجمل.[2]

---

[1] ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية –مدخل نظري-، ص. 15. وينظر كتابه: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص.ص. 19-20.

[2] ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية –مدخل نظري-، ص. ص. ص. 15-89-90.

2- مبادئ النحو الوظيفي:

لخص أحمد المتوكّل الأسس والمبادئ المعتمدة في النحو الوظيفي بشكل واضح؛ والمتمثلة فيما يلي:

- وظيفة اللغات الطبيعية "الأساسية" هي التواصل؛ إذ تعدّ اللغة وسيلة أساسية تُستعمَل من أجل تحقيق عملية التواصل بين المتكلمين بها، ويسعى النحو الوظيفي إلى وصف اللغات الطبيعية وظيفيا باعتبار الخصائص البنيوية للغات محددة.[1]

- وصف القدرة التواصلية: حيث يتم وصفها بين طرفي العملية التواصلية (المتكلّم والمخاطَب) وهي ما يمكِّن مستعملي اللغة الطبيعية من التواصل فيما بينهم من خلال معرفة القواعد التداولية أثناء التلفظ بعبارات لغوية، إضافة إلى القواعد التركيبية والدلالية والصوتية التي تمكّن المتكلم/المخاطَب من الإنجاز الفعلي للغة في طبقات مقامية معينة وقصد تحديد أهداف تواصلية معينة.[2]

- النظر إلى التركيب والدلالة من وجهة تداولية: حيث يطمح النحو الوظيفي من خلال التداول اللغوي إلى دراسة التركيب والدلالة تداوليا لتحقيق عملية التواصل بين المتخاطبين.

- تعتبر الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية مفاهيم أولى Primitives بمعنى أنها ليست مفاهيم مشتقة من بنيات مركبية معينة؛ فالبنية المكونية للجملة يتم بناؤها انطلاقا من المعلومات المتواجدة في البنية الوظيفية.[3]

- تبعية البنية للوظيفة حيث تتحدد الخصائص التركيبية للعبارات اللغوية انطلاقا من الأغراض التواصلية؛ فهذه الخصائص تعد وسائل للتعبير عن الأغراض التواصلية في سياقات تخاطبية معينة، يقول

---

[1] ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص. 10-11.

[2] المصدر نفسه، ص. 11.

[3] المصدر نفسه، ص. ن.

المتوكل: « تتحدد السمات التركيبية لأي منتج لغوي (جملة، مركّب، نص ...) حسب الغرض التواصلي المقصود تأديته»[1]؛ فالبنية تعكس بشكل واضح وظيفتها التواصلية في واقع لغوي محدد وفي ظل معطيات إنجازية محددة حسب المقاصد المحددة.[2] وهذا ما يصطلح عليه بـ"أداتية اللغة" المبدأ الذي يقوم على أساس أن اللغة مؤدية لوظيفة التواصل؛ إذ يرصد العلاقة بين بنية التراكيب/الجمل المتلفَّظ بها والغرض المتوخى تحقيقه؛[3] نحو: "وهب الغنيُّ الفقيرَ مالًا" و "مالًا وهب الغنيُّ الفقيرَ".

فالفرق بين التركيبين من مبدأ أداتية اللغة هو فرق في القصد يعكسه الفرق البنيوي؛ فتأخير المفعول في التركيب الأول مفاده أن القصد من إنتاج هذه الجملة هو إخبار المخاطَب بمعلومة جديدة أما تقديم المفعول في التركيب الثاني فيدل على أنّ القصد من ذلك تصحيحُ إحدى معلومات المخاطَب باعتبار أن هذه الجملة/التركيب ردّا على الجملة: "بلغني أنّ الغنيّ وهب الفقيرَ ثيابا".[4] فالنحو الوظيفي يدرس الظواهر اللغوية بوصفها كلاما محددا مستعملا من طرف مخاطِب يوجهه إلى مخاطَب في ظروف محددة لأداء وظيفة تواصلية محددة.

– وظيفة اللغة الأداة: تعدّ اللغة أهم أداة تُستخدَم لتحقيق أغراض تواصلية متعددة؛ كالتعبير عن الفكر والأحاسيس والمعتقدات، إضافة إلى اعتبارها أداة للتأثير في الغير بإقناعه بفكرة أو إخباره بواقعة ما أو غير ذلك.[5]

– يجب أن يسعى النحو الوظيفي إلى تحقيق ثلاثة أنواع من الكفاءات؛ التداولية، النفسية والنمطية:

---

[1] أحمد المتوكل، التركيبيات الوظيفية، ص. 30.

[2] ينظر: أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية –مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية–، منشورات عكاظ، الرباط المغرب، د.ط.، د.ت.، ص. 10.

[3] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية –مدخل نظري–، ص. 93.

[4] ينظر: أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص. 20.

[5] ينظر: المصدر نفسه، ص.ص. 20–21.

أ- الكفاءة التداولية: هي ما يربط بين خصائص العبارات اللغوية واستعمالها في سياق ومقام معين؛ يقول المتوكل: « يعرّف سيمون ديك الكفاية التداولية كالتالي: على النحو الوظيفي أن يستكشف خصائص العبارات اللغوية المرتبطة بكيفية استعمال هذه العبارات، وأن يتم هذا الاستكشاف في إطار علاقة هذه الخصائص بالقواعد والمبادئ التي تحكم التواصل اللغوي، يعني هذا أنه يجب ألّا نتعامل مع العبارات اللغوية على أساس أنها موضوعات منعزلة، بل على أنها وسائل يستخدمها المتكلّم لإبلاغ معنى معين في إطار سياق تحدده العبارات السابقة، وموقف تحدد الوسائط الأساسية لموقف التخاطب»[1]؛ فللعبارات اللغوية المتلفَّظ بها خصائص مرتبطة بالاستعمال وخصائص مستقلة عنه وعن ملابساته، وتفاعل البنية والوظيفة في سياق تخاطبي محدد لأجل قصد محدد يحقق الكفاءة التداولية.

ب- الكفاءة النفسية: يتم تحقيق الكفاءة النفسية من خلال البنيات اللغوية من حيث إنتاجها وفهمها وتحليلها؛ ويكون ذلك بالاستفادة من نتائج أبحاث علم اللغة النفسي ومتابعة تطورات النماذج النفسية ومطابقتها، وتنقسم الكفاءة النفسية إلى نماذج إنتاج ونماذج فهم، يقول المتوكل: «تحدِّد نماذج الإنتاج كيف يبني المتكلم العبارات اللغوية وينطقها، في حين تُحدِّد نماذج الفهم كيفية تحليل المخاطَب للعبارات اللغوية وتأويلها، وعلى النحو الوظيفي الذي يروم الوصول إلى الكفاءة النفسية أن يعكس بطريقة أو بأخرى ثنائية الإنتاج/الفهم هذه»[2]؛ فنماذج الإنتاج تتعلق باختيارات المتكلم، وذلك بإلباسه المعاني الكامنة في نفسه الألفاظَ المناسبة لها؛ فينتج عبارات وتراكيب لغوية يصوغها حسب تلك المعاني والمقاصد، أما نماذج الفهم فتتمثل في قيام المخاطَب بتحليل العبارات اللغوية وتأويلها التأويل الصحيح.

ج- الكفاءة النمطية: تتحقق الكفاءة النمطية إذا استطاع النحو وصف أوجه الاختلاف والائتلاف بين أكبر عدد ممكن من اللغات الطبيعية المتباينة نمطيا، مع الحفاظ على ترابط قواعدها

[1] أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص. 64.

[2] المصدر نفسه، ص.66.

وخصائصها فتصنف اللغات أنماطا على أساس تآلفها من حيث خصائصها البنيوية كالجمع بين اللغة العربية ولغات أوروبية كالإنجليزية والفرنسية باعتبارها لغات "فاعلية"، في مقابل اللغات "المبتدئية" كاللغة الصينية؛ فاللغات الفاعلية هي التي يكون فيها الفاعل عنصرا مشتركا غير قابل للحذف واللغات المبتدئية هي التي لا يحتاج المبتدأ فيها إلى ضمير يربطه بالجملة الواردة بعده؛ نحو: "كبيرةٌ أوراقُ الشجرةِ هذه" في اللغة الصينية، لكن في اللغة العربية وغيرها يحتاج المبتدأ إلى ضمير يعود عليه فيقال: "هذه الشجرةُ أوراقُها كبيرةٌ".[1]

فالكفاءة التنميطية تسعى إلى استخلاص قواعد مشتركة بين أكبر عدد من اللغات، ويرقى النحو إلى مستوى الكفاءة النمطية إذا استطاع أن يفرز أوصافا للغات طبيعية متباينة نمطيا، وإذا كان قادرا في نفس الوقت على رصد ما يؤالف وما يخالف بين هذه اللغات.

3- نماذج النحو الوظيفي:

مرّ الجهاز الواصف في نظرية النحو الوظيفي، بمراحل أنتجت عددا من النماذج أهمها النموذج النواة، والنموذج المعيار، ونموذج نحو الطبقات القالبي، ونموذج نحو الخطاب الوظيفي، ونموذج نحو الخطاب الوظيفي الموسّع.

3-1 النموذج النواة "ماقبل المعيار" (سيمون دك 1978):

يعد أوّل نماذج نظريّة النحو الوظيفي، يتكوّن هذا النموذج من أربعة مكونات مرتبة حسب آلية اشتغالها: خزينة ثم قواعد إسناد الوظائف ثم قواعد التعبيرثم القواعد الصوتية؛. فالخزينة تحمل معجما يُؤوي المفردات الأصول وقواعد تكوين تضطلع باشتقاق المفردات الفروع (كأسماء الفاعلين وغيرها) من المفردات الأصول. وتحدد قواعد إسناد الوظائف الخصائصَ الدلالية المؤشَّر لها في شكل مخصصات

[1] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية المقارنة –دراسة في التنميط والتطور- دار الأمان، الرباط، المغرب، ط.1، 2012م ص. 18 إلى ص. 21.

وسمات وظائف دلالية في بنية حملية وظيفية عن طريق إسناد الوظائف التركيبية والدلالية والتداولية أما قواعد التعبير فهي مجموعة قواعد مسؤولة عن تحديد الخصائص الصرفية والتركيبية (الرتبية) والنبرية والتنغيمية على أساس ما يورَد في البنية الوظيفية، وتنقل البنية المكونية بواسطة القواعد الصوتية إلى تأويل صوتي للعبارة اللغوية.[1]

3-2 النموذج المعيار "نموذج مستعملي اللّغة الطبيعية" (سيمون ديك 1997):

وهو رافد تداولي؛ يقوم على أساس مبدأ أنّ التواصل يتم بواسطة تفاعل المعرفة اللغوية مع معارف أخرى على أساس أن القدرة التواصلية تشمل ملكات معرفية ومنطقية واجتماعية وإدراكية إلى جانب الملكة اللغوية، أهم ما يتميز به النموذج المعيار، فهذا النموذج وُضع لرصد الملكات التي تتوافر لدى المتكلم/المخاطب، حصر منها سيمون ديك هذه الخمس ملكات على أساس أنّه يمكن إضافة أخرى إليها، كما أضيفت لهذا النموذج السمات الإنجازية والوجهية وأيضا تفريعات الوظائف التداولية الداخلية.[2]

3-3 نموذج نحو الطبقات القالبي (المتوكل2003م):

وهو رافد نمطي؛ يقوم بصياغة مبادئ عامة تحكم رتبة المكونات داخل الجملة سعيا نحو إحراز الكفاية النمطية، وهو نموذج عرضه المتوكّل كأوّل إسهام عربي لنموذج كامل، تتكون "بنية الخطاب النموذجية "لهذا النحو من ثلاث مستويات :مستوى بلاغي يتضمن ثلاث طبقات تؤشر للمركز الإشاري ونمط الخطاب وأسلوبه، ومستوى علاقي يتضمن طبقة الاسترعاء وطبقة الإنجاز وطبقة الوجه، ومستوى دلالي يرتكز على الطبقات التأطيرية والتسويرية والوصفية. يقول المتوكل: « وتنزع اللغات الموجهة تداوليا تحت ضغط عوامل خارجية وعوامل داخلية كفقدان حرية

[1] ينظر: أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص. 72.

[2] ينظر: أحمد المتوكل، الوظيفية بين الكلية والنمطية، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط.1، 2003م، ص. 35 .

الرتبة مثلا إلى الانتقال إلى نمط اللغات الموجهة دلاليا، كما يحصل الآن في اللغات العربية الدوارج وفي حالة بلوغ هذا النزوع منتهاه ... يبدأ مسلسل العودة إلى النمط الأصل أي العودة إلى شفافية التركيب الضامنة لنجاح عملية التواصل»[1]؛ فهذا النحو يرتكز على نمطين من اللغات؛ اللغات الموجهة تداوليا التي تعنى بشفافية التركيب، واللغات الموجهة دلاليا والتي تعنى بكتوم التركيب.

3-4 نموذج نحو الخطاب الوظيفي (هنخفلد وماكنزي 2008):

وهو رافد نفسي؛ حيث أخضع قواعد النحو للواقعية النفسية، ويتكون الجهاز الواصف في هذا النموذج من أربعة مكونات سعت إلى تحصيل الكفاءة النفسية إلى جانب إحراز الكفاءتين التداولية والنمطية، وتمثلت في: المكون المعرفي والنحوي والإصاتي والسياقي؛ فالمكون المعرفي يرصد المعارف اللغوية وغير اللغوية ويرصد قصد المتكلم من الخطاب، وتتحدد خصائص المكون النحوي في ثلاثة مستويات (تداولي، دلالي وتركيبي)، ويضطلع المكون الإصاتي بإنطاق قواعد التعبير في شكل عبارة لغوية محققة، أما المكون السياقي؛ فهو محط رصد العناصر المقامية والمقالية التي تواكب إنتاج الخطاب. ولقد تم الفصل في هذا النموذج بين التداول والدلالة، ولم تعد الخزينة مكونا قائما بذاته وإنما موزعة بين المكونين النحوي والإصاتي، إضافة إلى أنّ قواعد التعبير تجاوزت التأويل الصوتي إلى الخطي والإشاري.[2]

3-5 نموذج نحو الخطاب الوظيفي الموسّع (المتوكل 2011)

يعد نحو الخطاب الوظيفي الموسّع الإسهام العربي الثاني في الفكر اللّساني الوظيفي الحديث اقترحه أحمد المتوكل سعيا في تحصيل المزيد من الكفاءة النفسية؛ حيث أضاف جهازا ثالثا إلى جهازي الإنتاج والفهم سماه "المحوِّل" من أجل تحصيل "نحو خطابي وظيفي موسع"؛ إذ يرصد عمليتي الإنتاج

[1] أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص. ص. 82-83.

[2] المصدر نفسه، ص. 84 إلى ص. 87.

والفهم إضافة إلى عملية النقل؛ أي نقل خطاب ما إلى خطاب آخر ترجمةً أو شرحا، أو غير ذلك.[1]

4- التركيب النحوي الوظيفي للجملة

لا يمكن أن يكون النحو الوظيفي نحو جملة؛ وذلك نظرا لتوجهه الوظيفي التداولي وبهذا فهو نحو خطاب يهدف إلى وصف وتفسير الملفوظ والمكتوب اللغويين؛[2] فالنحو الوظيفي لا ينظر إلى الجملة إلا بوصفها مرحلة عملية أولية وأساسية تسبق الدراسة النصية وتمهد لها، فبنية الجملة هي البنية الأساس في ذلك.

4-1 أنواع التراكيب/الجمل في النحو الوظيفي:

تنقسم التراكيب/الجمل في النحو الوظيفي حسب نمط التركيب وحسب طبيعة المحمول.

4-1-1 أنواع التركيب/الجملة حسب نمط تركيبها :

قسّم المتوكّل الجمل حسب نمط تركيبها، إلى جمل بسيطة وجمل مركبّة؛ فالجمل البسيطة هي الجمل التيّ تحتوي على حمل واحد غير مضاف إليه أيّ مكون آخر، أما الجمل المركبّة فهي الجمل التيّ تتكون من حمل واحد مضاف إليه مكون خارجي (مكون مبتدأ، أو مكون ذيل)، وأضاف نوعا آخر هو الجمل المعقّدة[3]؛ وتمتاز بأّنها تحتوي على أكثر من حمل.

أ- الجملة البسيطة: يتركب هذا النوع من الجمل من حمل مستقل بذاته، يتكون من محمول وحدود موضوعات (حدود إجبارية)، وقد تذكر معه حدود أخرى اختياريّة (حدود لواحق)؛ نحو: "أكملَ عمرُ بحثَه يوم الاثنين".

ب- الجملة المركبة: تتكوّن من حمل ومكون خارجي، وقد يكون هذا المكوّن الخارجي مبتدأ أو ذيلا

[1] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية المقارنة، ص. 34.

[2] ينظر: أحمد المتوكل، الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص. 97.

[3] ينظر: أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، ص. 14.

أو منادى؛ فالمبتدأ يشترط فيه التّصدير، والذّيل يشترط فيه التأخّر، والنّداء له حريّة التّقدم والتأخّر أو التّوسط؛ نحو: "الكتابُ، ألفّه سيبويه"، "سافرَ إلى المغربِ، محمّدٌ"، "يا هندُ ابتسمي" أو "ابتسمي يا هندُ".

ج- الجملة المعقدة: بحسب ترابط الحمول التي تتضمنها يمكن تقسيم الجمل المعقدة إلى جمل مستقلة وجمل مدمجة. فالجمل المستقلة هي التي تتضمن حمولا لا تشكل حدودا بالنسبة للحمل الرئيسي فتكون مستقلة عن بعضها البعض،[1] ويمثل هذا النوع من الجمل في النحو الوظيفي "الحمول الاعتراضية" و"الحمول المتعاطفة"، نحو: "كانَ عليٌّ -رضي الله عنه- من الأمناء"و "لقيتُ عمرًا ومررْتُ بزيدٍ" فالتركيب "رضيَ الله عنه" الذي يتوسط التركيب الأول حمل اعتراضيّ، والتركيب "مررتُ بزيدٍ" حمل متعاطف أي معطوف على التركيب الذي قبله.

أما الجمل المدمجة هي التي يشكل فيها كلُّ حمل حدا موضوعا أو لاحقا بالنظر إلى الحمل الرئيسي؛ نحو: " تمنيْتُ أنْ أسافرَ إلى الحجِّ"؛ فهذا التركيب يتضمن حملين؛ الحمل الأول "تمنيتُ" والحمل الثاني "أنْ أسافرَ إلى الحجِّ"، فأخذ الحمل الثاني مكان حد من الحدود، وبالتالي فهو حدّ موضوع يأخذ وظيفة الحد المفعول بالنسبة للمحمول الرئيسي "تمنيْتُ"؛ وعلى هذا يصبح لدينا في الجمل المدمجة حمل رئيسي، وحمل مدمج. وتنقسم الحمول المدمجة إلى حمول تشكل حدودا كما في المثال السابق، وحمول تشكل أجزاء للحدود؛ نحو: "قرأتُ المقالَ الّذي نشرتَهُ في مجلةِ الجامعةِ"؛ فالحمل المدمج "الذي نشرتَه في مجلةِ الجامعةِ" يشكل جزءًا من الحد الموضوع (المفعول) "المقالَ الذي نشرتَه".

وتنقسم الحمول الحدود بدورها إلى حمول موضوعات كما في المثال الذي سبق،وحمول لواحق نحو: "غادرَتْ هندُ المنزلَ قبلَ أنْ تُشرِقَ الشّمسُ"؛ فالحمل المدمج "أنْ تشرقَ الشّمسُ" حدٌّ لاحقٌ

[1] ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية -مدخل نظري-، ص. 235.

بالنسبة للحمل الرئيسي.[1]

4-1-2 أنواع الجملة بحسب طبيعة/مقولة المحمول:

يقول المتوكّل: « تنقسم الجملة العربية في منظورنا، حسب مقولة المحمول التركّيبيّة إلى قسمين جملة ذات محمول فعليّ، وجملة ذات محمول غير فعليّ (أي :جملة محمولها مركّب وصفيّ أو مركّب اسمي أو مركّب حرفيّ أو مركّب ظرفيّ)، وتنقسم الجملة ذات المحمول غير الفعليّ بدورها إلى جملة تشتمل على رابط (كان وما إليها) وجملة لا تشتمل على رابط، ونصطلح على تسمية أنواع الجمل الثّلاثة بالجملة الفعليّة والجملة الرابطيّة والجملة الاسميّة على التّوالي»[2]، ويتميز كل نوع بخصائص تميزه فالجملة الفعلية تمتاز ببنية موقعيّة خاصة توجب بمقتضاها عدم جواز تقدم الفاعل على الفعل كما تمتاز بأن مخصّص المحمول الزّمني والجهي فيها يمكن أن يُستفاد من صيغة الفعل وحده، والمحمول فيها قد يكون أصلا وقد يكون مشتقا حسب أغراض تظهر في بنية المشتق، كما تمتاز بأنها –من حيث الاشتقاق– أكثر إنتاجيّة من غيرها.[3]

أما الجملة الاسميّة فتمتاز كذلك ببنية موقعيّة خاصّة، ومن مميزاتها أنّ فاعلها مقدّم على محمولها وقد يؤخّر إذا كان حاملا لوظائف تداوليّة معيّنة، والمحمول فيها لا يدل عادة على واقعة، وخصوصا إذا كان مركّبا اسميّا أو مركّبا حرفيا أو مركّبا ظرفيا، كما أنه يصعب الاشتقاق مع هذا النّوع من المحمولات.[4]

وتعدّ الجمل الرابطيّة « نمطا بنيويّا قائم الذات؛ فالجمل الرابطيّة ليست جملا اسميّة ولا جملا فعليّة وإنّما هي جمل يمكن اعتبارها جملا وسطى؛ إذ هي تشارك الجمل الاسميّة في بعض من خصائصها

---

[1] ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية –مدخل نظري–، ص. 235.

[2] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص. 78.

[3] الزايدي بودرامة، النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي –دراسة في نحو الجملة–، رسالة دكتوراه في علوم اللسان العربي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013-2014، ص. 121.

[4] المرجع نفسه، ص. ن.

الحمليّة والوظيفيّة، وتقاسم الفعليّة خصائصها المكوّنية»[1]؛ ذلك أنّ محمولها هو محمول الجملة الاسميّة إلا أنّ الفاعل فيها لا يجوز له أن يتقدّم على الرّابط، فإن ورد متقدّما كان عنصراً خارجيًّا "مبتدأ" لا فاعلا، وهو في هذه الخاصية يتقاطع مع الجمل الفعليّة، ودور الرابط في هذا النّوع من الجمل هو تحديد المخصّص الزّمني والجهي للمحمول.

4-2 تركيب الكلام/الجملة في النحو الوظيفي:

يمرّ تركيب الجملة في النحو الوظيفي بثلاث مراحل مرتبة على النحو الآتي: البنية الحملية فالبنية الوظيفية فالبنية المكوّنية، يتم بناؤها عن طريق تطبيق ثلاث مجموعات من القواعد: الأساس Fund وقواعد إسناد الوظائف Functios assignement rules، وقواعد التعبير Expression rules على التوالي.

4-2-1 البنية الحملية:

تتضمن هذه البنية الأطر الحملية الخاصة بالتركيب/الجملة، وتكون هذه الأطر إما أفعالا أو أسماءً أو صفات، وفيها تتمثل الخصائص الدلالية بتطبيق القواعد الأساس الذي يسميها أحمد المتوكل "الخزينة" التي تتكون من عنصرين؛ معجم وقواعد تكوين المحمولات والحدود، وهما اللذان يتكفلان بصوغ بنية الجملة الحملية وبنائها. ويعدّ الأساسُ نسقَ القواعد الذي يضطلع بالتمثيل للمادة مصدر اشتقاق الجمل "المفردات"، وتعدّ المفردة حسب هذا التصور محمولا "فعلا" أو "اسما" أو "صفة" تواكبه حدود موضوعات تحمل وظائف دلالية، ويمثَّل لها بواسطة إطار حملي يحدد المقولة التركيبية التي ينتمي إليها المحمول ومحلات موضوعاته ووظائفها.[2]

توجد فئتان من المفردات؛ مفردات أصول يتعلمها المتكلم قبل استعمالها، ومفردات مشتقة

[1] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص. 82.

[2] أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، ص.11.

يكوّنها المتكلّم انطلاقا من المفردات الأصول عن طريق قواعد تؤهله لتكوين عدد غير محدود من المفردات واستنادا على هذا التمييز؛ ينقسم الأساس إلى نسقين من القواعد؛ معجم يضطلع بالتمثيل للمفردات الأصول نحو الأفعال الثلاثية المصوغة على الأوزان "فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وفعلل" أي الأفعال المجردة الثلاثية والرباعية. وقواعد تكوين "قواعد اشتقاق" تقوم بدور اشتقاق المفردات غير الأصول؛ نحو اشتقاق ما كان على وزن (فَاعَلَ، أفْعَلَ، فَعَّلَ، افْتَعَلَ...) من الفعل الثلاثي وهذا يسمى اشتقاق مباشر، وهناك اشتقاق غير مباشر مثل ما كان على وزن (تَفَاعَلَ، تَفَعَّلَ...) لأنها مشتقة من غير الأصول.[1] ويرتبط التمييز بين المعجم وقواعد التكوين هو الفرق بين التمثيل لما يتعلمه المتخاطبين تعلما وما يقوم باشتقاقه طبقا لقواعد معينة، وهذا التمييز يكفل قدرة مستعمل اللغة على تكوين مفردات جديدة.[2]

فقواعد تكوين المحمولات والحدود هي الطريقة التي يتم بها اشتقاق الأطر الحملية والحدود غير الأصول، وهذا انطلاقا من الفرضية الوظيفية التي تعتبر أن مفردات اللغات الطبيعية صنفان –كما سبق–، وتشكّل الأطر الحملية الموجودة على شكل قوائم في المعجم، أو الناتجة عن تطبيق قواعد تكوين المحمولات بنية صورية تشتمل على مجموعة الخصائص التالية:[3]

أ ـ صورة المحمول الدال على واقعة أو حدث أو حالة.

ب ـ المقولة التركيبية التي ينتمي إليها المحمول (فعل، اسم، صفة، ظرف).

ج ـ محلات الحدود الموضوعات التي يتطلبها المحمول المرموز إليها بالمتغيرات (س1 ، س2 ... س ن).

د ـ قيود التوارد أو الانتقاء التي يفرضها المحمول على محلات حدوده الموضوعات.

---

[1] ينظر: أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، ص. 12.

[2] ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية –مدخل نظري–، ص. 143.

[3] أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية –الوظيفة المفعول في اللغة العربية–، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء المغرب، ط.1، 1987م، ص.16.

آخذ على سبيل المثال التركيب الآتي: "زارَ عمرُ محمّدًا" الّذي يأخذ الإطار الحملي التالي:

[زارَ فعل (ف.) (س1 : عمر (س1)) منف. (س2 : مُحَمَّدا (س2)) مست.]

حيث إنّ الفعل "زَارَ" غير مشتق فهو المادة الأصل للمحمول، أو صورته التي تأتي على وزن "فَعَلَ"، وهو مصدر اشتقاق. أمّا الرمز " ف " فيشير إلى المقولة الصرفية للمحمول؛ أي إنّ " زَارَ" محمول فعلي يأخذ موضوعين اثنين يتمثلان في المتغيرين (س1 و س2) تُفرض عليهما قيودا خاصة فالمتغير الأول "س1" يرتبط بسمة إنسان؛ وهو الذات المشاركة في عملية الزيارة ويرمز له دلاليا بـ " منف. "؛ أي منفذ العملية، والمتغير الثاني "س2" يرتبط بسمة إنسان أيضا؛ وهو الذي يحمل الوظيفة الدلالية المرموز لها بـ " مست. "؛ أي المستقبل لعملية الزيارة.

وتنقسم حدود المحمول باعتبار أهميتها بالنسبة للواقعة المدلول عليها إلى قسمين؛ حدود موضوعات وحدود لواحق، فالحدود الموضوعات تدخل في تعريف الواقعة، ويقتضيها المحمول وجوبا (حدود إجبارية)؛ كالحد المنفذ والمتقبَّل والمستقبِل ضمن ما يعرف بالحمل النووي، وأما الحدود اللواحق فلا تسهم في تعريف الواقعة؛ وإنما يقتصر دورها على تخصيص الظروف المحيطة بالواقعة؛ كأن تدلّ على زمانها أو مكانها أو علتها، وبها تنتقل البنية الحملية من إطار حملي نووي إلى إطار حملي موسَّع وذلك بإضافة الحدود اللواحق التي يرمز لها بالمتغيرات (ص1، ص2 ...ص ن).[1] وبهذا يتوسع الحمل في التركيب السابق بإضافة لاحق المكان "مك." ولاحق الزمان "زم."؛ ليصبح كالآتي: "زَارَ عمرُ محمّدًا في المستشفى صباحًا"، ويمثَّل له وظيفيا على النحو الآتي:

[زارَ فعل (ف.) (س1: عمرُ(س1)) منف. (س2: محمدًا (س2)) مست.

(ص1: في المستشفى (ص1)) مك. (ص2: صباحًا (ص2)) زم.]

وعليه فالبنية العامة للحمل في النحو الوظيفي تقوم على محمول، وحدود موضوعات، وحدود لواحق. وتصنف المحمولات إلى: محمولات أحادية (ذات موضوع واحد)، محمولات ثنائية

[1] يحي بعطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، رسالة دكتوراه في اللسانيات الوظيفية الحديثة، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة الجزائر، 2005-2006م، ص. 233.

(ذات موضوعين)، محمولات ثلاثية (ذات ثلاثة موضوعات)، وإذا كان المحمول لا يتضمن إلا حدود موضوعات فإنه إطار حملي نووي، وإذا اشتمل على حدود موضوعات، وحدود لواحق كان إطارا حمليا موسعا.[1]

ويُنقَّل الإطار الحملي الموسع إلى بنية حملية جزئية التي تتم من خلال قواعد إدماج الحدود بانتقاء المداخل المعجمية الممثّل لها في المعجم، أو الناتجة عن قاعدة تكوين الحد الملائم فيدمج في الحد المعدّ له؛ أي تدمج الحدود في محلات الموضوعات ومحلات اللواحق.[2] وبنية حملية تامة التحديد تتمّ عن طريق قواعد تحديد مخصص المحمول من صيغة (التدليل)، وجهة (تامة، غير تامة، مستمرة، غير مستمرة، مشروع فيها، مقاربة)، وزمن (ماض، وحاضر، ومستقبل)، وقواعد تحديد مخصصات الحدود وهي؛ التعريف، التنكير، العدد، الإشارة والجنس.[3] وبتطبيق قواعد تحديد مخصص المحمول، ومخصصات الحدود نحصل على بنية حملية تامة التحديد؛ يُمثَّل لها وظيفيا على النحو الآتي:

[خب[تا[زارَ فعل (ف.) (ع1ذ س1: عمرُ (س1)) منف. (ن1ذ س2: مُحَمَّدا (س2) مست.
(ع1ذ ص1: المستشفى (ص1) مك. (ن1ذ ص2: صباحا (ص2)) زم.]]]

حيث إنّ: خب.: خبر، تا: تام، ع: معرفة، 1: مفرد، ذ: مذكّر، ن: نكرة.

4-2-2 البنية الوظيفية:

تقوم هذه البنية على قواعد إسناد الوظائف؛ أي الأدوار التي يأخذها كل محل من محلات الموضوعات بالنسبة للواقعة التي يدل عليها المحمول؛[4] حيث تنقل البنية الحملية إلى البنية الوظيفية من خلال هذه القواعد التي تحدد أدوار مركَّبات الجملة الدلالية والتركيبية والتداولية.

---

[1] ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية –مدخل نظري–، ص. 145.

[2] المصدر نفسه، ص. 146.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص. 146إلى ص. 148.

[4] أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية، ص. 16.

أ- الوظائف الدلالية: وتشمل الوظائف الآتية (المنفذ، المتقبَّل، المستقبِل، الأداة، المكان، الزمان الحال) التي تنتمي إلى الإطار الحملي؛ حيث يُحدَّد الموضوعُ دلاليا، ومن ثَمّ يأخذ وظيفته وعليه فقواعد الإسناد تحدِّد دورَ موضوعات المحمول ولواحقه في الواقعة، ويرتبط إسناد هذه المفاهيم بالوظيفة الدّلاليّة التي يأخذها المحمول؛ فإذا أسندت وظيفة "العمل" للمحمول فإنّ الحدّ الأوّل يأخذ وظيفة المنفّذ، وإذاكانت "الحدث" أخذ القوّة أو المتحمّل، وإذا كانت "الحالة" أخذ وظيفة الحائل وإذا كانت "الوضع" أخذ وظيفة المتموضع. ويأخذ الموضوع الثاني وظيفة المتقبّل/ الهدف؛ وهو الحدّ الذي يتقبّل فعلا ما، أو الهدف الذي توجّه إليه الواقعة؛ فهو الذّات المتقبّلة لعمليّة ما قام بها منفّذ/ متموضع/ أو قوّة/حائل، وتتمثل وظيفة الحد الموضوع المستقبل في أنه الحدّ الذي يستقبل الواقعة.[1]

وتشمل أيضا الوظائف الدلالية الحدود اللواحق التي يمكن الاستغناء عنها؛ فالمخصَّص المكاني حدّ يدلّ على مكان معينّ يحيط بالواقعة، وهو الموضِع الذي يستقرّ فيه شيء ما. والمخصص الزماني حدّ يدلّ على الوقت الذي تحدث فيه الواقعة. والأداة هي الحدّ الذي يدلّ على أداة استعملت في تحقيق الواقعة؛ نحو: كتبتُ بالقلمِ ؛ فـ "بالقلم" يحمل وظيفة دلاليّة تتمثّل في أداة الكتابة. والحدث يدل على واقعة صادرة من قوّة، ويدلّ أيضا على حدّ من حدود واقعة يشترك معها في الجذر أي الأصل، نحو قول الله تعالى :﴿ ثُمَّ إِنِّيٓ أَعۡلَنتُ لَهُمۡ وَأَسۡرَرۡتُ لَهُمۡ إِسۡرَارًا﴾[2]؛ فالحدّ "إسرارًا" في الآية يحمل وظيفة الحدث. والحال هو الحدّ الذي يدلّ على هيئة من الهيئات لها تعلق بالواقعة نحو قول الله تعالى :﴿ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ إِلَى ٱلطَّيۡرِ فَوۡقَهُمۡ صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَ﴾[3]؛ فالحد "صافات" يحمل

[1] ينظر: الزايدي بودرامة، النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي، ص. 134.

[2] سورة نوح، الآية: 9.

[3] سورة الملك، الآية: 19.

الوظيفة الدّلاليّة الحال، ويمكن توسيع دائرة الوظائف الدّلاليّة لتشمل وظائف أخرى.[1]

ب- الوظائف التركيبية: وتشمل هذه الوظائف على وظيفتين هما؛ الفاعل والمفعول، ويتم إسنادهما إلى الحدود في الجملة وفق سلمية الوظائف الدلالية، وهي مفاهيم غير كلية؛ بمعنى أنها غير واردة في كل اللغات الطبيعية جميعا. ولقد استبدل المتوكّل مصطلح الوظائف التركيبية بمصطلح "الوظائف الوجهيّة" في كتاباته الأخيرة؛ يقول: «كان يحال على الوظائف التي تعنينا هنا، في أدبيّات النّحو الوظيفي الأولى (كما في نظريّات لسانيّة أخرى) بمصطلح "الوظائف التركيبيّة"، والمقصود، بالأساس وظيفتا "الفاعل والمفعول"، إلاّ أنّ هذا المصطلح عوّض في الكتابات الأخيرة... بمصطلح "الوظائف الوجهيّة"، وهذا المصطلح أنسب لأنّه يعكس مفهوم هذه الوظائف كما هو محدّد داخل إطار نظرية النحو الوظيفي»[2]؛ فإسناد هذه الوظائف متعلق بالوجهة التي تقدّم من خلالها الواقعة.

ويرتبط إسناد الوظيفتين "الفاعل والمفعول" بنوع الوظائف الدلالية التي تحملها حدود البنية الحملية؛[3] فوظيفة الفاعل تُسنَد إلى الحد الذي يشكل المنظور الرئيسي للوجهة التي تقدَّم انطلاقا منها الواقعة الدال عليها محمول الحمل. أمّا الوظيفة المفعول فتُسنَد إلى الحد الذي يشكل المنظور الثانوي للوجهة التي تقدم انطلاقا من الواقعة الدال عليها محمول الحمل؛[4] واستنادا على هذا فوظيفة الفاعل تسند إلى الوظيفة الدلالية "المنفذ، والمستقبل، والمتقبل والمكان والزمان والحدث"، ووظيفة المفعول تسند إلى الوظائف الدلالية "المتقبل والمستقبل والمكان والزمان والحدث".[5]

---

[1] ينظر: الزايدي بودرامة، النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي، ص. 137 إلى ص. 139.

[2] أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية – بنية الخطاب من الجملة إلى النص-، دار الأمان، الرباط، المغرب د.ط.، د.ت.، ص. 107.

[3] أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية، ص. 23.

[4] المصدر نفسه، ص. ص. 19 ـ 20.

[5] المصدر نفسه، ص. 24.

يكون الحمل دالا على واقعة وعدد من الحدود المشاركين في الواقعة، وتنطلق الواقعة من وجهة معينة لتنتقي الحدود؛ فتكون إما منظورا رئيسيا أو منظورا ثانويا، وإلى الحدين تسند الوظيفتان التركيبيتان (الفاعل والمفعول)، ويأخذ الفاعل الحالة الإعرابية "الرفع" أما المفعول فيأخذ الحالة الإعرابية "النصب"؛ كما في التركيب الآتي: "كَتَبَ خالدٌ التقريرَ في المكتبِ"؛ الّذي يمثّل له وظيفيا على النحو الآتي: [خب.[تا.[مض. كتب ف. (ع1ذ س1: خالدٌ (س1)) منف. فا.

(ن1ذ س2 : التقريرَ (س2) متق. مف. (ع1ذ ص1: المكتب (ص1) ملك.]] رفع

نصب

ج- الوظائف التداولية: تنحصر الوظائف التداولية في النحو الوظيفي في خمس وظائف؛ منها الخارجية (المبتدأ، والذيل، والمنادى)، وسميت بذلك لأنها تُسند إلى مكونات تتموقع خارج الجملة،[1] والداخلية (البؤرة، والمحور)، وهي علاقات تقوم بين مكونات الجملة باعتبار المقام الذي تنجز فيه الجملة أي إنها تقوم بتحديد العلاقات بين مكونات الجملة من خلال الوضع التخابري القائم بين المتكلم والمخاطب، ويمكن للحمل الاستغناء عن المكونات الخارجية؛ لأنها مكونات اختيارية، بخلاف المكونات الداخلية التي تعد إجبارية.[2]

أ- الوظائف الداخلية: وتشمل البؤرة والمحور؛ فالبؤرة هي المكوّن الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزا في الجملة، أو التي يجهلها المخاطب أو يشك في صحتها أو ينكرها وبهذا؛ فهي نوعان من حيث الطبيعة "بؤرة الجديد، وبؤرة المقابلة"، ومن حيث المجال "بؤرة المكوّن وبؤرة الجملة".[3] أما المحور فهو ما يدلّ على المكوّن الذي يكون محط الحديث عنه في الجملة.[4]

ب- الوظائف الخارجية: وتشمل المبتدأ والذيل والمنادى؛ فالمبتدأ: هو ما يحدد مجال الخطاب

[1] أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص. 95.

[2] يحي بعطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص. 241.

[3] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص. 28.

[4] المصدر نفسه، ص. 69.

الذي يعتبر الحمل بالنسبة إليه واردا؛[1] نحو: "زيدٌ، أخُوهُ مريضٌ"، يتكون هذا التركيب من حمل " أَخُوهُ مريضٌ"، ومبتدأ: "زيدٌ"؛ وهو الذي يحدد المجال الذي يعتبر إسناد مجموع الحمل إليه واردا أيْ أنْ يكون المبتدأ صالحا للإحالة على ما بعده، ويكون المخاطَبُ قادرا على التّعرف على ما يحيل إليه المبتدأ، فالإحالة على المجهول لا يفيد لأنه يصبح لحنا تداوليا.[2] فمن شروط نجاح عملية التّخاطب «أن يتفق المتكلّم والمخاطب على مجال التّخاطب، وأن يتعرّف المخاطَب على ما سيُحدَّث عنه قبل أن يحادث»[3].

ويكون الذيل دائما مؤخّرا عن الحمل، والغرض من إيراده مؤخّرا هو أنه يؤتى به للاستدراك على معلومة سابقة واردة في الحمل؛ فهو الذي يوضّح معلومة داخل الحمل أو يعدّلها أو يصححها فالمتكلم يوجه معلومة معينة إلى المخاطَب ثم يدرك أنّ ما تلفظ به ليس هو المقصود؛ فيوضحه أو يعدله أو يصححه، وتُعتمد الفاصلة بين الذيل وما قبله. ويشترط في ذيل التّوضيح أن يكون محيلا إحالة تعيين أمّا ذيل التّصحيح والتّعديل فلا يشترط فيهما ذلك؛ وذلك « لأنّ المعلومة التي يحملها كلّ منهما لا يقصد بها إزالة الإبهام عن معلومة واردة في الحمل عن طريق تعيين ما تحيل عليه»[4].

وتسند وظيفة المنادى إلى المكوّن الدال على الكائن المنادى في مقام معين؛[5] فهذه الوظيفة تسند إلى المكوّن الدال على الكائن المدعو؛ نحو: "يا عمرُ، وصلَ أخُوكَ"، ويمكن التمثيل لهذا التركيب وظيفيا على النحو الآتي:

عمرُ منا. [تا.[مض. وَصَلَ ف. (ع1ذ س1:أخُو(س1)) منف. فا. مح.]]

ففي مستوى البنية الوظيفيّة؛ يأخذ المكوّن "أخوك" الوظيفة التركيبيّة الفاعل، والوظيفة التداوليّة

---

[1] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية –مدخل نظري–، ص. 151.

[2] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص. ص. 119 ـ 120.

[3] المصدر نفسه، ص. 120.

[4] المصدر نفسه، ص. 155.

[5] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية –مدخل نظري–، ص. 152.

المحور، أمّا المكوّن الخارجي عن الحمل المنادى "عمرُ" فتسند إليه وظيفة تداوليّة فقط هي وظيفة "المنادى". ويميز المتوكّل بين النداء كفعل لغوي، والمنادى كعلاقة ووظيفة يرتبط إسنادها بالمقام فهما يتلازمان؛ حيث ما وُجد النّداء (الفعل الكلامي) يوجد المنادى (الوظيفة)، ويأخذ المكون المنادى العلامة الإعرابية النصب باعتبار وظيفته التداولية الخارجية وجاء المنادى "عمر" مرفوعا في المثال السابق لأنه اسم علم؛ فهو منادى مبني على الضم في محل نصب، ويحتل موقعا يتصدر فيه التركيب خارج الحمل متقدما أو متأخر أو متوسطا كل من المبتدإ والذيل؛[1] نحو: "يا عبدَ الله، أخُوكَ، زارني البارحةَ، بلْ اليومَ"؛ فهو تركيب يتكون من منادى منصوب، مبتدأ حـمـل وذيل تصحيح.

4-2-3 البنية المكوّنية:

يقصد بها البنية الصرفية-التركيبية، يقوم بناؤها على قواعد التعبير؛ وذلك حسب المعطيات التي توفرّها البنيتان (الحمليّة والوظيفيّة)، ويكمن سرّ تسميتها بالبنية المكونيّة في أنها تنقل المحمول وعناصره من مستوى مجرّد بسيط إلى مكوّنات مكتملة،[2] وتتضمن ستة أنواع من القواعد، وهي؛ قواعد صياغة الحدود، قواعد صياغة المحمول، قواعد إسناد الحالات الإعرابية، قواعد إدماج مؤشر القوة الإنجازية قواعد الموقعة وقواعد إسناد النبر والتنغيم.

1- قواعد صياغة الحدود: تتكفل بنقل البنية الحملية إلى بنية صرفية-تركيبية؛ أي نقل الحدود إلى مركَّبات، وتقوم بنية الحد على مفهوم التقييد؛ نحو: "قابلْتُ الطالبةُ الخلوقةُ المجتهدةُ"، حيث يمثل لهذه البنية بالشكل الآتي:

(ع1 ث. س1: طالبة (س1): الخلوقة (س1): المجتهدة (س1)) متق.

تتكفل مجموعة قواعد صياغة الحد بنقل حد البنية إلى مركَّب؛ حيث يحصر المقيِّد الأول "الطالبة"

[1] ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص. 180.

[2] ينظر: الزايدي بودرامة، النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي، ص. 209.

مجموعة الأشخاص الدال عليها المتغير "س1"، فالحد يتألف من مقيِّد أو أكثر، وفي هذا التركيب يتألف الحد من عدة مقيِّدات حيث ورد المقيِّد "الطالبة" اسما ووردت المقيدات الأخرى "الخلوقة والمجتهدة" صفات، وقد تكون جملا في تراكيب أخرى. وينتقى المقيِّد/المخصِّص "طالبة" كرأس للمركَّب وتأخذ المقيِّدات الأخرى "الخلوقة والمجتهدة" وضع الفُضْلتين، ثم يتم إدماج المخصِّص عن طريق قواعد إدماج المعرّف (الألف واللام) "الطالبة". ويتقدّم رأس البنية على الفُضلات في اللغات ذات النمط البَعدي؛ أي تأتي الفضلة بعد رأس البنية لا قبلها.[1]

2- قواعد صياغة الحمول: تضطلع هذه القواعد بنقل الحد إلى مركب؛ أي يتمثل دورها في نقل المحمول من صورته المجردة إلى صورته المحققة المصاغة صياغة صرفية تامة؛[2] وتحدَّد الصياغة التامة للمحمول عن طريق إعطاء الصيغة الصرفية التامة صيغة (الماضي)، أو صيغة (المضارع) مجرّدتين على أساس المعلومات الواردة حول مخصّص المحمول الصيغي-الزمني-الجهي؛ نحو: "يصَلّي زيدٌ في المسجدِ"، "كتبَ عمرُ مقالًا"، "كانَ محمّدٌ داخلَ المكتبةِ". ويمثل للبنية وظيفيا على النحو الآتي:

[خب. [تد. [تا. [ف. (س1 ..... (س ن))]]]]

وعلى سبيل المثال يمثَّل للتركيب الثاني بالشكل الآتي:

[خب. [تد. [تا. [مض. كتبَ ف. (س1: عمرُ (س1)) منف. فا مح. (س2: مقالًا (س2)) متق. مف. بؤ.جد.]]]]

حيث: "خب." هو المؤشر المجرد لمخصص صيغة الخبر، و "تا" هو المؤشر المجرد لمخصص الجهة الذي يدل على مرحلة من مراحل تحقق الواقعة؛ فهي متحققة مع الفعل الماضي أما الحاضر فلا تزال مستمرة إلى وقت التكلم ولم تتحقق بعد في الجملة، وترمز المؤشرات "مض. حض. مس."

[1] ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية –مدخل نظري-، ص. ص. 161-162.

[2] المصدر نفسه، ص. 167.

إلى المخصص الزمني (الماضي والحاضر والمستقبل) على التوالي. وتدمج الصرفات المناسبة كحروف المضارعة التي تلتصق بمقولة الفعل لتدل على الحاضر، أو صرفة السين وسوف وتدل على المستقبل البعيد ليتحقق مخصص الزمن ومخصص الجهة.[1]

3- قواعد إسناد الحالات الإعرابية: يقسم المتوكل الحالات الإعرابية cases إلى ثلاثة أقسام الحالات الإعرابية اللازمة والحالات الإعرابية البنيوية والحالات الإعرابية الوظيفية. فاللازمة تعد حالة إعرابية تلازم المكون في مختلف السياقات التي يرد فيها؛ كالضمائر التي تحمل حالات إعرابية لازمة لا تتغير بتغير الوظائف المسندة إليها. أما البنيوية فهي حالات إعرابية تُسند إلى المكونات باعتبار السياق البنيوي الواردة فيه ؛كالحالة الإعرابية الجر التي يأخذها المكون الداخل عليه حرف من حروف الجر أو المكون (فضلة المركب الإضافي). أما الوظيفية فهي الحالات الإعرابية التي تسند إلى المكونات بمقتضى وظائفها الدلالية أو التركيبية أو التداولية؛[2] التي تتفاعل في تحديد الحالة الإعرابية، وتكون سُلّمِية تحديد الإعراب بالشكل الآتي:[3]

الوظائف التركيبية > الوظائف الدلالية > الوظائف التداولية

ومفاد هذه السلمية:[4]

- إذا كان المكوّن يحمل وظيفة تداولية فقط ويكون خارجا عن الحمل غير حامل لوظيفة دلالية أو وظيفة تركيبية؛ فإنه يأخذ الحالة الإعرابية بمقتضى وظيفته التداولية، كوظيفة المنادى، ووظيفة المبتدأ نحو: "يا عمرُ، خذِ الْكتابَ"، "أحمدُ، تفكيرُهُ إيجابيٌّ".

- إذا كان المكوّن ينتمي إلى الحمل ذاته ولا يحمل إلا وظيفة دلالية؛ فإنه يأخذ الحالة الإعرابية

[1] ينظر: يحي بعطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص. ص. 248-249.

[2] ينظر: أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية، ص.ص. 33-34.

[3] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية –مدخل نظري-، ص. 164.

[4] ينظر: المصدر السابق، ص. 35 إلى ص. 38

(النصب) التي تخولها له وظيفته الدلالية؛ كالمفعول الأول أو الثاني، نحو: "ساعدً عمرُ أحمدًا" وإذا كان المكوّن يحمل أكثر من وظيفة؛ فإنه يأخذ الحالة الإعرابية التي تقتضيها الوظيفة التركيبية (الفاعل، والمفعول) مهما كانت بقية الوظائف الأخرى. ويأخذ المكوّنان الفاعل والمفعول الحالتين الإعرابيتين (الرفع والنصب) طبقا لوظيفتيهما الدلاليتين، ويحافظان على حالتيهما الإعرابية أينما تموقعا في التركيب.

-إذا كان المكوّن غير وجهي أي غير حامل لوظيفة تركيبية؛ فإنه يأخذ الحالة الإعرابية التي تقتضيها وظيفته الدلالية (النصب) أو (الجر)؛ كالمفعول لأجله، أو الاسم المجرور؛ نحو: "اجتهدَ الطالبُ سعيًا للنجاحِ"، "عَادَ عمرُ من الحجِّ".

4- قواعد إدماج مؤشر القوة الإنجازية: تتميّز هذه المؤشّرات باحتلالها الدائم لصدر الحمل، وتؤشّر سطحا للقوّة الإنجازيّة، وتشمل -في العربيّة- أداتي الاستفهام "هل" و"الهمزة"، وأداة التوكيد "إنّ" على وجه الخصوص؛ فالأداة "هل" تتصدر حمل الجمل الاستفهامية المسندة فيها بؤرة الجديد إلى الحمل برمّته وتبنى قاعدة إدماجها مراعاة للمعطيات السابقة كما يلي:

دخل= [سهـ.[Ω (س1)، (س2) ... (س ن)] بؤ. جد.]

خرج= [هل [Ω (س1)، (س2) ... (س ن)]بؤ. جد.]

وتتصدر أداة التّوكيد "إنّ" حمل الجمل الإخباريّة المسندة فيها بؤرة المقابلة إلى الحمل برمّته، ويتمّ إدماجها وفق القاعدة الآتية:

دخل = [خب. [(س1) ... (س ن)] بؤ. مقا.]

خرج= [إنّ [(س1) ... (س ن)] بؤ. مقا.]

هذا بالنسبة لمؤشري الاستفهام "هل" والتوكيد "إنّ"، ويندرج ضمن المؤشرات "الأدوات الرابطة بين عنصرين كحروف الجرّ والأدوات الدامجة " ، ومختلف الأدوات التي تؤشّر للقوّة الإنجازيّة.[1]

[1] الزايدي بودرامة، النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي، ص. ص. 239-240.

ولقد ذكر المتوكّل أنّ في اللّغة العربيّة تسع قوى إنجازيّة « تتحقّق بواسطة أدوات كالاستفهام (الهمزة، هل) والتّخصيص (ألا) والاستغراب (أوَ، أفَ) والتّمني (ليت)، أو بواسطة صيغة المحمول (الفعل أساسا) كالخبر والأمر والدّعاء والتحذير، أو بواسطة الأداة والصيغة متضافرين كالنهي...»[1] وبعد إدماج مؤشر القوة الإنجازية تصبح البنية متضمنة لجميع مكوناتها إلا أنّ هذه المكونات تظلّ غير مرتبة، الأمر الذي يقتضي إجراء مجموعة أخرى من قواعد التعبير التي تعرف بـ(قواعد الموقعة)[2].

5- قواعد الموقَعَة placement rules: تهتم هذه القواعد بترتيب العناصر داخل الحد والعناصر داخل التركيب/الجملة، وتأخذ المكونات الموقع الذي تخولها إياه وظيفته التداولية أيا كانت وظيفته التركيبية أو الدلالية باعتبار أن كل عبارة تطابق مقام تخاطب معينا يحدد بنيتها بما في ذلك ترتيب مكوناتها؛[3] نحو:

- كَتَبَ عمرُ مقالًا. - كَتبَ مقالًا عمرُ.
- عمرُ كتبَ مقالًا. - عمرُ مقالًا كتبَ.
- مقالًا كتبَ عمرُ. - مقالًا عمرُ كتبَ.

فكل تركيب يطابق مقاما مختلفا؛ فالمعلومة الأكثر أهمية أثناء التخاطب تتصدر التركيب حسب المقام الواردة فيه، فموقعة المكونات تتغير حسب المعاني المترتبة في نفس المتكلم؛ أي ما هو مرهون بالغرض الوظيفي، مبتدئا –المتكلم– بما يعلمه المخاطَب ثم ينتقل إلى ما يجهله ليبينه ويوضحه؛ فيبتدئ بمحور الحديث، أو يقدِّم المكون الذي يحمل معلومة جديدة يجهلها المخاطب أو يشك في صحتها من عدمه مع احتفاظ المكون على حركته الإعرابية أينما تموقع؛ لجلاء المعنى وإزالة اللُّبس؛ فالحركة الإعرابية تعدّ إجراءً شكليا وظيفيا حيث تؤثر في المعنى وتنظم ترتيب الكلم في التركيب.

---

[1] أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص. ص. 63-64.

[2] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية –مدخل نظري–، ص. 174.

[3] ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية –بنية المكونات أو التمثيل الصرفي-تركيبي–، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، د.ط.، د.ت.، ص. 221 إلى ص. 224.

6- قواعد إسناد النبر والتنغيم stress and intonation rules : تعد هذه القواعد المرحلة الأخيرة التي يتم بواسطتها استكمال البنية المكونية في النحو الوظيفي بإسناد النبر والتنغيم إلى المكونات؛ فالنبر والتنغيم عنصران محكومان تداوليا؛ إذ يسند النبر إلى المكون البؤرة، أما المكون المحور فلا ينبر، ويسند التنغيم إلى الجملة بالنظر إلى قوتها الإنجازية، ويكون التنغيم إما متصاعدا نحو: "هلْ سافرَ عمّي إلى العاصمةِ؟"؛ باعتبار التركيب استفهاما حقيقيا، ويكون متنازلا نحو: "هلْ ستقلعُ عمّا تفعلُ؟"باعتبار التركيب استفهاما غير حقيقيّ بل استفهاما إنكاريّا.[1]

وبإجراء قاعدتي النبر والتنغيم نحصل على بنية مكونية تامة التحديد؛[2] يمكن أن تشكل دخلا للقواعد الصوتية التي تنقلها إلى جملة محققة بالفعل الكلامي.

5- بعض مفاهيم ورموز النحو الوظيفي:

تقوم نظرية النحو الوظيفي على مجموعة من المصطلحات التي تضبط توجهها؛ والرموز أو المختصرات التي تعتمد عليها في التمثيل الوظيفي للتراكيب، واقتصرت هنا على ذكر بعضها الذي اعتمدته في هذا البحث.

5-1 بعض مفاهيم النحو الوظيفي

- الإحالة: يقصد بها العلاقة القائمة بين العبارة اللغوية والشخص (أو الشيء) التي تحيل عليه في الواقع (العالم الخارجي)؛ أي هي فعل تداولي المقصود منه تمكين المخاطَب من التعرّف على ما يحيل عليه الخطاب.[3]

- الإدماج: هو الربط بين جملتين فأكثر؛ أي إدماج جملة في جملة لتتحدد قيمتها في مستوى النص

[1] ينظر: أحمد المتوكل، التركيبيات الوظيفية، ص. 33-34.
[2] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية –مدخل نظري-، ص. 180.
[3] المصدر نفسه، ص.19.

(الكلام) ككل. والتركيب المدمج هو كل تركيب تتحدد عناصر بنيته في بنية تركيب آخر.[1]

– الإعراب: هو إحدى وسائل التدليل على الوظائف؛ أي ما يسند إلى مكونات الجملة بمقتضى وظائفها الدلالية والتركيبية والتداولية.[2]

– الأفعال الإنجازية: هي أفعال يتحقق محتواها القضوي حين التلفّظ ذاته.[3]

– الاقتضاء: هو أن تسعى النظرية بدءا في صياغة جهازها الواصف بما يكفل له الاضطلاع بكل الحقول التي ترسمها هدفا لها.[4]

– الأنحاء الوظيفية: هي أنحاء صورية تستخدم ما تستخدم الأنحاء الأخرى من عدة منطقية رياضية في النمذجة؛ أي في التمثيل المجرد للظواهر اللغوية موضوع الوصف.[5]

– الإنكار: هو أن يبلغ المتكلم المخاطَب أنه يستنكر أن تتحقق الواقعة التي يتضمنها فحوى الخطاب.[6]

– البنيات التعليلية: هي تراكيب تقتضي العلة؛ أي أنْ يتسبب شخص ما أو شيء ما في قيام شخص آخر أو شيء آخر بالفعل الذي يدل عليه محمول الجملة.[7]

– البنيات التصعيدية: هي قاعدة تصعيد الفاعل إلى مفعول؛ فهي التي يصبح فيها فاعل الجملة

---

[1] ينظر: أحمد المتوكل، الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص.ص. 131–132.

[2] ينظر: أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية ، ص. 33.

[3] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية –مدخل نظري–، ص.25.

[4] أحمد المتوكل، الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص. 154.

[5] ينظر: المصدر السابق، ص. 16–17.

[6] أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص.68.

[7] ينظر: أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية، ص.154.

المدمَجة مفعولا لفعل الجملة المدمِجة، ويحصل هذا في التراكيب التي يكون محمولها الرئيسي فعلا من أفعال الظن.[1]

– تدليل التداول: أي انتقال عناصر لغوية من حيز التداول إلى حيز الدلالة أو بعبارة أخرى من حيز القصد إلى حيز المعنى.[2]

– التركيب المحكوم: هو مجموعة السمات التركيبية التي لا يمكن تحديدها وصفا وتفسيرا إلا بالرجوع إلى الخلفية الوظيفية بشقيها الدلالي والتداولي.[3]

– تيار صوري: هو تيار يقف مقاربته للغات الطبيعية عند بنيتها لا يكاد يتعداها.[4]

– تيار وظيفي: يحاول هذا التيار وصف بنية اللغات بربطها بما تؤديه هذه اللغات من وظائف داخل المجتمعات البشرية.[5]

– الجملة: هي البنية السطحية الممثِّلة لبنية تحتية تشمل الحمل النووي والحمل الموسع؛ وهي خطابات تامة تؤدي غرضا تواصليا معينا في موقف تواصلي معين بقطع النظر عن نوعها أو حجمها.[6]

– الحائل: هو الموضوع الدال على وظيفة تقابل واقعة دلالية حالية؛ أي تصف حالة الكائن.[7]

---

[1] ينظر: أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية، ص.119.

[2] أحمد المتوكل، الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص. 203.

[3] أحمد المتوكل، التركيبيات الوظيفية، ص. 30.

[4] أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص.19.

[5] المصدر نفسه، ص. 19.

[6] أحمد المتوكل، الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص.22.

[7] ينظر: يحي بعطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص. 231.

– رأس: وهو المركز الذي يحمل خصائص صرفية تركيبية معينة.[1]

– عامل :هو الموضوع الدال المشارك الذي ينجز الواقعة التي يدل عليها المحمول، أو يتسبب في إنجازها أو يراقبها.[2]

– فعل التلفظ: هو إنتاج عبارة لغوية طبقا للقواعد الصوتية والتركيبية للغة ما.[3]

– القدرة: هي معرفة المتكلم للقواعد التي تمكنه من تحقيق أغراض تواصلية معينة بواسطة اللغة.[4]

– القدرة التواصلية :هي مجموعة من القدرات التواصلية أو الملكات تفعّل وتتفاعل في عمليتي إنتاج الخطاب وفهمه؛ وفقا للموقف التخاطبي ونمط الخطاب.[5]

– القوة الإنجازية: مكون من مكونات الفعل الكلامي تحدد استعماله علاقيا لتحقيق قصد تواصلي ما.[6]

– الكليات: هو مصطلح مستعمل في الكتابات اللسانية المعاصرة؛ ويقصد به القواسم المشتركة للغات الطبيعية على مختلف أنماطها، سواء أكانت هذه القواسم مادية أم كانت صورية .[7]

– المتحمل: هو الموضوع الذي يدلّ على المشارِك الذي لا ينجز ولا يراقب أيّة واقعة

---

[1] أحمد المتوكل، الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص. 147.

[2] أحمد المتوكل، اللّسانيات الوظيفية –مدخل نظري–، ص. 126.

[3] المصدر نفسه، ص. 24.

[4] المصدر نفسه، ص. 15.

[5] أحمد المتوكل، الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص. 20.

[6] أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص. 56.

[7] المصدر السابق، ص. 48.

بل يتحمل إنجاز واقعة " يتأثر".[1]

– المتموضع: هو موضوع دال على وظيفة تقابل واقعة دلالية تشمل الأوضاع.[2]

– المحتوى القضوي: هو مجموع معاني مفردات الجملة مضموم بعضها إلى بعض في علاقة إسناد؛[3] أي هو مجموع دلالات مكوناتها[4].

– المعرفة: تشمل مقولات الضمير "هو" والإشارة "ذا" والاسم العلم والاسم المحلّى بالألف واللام والموصول والاسم المضاف إلى إحدى هذه المقولات باعتباره إحالة على معلوم مفيد.[5]

– المقولات الجهية: هي مقولات تحدد البنية الداخلية للواقعة الدال عليها المحمول؛ فتكون إما تامة أو غير تامة أو مستمرة أو غير مستمرة أو مشروع فيها أو مقاربة.[6]

– المقولات الزمنية: تكون بالنظر الى زمن التلفظ الماضي الحاضر والمستقبل.[7]

– نحو خاص: يرصد خصائص اللغات الطبيعية لغة لغة. [8]

– نحو كلي: هو الذي يتضمن المبادئ العامة المتحكمة في اللسان الطبيعي ككل.[9]

– النكرة : هو مصطلح يدل على كل اسم قابل لدخول الألف واللام عليه باستثناء الاسم العلم

---

[1] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص. 127.

[2] ينظر: يحي بعطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص. 231.

[3] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص. 34.

[4] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص. 161.

[5] أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص. 75.

[6] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية –مدخل نظري–، ص. 146.

[7] المصدر نفسه، ص. ن.

[8] المصدر نفسه، ص. 86.

[9] المصدر نفسه، ص. ن.

وهو يحيل إلى مجهول "غير مفيد".[1]

– نمذجة : هي عملية بناء الجهاز الواصف وتنظيم مكوناته؛ بحيث يكفل التمثيل الملائم للظاهرة اللغوية المروم رصدها، ويتم بناء الجهاز الواصف (أو النموذج) انطلاقا من المبادئ المنهجية المتضمنة في النظرية التي تخلفه.[2]

– الوجهة: هي التي تقدَّم انطلاقا منها الواقعة الدال عليها محمول الحمل؛ أي تكون الواقعة مقدَّمَة حسب وجهة أحد حدود الحمل.[3]

2-5 بعض رموز النحو الوظيفي

المقولات الوظيفية:	نف. = نفي
ف. = فعل	تا. = تام
ص. = صفة	غ. تا. = غير تام
س. = اسم	تد. = تدليل
ط. = رابط	ج. = جملة
م. س. = مركب اسمي	ع.= معرف
م. ص. = مركب صفي	ن.= نكرة
م. ح. = مركب حرفي	1= مفرد
مض. = ماض	مذ.= مذكر
حض. = حاضر	ث.= مؤنث

[1] أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص. 75.

[2] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية –مدخل نظري–، ص. ص. 99–100.

[3] أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى المكونية، ص.ص. 17–18.

الوظائف الدلالية:	الوظائف التداولية:	مخصصات الحمل:
منف. = منفذ	بؤ. جد.= بؤرة جديد	سه.= استفهام
متق. = متقبَّل	بؤ. مقا.= بؤرة مقابلة	خب. خبر
مستق. = مستقبل	مح. محور	**رموز عامة:**
أد. = أداة	منا.= منادى	متغيرات الموضوعات:
زم.= زمان	م^2= موقع المبتدأ	(س^1، س^2 ..... س ن)
مك.= مكان	م^3= موقع الذيل	متغيرات حدود اللواحق:
متض.= متموضع	م4= موقع المنادى	(ص^1، ص^2 ..... ص ن)
حا.= حائل	**الوظائف التركيبية:**	م.= موقع
حد.= حدث	فا.= فاعل	Ω محمول اعتباطي
	مف.= مفعول	

وفي الأخير يتضح أن البعد التداولي الوظيفي في النحو ينطلق من مُسلَّمة أن للغة وظيفة أساسية تتمثل في إقامة التواصل بين الكائنات البشرية؛ لذا اعتمد الدرس النحوي الوظيفي على رافدي السياق التخاطبي وتبليغ المقاصد في إطار السعي إلى تحقيق تواصل لغوي ناجح؛ وذلك من خلال تحقيق الكفاءات الثلاث (التداولية والنفسية والنمطية)، فصب الاهتمام على بنية التركيب/الجملة وتحليلها تداوليا؛ حيث يقوم بوصف القدرة التواصلية لدى المتكلم والسامع، مما جعل النحو الوظيفي نظرية في التركيب والدلالة من وجهة نظر تداولية؛ تجاوزت النظر إلى الجملة كوحدة مجردة إلى كونها خطابا ذا قيمة تواصلية. ولإنتاج العبارات اللغوية تمر بنية الجملة بثلاث مراحل (بنية حملية، بنية وظيفية وبنية مكونية)؛ لتشكل لنا تركيبا ذا بعد تواصلي ناجح.

القسم التطبيقي

البعد التداولي "الوظيفي" للتركيب في النحو العربي

يحمل التراث اللغوي العربي في طياته ملامح بارزة للتداول اللغوي الحديث؛ تمثلت بوضوح في التركيز على المخاطِب والمخاطَب والخطاب والسياق وقصد المتكلم والفائدة من الكلام والإفهام كما تجاوز العلماء العرب الأوائل -وفي أعلى الهرم "سيبويه"- وصف البنية والشكل النحوي إلى الاهتمام بمعيار الصدق والكذب ومطابقة الخطاب للواقع من عدمه ومراعاة المقام التخاطبي وذلك لتقعيد اللغة نحويا أثناء الاستعمال بهدف إنجاح العملية التخاطبية (التواصلية)، وكل هذا يعدّ من أساسيات التداول اللغوي اليوم.

أولا: المفاهيم الأساسية للتداول اللغوي عند سيبويه

تنبه سيبويه أثناء رسم ملامح التقعيد النحوي للتراكيب إلى أهمية الظروف التي تسير العملية التواصلية، والتي تنسج من خلالها التراكيب أثناء الاستعمال اللغوي؛ من حال المتكلم والمخاطَب وموضوع الكلام والسياق التخاطبي والقصد المتوخى.

1- المتكلم/المخاطِب عند سيبويه:

هو الذي يقع على عاتقه الدّور الكبير في إيصال الرسالة التخاطبية إلى المخاطَب بوضوح وذلك بمراعاة الملابسات التّخاطبية المحيطة به؛ نحو: الحالة النّفسية والمستوى الثقافي والاجتماعي وطبيعة الموقف الكلامي؛ ففي مواضع التبسيط يختار ألفاظا ينسجها في قوالب تركيبية سهلة وبسيطة ويرتقي حسب الموقف الكلامي المحيط به والقصد المتوخى في النفس، ولقد راعى سيبويه وظيفة المتكلم في كيفية تركيب القطع الكلامية في الجمل المتلفظ بها وتحديد معنى الكلام وفق كفايته اللغوية التي تمكنه من ذلك، ومن أمثلة ذلك قوله: « وذلك قولك: حَسِبَ عَبْدُ اللهِ زَيْدًا بَكْرًا، وظَنَّ عَمْرُو خَالِدًا أَبَاكَ ... وإنّما منعكَ أنْ تقتصرَ على أحدِ المفعولين ههنا أنّك إنّما أردْتَ أنْ تبيّنَ

ما استقرَّ عندك من حالِ المفعولِ الأوّلِ يقينًا كان أو شكًّا»[1]. ومن خلال هذا القول يتبين أن سيبويه قد تنبه إلى أنّ طبيعة الأفكار في ذهن المتكلم لها تأثير واضح على كيفية نسج التراكيب نحويا.

فالتركيب المتلفظ به؛ يوضح الحالة التي يمر بها المتكلم المتمثلة في اليقين أو الشك لذا قال: "إنما أردت أن تبين ما استقر عندك ... يقينا كان أو شكا". وفي قوله: « وذلك قولك: أَ زَيدٌ عندك أم عَمْرُو وأَ زَيْدًا لقيتَ أم بِشْرًا؟ فأنت الآن مُدَّعٍ أنّ عنده أحدَهما ... إلّا أنّ علمَك قد استوى فيهما لا تدري أيّهما هو»[2]؛ فالمتكلّم على دراية مسبقة بأنّ هناك شخصا عند من يخاطبه أو أنّه التقى بشخص، لكنّ ما يجهله ويستفسر عنه أيّهما هو؛ فراعى سيبويه ما يفكر فيه المتكلم وقام بوصفه وهو متيقنا من وجود أحد الاثنين "زيد" أم "عمرو" وينتظر من المخاطَب تحديد اسم الشخص المراد معرفته.

ويردف قائلا: « واعلمْ أنّك إذا أردتَ هذا المعنى فتقديمُ الاسمِ أحسنُ؛ لأنّك لا تسأله عن اللّقى وإنّما تسألُه عن أحدِ الاسمين لا تدري أيّهما هو فبدأتَ بالاسم لأنّك تقصدُ قصدَ أنْ يبيّن لك أيّ الاسمين في هذه الحال ...»[3]؛ فيميز بين تقديم بعض الألفاظ وتأخير بعضها في التركيب حسب ما يتوخاه المتكلّم ويقصده، فقدّم الاسم على الفعل لأنه يسأل عن الفعل بمن وقع؟ أي قصد أحدالاسمين؛ فـ "أم" فيها معنى الاستفهام أي ما يقابل "أيهما"؛ والتقدير: أيهما عندك؟ وأيهما لقيت؟ وذلك لأنه يعلم أن الفعل قائم مسبقا، وهذا ما يسمى تداوليا بالافتراض المسبق

---

[1] سيبويه، الكتاب، 1/ 40-41.

[2] المصدر نفسه، 3/ 169.

[3] المصدر نفسه، 3/ 169-170.

لكنه لا يدري من هو منهما.[1]

بنى سيبويه «ملاحظاته في التحليل النحوي بناء على الربط بين الظاهرة التركيبية والمعنوية»[2] فالمعاني المترتبة في نفس المتكلم هي ما يظهر أثناء التلفظ في شكل قوالب تركيبية تتخذ أشكالا نحوية معينة مرتبطة بسياق تخاطبي معين، ولقد اعتنى سيبويه بمقصد المتكلم الوظيفي أثناء استعماله اللغة من خلال الإعراب؛ فلكل حركة إعرابية معنى نحويّ وظيفيّ تدل عليه كالفاعلية والمفعولية، فيرفع المتكلمُ الفاعلَ دلالةً على أنّه منفّذُ الفعلِ وينصب المفعولَ على أنّه مستقبلُ الفعلِ أو من وقع عليه الفعل، وقد يقدم المفعول ويؤخر الفاعل مع الاحتفاظ بعلامتهما الإعرابية التي توجه المعنى حسب الأهمية ومحور الحديث.

وقد يُضمِر المتكلمُ أحدَ عناصرِ التركيبِ على أساس علمِ المخاطَب به مسبقا؛ فالمخاطَب يتحرى العنصر المضمَر تبعا للافتراض المسبق الذي يفرضه السياق؛ يقول سيبويه: «أنْ ترى الرّجلَ قد قَدِمَ مِن سفر فتقول خَيْرَ مَقْدَمٍ ... أمّا النصب فكأنّه بناه على قوله: قَدِمْتُ، فقال: قَدِمْتَ خَيْرَ مَقْدَمٍ وإنْ لم يسمع منه»[3]، هنا استغنى المتكلمُ عن الفعل لرؤيته الحالَ رؤية بصرية والتي تعد من الملابسات والقرائن التي يوظفها في توجيه الكلام، ولن يعيق الإضمارُ التواصلَ اللغويَّ بين المتخاطبين في حال معرفة المخاطَب المسبقة بالعنصر المضمَر والذي يوضّحه السياق؛ فالمتكلم يتخيّر القوالب التركيبية التي تخدم السّياق التّخاطبيّ والقصدية المتوخّاة؛ وهذا ما راعاه سيبويه في التقعيد النحوي.

---

[1] ينظر: أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج. 3، ص. 411.

[2] بان صالح مهدي الخفاجي، المتكلم وأثره في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه، مجلة كلية الآداب، بغداد، العراق، ع. 97 2011م، ص.184.

[3] سبويه، الكتاب، 270/1.

2- المخاطَب عند سيبويه:

بنى سيبويه تفسيره للكلام وغايته الإبلاغية على فكرة التخاطب في الاستعمال اللغوي، وربطه بعلم المخاطَب، ويظهر ذلك بوضوح في قوله: « ومثل ذلك أنْ ترى رجلًا يريدُ أنْ يوقِعَ فعلًا، أو رأيتَه في حالِ رجلٍ قدْ أوقعَ فعلًا أو أخبرْتَ عنه بفعلٍ؛ فتقول: زيدًا، تريد: اضربْ زيدًا »[1]؛ فهنا حذف ما هو معلوم لدى المخاطَب، والتقدير للمحذوف مبني على جملة من المعطيات السياقية لم يغفل عنها سيبويه؛ فحال "الرّجلُ يريدُ أنْ يوقِعَ فعلًا" يبنى عليه تقدير محذوف يختلف عن "رجل قد أوقعَ أو أخبرَ"؛[2] فعلى المتكلمِ أنْ يبدأ كلامه بما هو معروف لدى المخاطَب ثم يخبر عما يريد توصيله إليه وهذا جوهر النحو الذي يحمل أبعادا وظيفية يراعى فيها دلالة السياق التخاطبي.

وللتوضيح أكثر يقول سيبويه في موضع آخر: « لا يستقيم أنْ تُخبِر المخاطَبَ عن المنكور وليس هذا بالذي ينزل به المخاطَبُ منزلتَك في المعرفة فكرهوا أنْ يقربوا باب اللّبس»[3]؛ إذا قلنا "اضربْ زيدًا"، يبدأ المتكلم بما هو معلوم في ذهن المخاطَب "الفعل"، ثم يذكر من يريد أن يوقَع عليه الفعل "زيد"، وإذا كان فعل "الضرب"معلوم لدى المخاطَب يُضمَر؛ فلا ينبغي للمتكلّم ابتداء الكلام بما لا يفهمه المخاطَب لتجنب اللّبس والإبهام. وقد يضيف المتكلم صفة إلى أحد المركبات لتوضيح المعنى ومنع التشويش على ذهن المخاطَب «وقد تقول: كان زيدٌ الطويلُ منطلقًا، إذا خفْتَ التباسَ

[1] سيبويه، الكتاب، 257/1.

[2] ينظر: خالد بن عبد الكريم بسندي، المخاطب والمعطيات السياقية في كتاب سيبويه، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، ع.1، 2009م، ص.147.

[3] المصدر السابق، 48/1.

الزّيْدَيْن»[1]؛ فلكي يوضّح المتكلّم لمخاطَبه عن أيّ زيدٍ يتحدث، أضاف صفة الطويل ليحدّد الشخص محطّ الحديث.

وفي موضع للحديث عن الحذف يقول سيبويه: « وسألتُ الخليلَ عن قوله جلّ ذكره ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾[2]، أين جوابها؟ ... فقال: إنّ العربَ قد تترك في مثل هذا الخبرِ الجوابَ في كلامهم لعلم المخبَر لأيّ شيء وُضع هذا الكلام »[3]؛ فالواو في الآية هي واو الحال، أي حين جاؤوها وقد فتحت أبوابها فإنها تُفتح انتظارا لمن يدخلُها، كما هو الشأن في استقبال أهل الكرامة و"إذا" هنا لمجرد الزمان غير متضمنة معنى الشرط؛ والتقدير: "حتى زمن مجيئِهم إلى أبوابِ الجنّةِ"،[4] فالمخاطَب يقدّر المحذوف حسب فهمه ومدى كفايته اللغوية؛ لذا يلجأ المتكلم إلى الحذف للاكتفاء بعلم المخاطَب بوجود الدلائل التي توحي إلى ما هو مضمَر، وتمكن المخاطَب من تحليل شفرات الكلام المظهَر والمضمَر يسهل إنجاح عملية الفهم والإفهام؛ وبالتالي حصول الفائدة ونجاح التواصل اللغوي.

يتبين أنّ سيبويه عند تقعيده لنحو العربية راعى حال المخاطَب واحترم في ذلك مبدأ الفهم والإفهام كما اهتم بالسياق لتجنب اللّبس والغموض في التراكيب؛ فلم يغفل في محطات كتابه عن أهمية المخاطَب ومدى فهمه لمقاصد المتكلم في ضبط وترتيب الكلام قصد إنجاح العملية التواصلية.

---

[1] سيبويه، الكتاب: 48/1.

[2] سورة الزمر، الآية: 73.

[3] المصدر السابق، 103/3

[4] ينظر: مُحَمَّد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، ج.24، ص.72. وينظر: مُحَمَّد علي الصابوني، صفوة التفاسير، قصر الكتاب، البليدة، الجزائر، ط.5، 1990م، ج.3، ص. 89.

3- الخطاب عند سيبويه

يتأسس الخطاب (الكلام/الجمل/التراكيب) عند سيبويه على عنصرين "المسند والمسند إليه" اللذان يُعَدّان أساس التركيب الكلامي النحوي، وربطهما بالمواقف التخاطبية التي تحدد استقامة التركيب من عدمه.

نجد سيبويه في باب "الاستقامة من الكلام والإحالة" على وعي بأوليات التداول الكلامي حين قسم الكلام من حيث تركيبه إلى مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح ومحال كذب في قوله: « فمنه مستقيمٌ حسنٌ، ومحالٌ، ومستقيمٌ كذبٌ، ومستقيمٌ قبيحٌ، وما هو محالٌ كذبٌ فأما المستقيمُ الحسنُ فقولك: أتيتُك أمس وسآتيك غدًا. وأمّا المحالُ فأنْ تنقضَ أوّل كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدًا، وسآتيك أمسَ، وأمّا المستقيمُ الكذبُ فقولك: حملتُ الجبلَ وشربتُ ماءَ البحرِ ونحوه. وأما المستقيمُ القبيحُ فأنْ تضع اللّفظ في غير موضعه؛ نحو قولك: قد زيدًا رأيتُ، وكي زيدٌ يأتيك وأشباه هذا. وأما المحالُ الكذبُ فأنْ تقول: سوف أشربُ ماءَ البحرِ أمس»[1].

احتكم سيبويه في استقامة الكلام ومحاله إلى التركيب النحوي؛ فالكلام المستقيم عنده هو التركيب المبني وفق الأصول التقعيدية النحوية، والكلام المحال لا يراعي القواعد التركيبية النحوية التي تتحكم في بناء الجملة العربية، ولا يراعي الواقع؛ أي لا يتطابق معه.

فالمستقيم الحسن يكون مبنيا حسب القواعد النحوية؛ ففي:" أتيتك أمس" و"سآتيك غداً" توافق الفعل مع الظرف؛ ففي التركيب الأول دلّ على الزمن الماضي، وفي التركيب الثاني دلّ على المستقبل، وهذا النوع من الكلام/الجملة هو الذي يتماشى مع قواعد تركيب الجملة العربية

[1] سيبويه، الكتاب، 1/ 25-26.

ويؤدي به المتكلم دوره في التخاطب؛ وبذلك يكون تركيبا صحيحا أدّى وظيفة دلالية وحقق كفاية تواصلية.

أمّا المستقيم الكذب ؛نحو: "حملت الجبل" و"شربت ماء البحر" فهما جملتان صحيحتان تركيبيا(نحويا) ولا يخالفان القاعدة، أما من حيث المعنى فلا يقبله العقل في الواقع؛ فلا يمكن لإنسان حمل جبل هائل ولا شرب ماء البحر المالح؛ لذا وصف هذا التركيب بالكذب، فالكذب هنا ليس كذبا أخلاقيا إنما هو «كذب دلاليّ»[1]، ويقصد به المعنى المجازي، ويؤدي كلا التركيبين دورا تواصليا إذا كان للمخاطَب نفس معلومات المتكلم في هذا الشأن.

أما المستقيم القبيح؛ نحو: "قد زيداً رأيت" و"كي زيد يأتيك"؛ فهو تركيب لم يحترم المتكلم أثناء إنجازه الترتيبَ النحويّ الذي من المفروض أن يكون على النحو التالي: قد/كي + الفعل + الاسم فهنا الاستقامة تخص الجملة الصحيحة نحويا، والقبح للخلل النحوي الطارئ على دلالة تركيب الجملة.[2]

أما المحال فلا يجِد فيه تناسبا بين الفعل الماضي والظرف الدال على المستقبل في التركيب الواحد، ولا تناسبَ بين الفعل المضارع والظرف الدال على الماضي في التركيب، وهو بذلك يتنافى مع قواعد اللغة من الناحية النحوية التركيبية ويُحدِث تشويشا في المعنى؛ كونه يتناقض مع الترتيب الأصلي للكلام، فقسم المحال لم يصفه سيبويه بمستقيم كما فعل في الأقسام الأخرى، ولا يمكن وصفه بالصدق أو الكذب، ويعقب أبو الحسن الأخفش على قول سيبويه؛ فيقول: « ... وأما المحال فهو ما لا يصحّ له معنى. ألا ترى أنّك إذا قلت: أتيتك غدًا، لم يكن للكلام معنى تقول فيه صدقا

[1] النحو والدلالة، مُحَمَّد حماسة عبد اللطيف –مدخل لدراسة المعنى النحوي والدلالي–، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط.1 2000م ص. 72.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص. ص. 69-70.

ولا كذبا»[1]، فهذا الكلام مرفوض من حيث المبنى والمعنى، كونه يُخلّ بقواعد النظام النحوي وعرف اللغة الاجتماعي؛ وهذا يدل على عدم كفاية هذا القسم التواصلية.

ويعد التركيب الذي وصفه بالمحال الكذب مخالفا للنظام النحوي كونه يخلو من السبك ومخالفا للسياق، و«إذا اضطرب السبك (التركيب اللغوي) لم يكن له كفاءة إعلامية»[2]؛ فالكلام المقبول عنده أن يوضَع اللفظُ الموقعَ المحدّد له في قوانين النحو، وأن ينتفى عنه التناقض والكذب، فسيبويه لم يهتم بالشّكل الإعرابي فحسب؛ بل بالمعنى أيضا ولم يفصلهما؛ فهو يرى لكل استعمال معناه ويعد تغيير الاستعمال مرتبط بتغيير المعنى.[3]

ومن الملاحظ هنا أن سيبويه في تقسيمه للكلام قد راعى كلا من المستوى النحوي القائم على الارتباطات النحوية الإسنادية بين كلمات الجمل والمستوى التواصلي القائم على ارتباط معنى الكلام بسياق الحال الذي تقال فيه الجملة؛ فلقد وضع سيبويه القاعدة التي يجب تتبعها، حتى يكون الكلام مستقيماً، وما عدا ذلك فهو محال فيه اختراق للقاعدة النحوية؛ فيربط الكلام بعلاقات تركيبية تفيد في توصيل الرسالة اللغوية للمخاطَب، وبهذا يشير إلى أنّ الإسناد بطرفيه كوظيفة يعدّ عمادا للتركيب وأساسا لكل إنجاز لغوي يتوخى الإفادة وتوصيل الرسالة.[4]

احتكم سيبويه في تقعيده النحوي للعربية إلى مقياس الحسن والقبح (الصواب والخطأ)؛ فيقبل ما يستحسنه ويرفض ما يستقبحه في التركيب اللغوي، ولقد أعطى هذا المعيار (الصواب والخطأ) بعدا تداوليا يسعى لتحقيق مبدأ الإفهام وتوضيح القصد من أجل إنجاح عملية التواصل؛ فلم يقف

---

[1] سيبويه، الكتاب، 26/1.

[2] خالد بن عبد الكريم بسندي، المخاطَب والمعطيات السياقية في كتاب سيبويه، ص.151.

[3] المرجع نفسه، ص. 152.

[4] ينظر: صباح يحي إبراهيم باعامر، خصائص التركيب في كتاب سيبويه من خلال إطلاقه (الكلام)، ص. 59.

عند وصف الظواهر في التراكيب النحوية كما هي فحسب؛ وإنما تجاوزه إلى وصف المواقف التي تستعمل فيها وما يلابس هذا الاستعمال من حال المتكلم والمخاطب وموضوع الكلام، كما تنبه إلى دور السياق في تحديد المقصود من الكلام.

4- مراعاة السياق في التقعيد النحوي

تنبه سيبويه إلى أهمية السياق أثناء عملية التخاطب؛ باعتبار كل حدث تخاطبي يكون مناسبا لحالة أو موقف معين، وبالتالي يتوضح محتوى المعنى التداولي في سياقه الخاص الذي وجد لبيانه، يقول سيبويه: «وحدثنا بعضُ العرب أنّ رجلا من بني أسد قال يومَ جبلة، واستقبله بعيرٌ أعورٌ فتطيّر منه فقال: يا بني أسد أعورَ وذا نابٍ، فلم يردْ أنْ يسترشدَهم ليخبروه عن عورِه وصحتِه، ولكنّه نبَّهَهُم كأنّه قال: أتستقبلون أعورَ وذا ناب! فالاستقبال في حال تنبيهِه إيّاهم كان واقعا ... وأراد أن يثبت لهم الأعورَ ليحذروه»[1]، وهنا يجوز النّصب إذا قال: "أعورَ وذا نابٍ" من أجل حصول فائدة الفهم؛[2] فحدّد سيبويه معطيات سياقية جرى فيها فعل التلفّظ، والتي تمثلت في شخصية المتكلم (رجل من بني أسد)، وحدّد زمن التلفّظ (يوم جبلة)، وسبب تلفظه (تطيره من البعير الأعور)؛ فالاستعمال اللغوي عند سيبويه يرتكز على معطيات السياق لتوضيح قصد الكلام وإنجاح عملية الفهم والإفهام.

ويقول سيبويه: «يقول الرجلُ: "أتاني رجلٌ" يريد واحدًا في العدد لا اثنين. فيقال: "ما أتاك رجلٌ"؛ أي أتاك أكثر من ذلك، أو يقول "أتاني رجلٌ لا امرأةٌ؛ فيقال "ما أتاك رجلٌ"؛ أي "امرأةٌ أتتك"، ويقول "أتاني اليوم رجلٌ"؛ أي في قوته ونفاذه؛ فتقول "ما أتاك رجلٌ"؛ أي "أتاك الضعفاء" فإذا قال "ما أتاك أحدٌ" صار نفيا»[3]؛ فالتركيب "ما أتاك رجلٌ" يحتمل عدة دلالات حسب

---

[1] سيبويه، الكتاب، 343/1.

[2] ينظر: أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج. 2، ص. 236

[3] المصدر السابق، 55/1

السياقات التي يرد فيها؛ فيدل على العدد أو الجنس(امرأة)، أو الحالة؛ أي ما أتاك رجل قوي بل ضعيف، فالسياق التخاطبي هو ما يحدد المعنى المقصود.

وفي موضع آخر يقول سيبويه:« قد يحسن ويستقيم أن تقول: عبدُ الله فاضربْه، إذا كان مبنيًّا على مبتدإ مُظهَرٍ أو مُضمَرٍ، فأمّا في المُظهَر؛ فقولك: هذا زيدٌ فاضربْهُ، وإن شئت لم تُظهِر "هذا" ويعمل كعمله إذا أظهرته، وذلك قولك: الهلالُ واللهِ فانظرْ إليه، كأنك قلت: هذا الهلالُ ثم جئت بالأمر»[1]؛ فالإظهار والإضمار يعتمد على سياق التخاطب ومدى معرفة المخاطب بالمعلومة، فإن كان على دراية بها مسبقا يستوجب الإضمار، وإن كان يجهلها فيستوجب الإظهار حتى ينجح التواصل اللغوي بين المتخاطبين.

ويقول أيضا: « ... قال الله تعالى جدّه:﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾[2]؛ فإمّا أنْ يكون أضمَر الاسمَ وجعل هذا خبرَه، كأنّه قال: أمري طاعةٌ وقولٌ معروف، أو يكونَ أضمر الخبرَ فقال: طاعةٌ وقولٌ معروف أمثلُ»[3]، فيتبين من خلال السياق أنه كلام مستأنف قد يكون مبتدأ خبره محذوف أي "طاعةٌ وقولٌ معروفٌ خيرٌ لهم"، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "الأمرُ طاعةٌ وقولٌ معروفٌ" وتقدير الكلام: "وقولٌ جميلٌ طيّبٌ خيرٌ لهم وأفضلُ وأحسنُ".[4]

نبّه سيبويه إلى السّياق وقرائنه الحالية التي تتدخل في تركيب الكلام على نحو معين؛ كأنْ يحذف المتكلّمُ أحد المركبات من الجملة لعلم المخاطَب بها، أو لأنّ ملابسات التخاطب تجعل المحذوف

---

[1] سيبويه، الكتاب، 138/1.

[2] سورة مُحَمَّد، الآية:21.

[3] المصدر السابق، 141/1.

[4] ينظر: مُحَمَّد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج.26، ص. 109. وينظر: مُحَمَّد علي الصابوني، صفوة التفاسير ج.3، ص. 211.

واضحا في الذهن، ويمكن إدراكه من خلال السياق قصد لفت الانتباه إلى المُظهَر من الكلام وإعمال الذهن في المُضمَر، فيقول: « ... أنك رأيت صورة شخص فصار آيةً لك على معرفة الشخص فقلت: عبدُ الله وربي، كأنّك قلت: ذاكَ عبدُ الله، أو: هذَا عبدُ الله، أو سمعتَ صوتا فعرفتَ صاحبَ الصّوت فصار آيةً لك على معرفته فقلت: زيدٌ وربي، أو مسَسْتَ جسدا، أو شَمَمْتَ ريحا فقلت: زيدٌ أو المسكُ، أو ذقتَ طعامًا فقلت: العسلُ»[1]؛ فالملابسات التي تكون واضحة في الموقف التخاطبي والتي تمثل الافتراضات المسبقة التي لا تتغير أثناء التخاطب تساعد إلى حد كبير في إنجاح التواصل حتى لو حُذِف أحد العناصر المكونة للجملة أو لمجموعة من الجمل المشكلة للكلام، وإدراك القصد يعتمد على إدراك المحذوف وتقديره سواء كان المحذوف جملة أو أحد أركانها.

لم يستعمل سيبويه مصطلح الحذف في المواضع التي وقفت عندها فيما يخص حذف العناصر من التركيب "مبتدأ أو خبر أو فعل أو مفعول أو فاعل"؛ وإنما عبّر عنه بـ "الإضمار" منبها إلى أن أهم أسبابه كثرة الاستعمال، ولقد كان وصفه للمحذوف بالمُضمَر أنسب تداوليا؛ لأن العنصر لم يحذف من التركيب الجملي أو الكلامي بقطعه وفصله عنه؛ وإنما أضمِر واستتر لدلالة السياق عليه أو لعلم المخاطَب به مسبقا، ويفرق السهيلي (ت.581هـ) بينهما فيقول: «الإضمار هو الإخفاء والحذف هو القطع من الشيء فهذا فرق ما بينهما وهو واضح لا خفاء فيه ولا غبار عليه»[2] فالمضمَر كائنٌ في نفس المتكلم مخفيّ غير مقطوع، لذا كان الإضمار أنسب عند الحديث عن عناصر التركيب والحذف أنسب للحروف كالعلة وتوالي الأمثال ونحوها؛ فسيبويه يعبر عن حذف أحد عناصر التركيب بالمضمر في عدة مواضع من بينها ما ذكرته سابقا، وقوله: «هذا باب ما يكون المبتدأ فيه

---

[1] سيبويه، الكتاب، 130/2.

[2] عبد الرحمن السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تح. عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط.1، 1992م، ص.127.

مُضمَرا ويكون المبني عليه مُظهَرا...»[1]، ويعبر عن حذف الحروف بمصطلح "الحذف" في مواضع كثيرة منها قوله: «هذا باب ما حذف الياء والواو فيه...»[2]، وأمثلة الحذف والإضمار عند سيبويه كثيرة، ولست في مقام تفصيل لهذا الباب؛ بل توضيح لمسات التداول في كتابه.

5- القصدية في التقعيد النحوي

يهتم الخطاب النحوي في إطار الدرس التداولي بدراسة قصدية المتكلم من خلال البحث عن القيم الإنجازية للخطاب في السياقات التداولية للتراكيب النحوية؛ فالمتكلم يتوخى أهدافا مقصدية في كل رسالة يرسلها أثناء عملية التخاطب، وسأقف عند محطتين من المحطات القصدية من خلال مقال[3] هيثم مُحَمَّد مصطفى؛ والتي يشير فيهما سيبويه إلى اهتمامه بقصدية الخطاب، والمتمثلة في قصدية التركيب النحوي الإنشائي الطلبي وقصدية التعريف والتنكير فيه.

فالتركيب النحوي الإنشائي من حيث قصديته ينقسم إلى ثلاثة أقسام؛ قسم يتعلق بصيغة الأمر وقسم آخر يتعلق بصيغة النهي وقسم ثالث يتعلق بهما؛ أما القصدية المتعلقة بصيغة الأمر؛[4] تأتي على صورتين عند سيبويه:

أولهما تتمثل في الأفعال ذات الدلالة الإنجازية المباشرة تختص بالأمر الحاضر؛ نحو: "اضرِبْ" "امرُرْ"، "اشترِ"؛ « وذلك قولك زيدًا اضربْه، وعمرًا امررْ به وخالدًا اضربْ أباه وزيدًا اشترِ له ثوبًا »[5]؛ فبمجرد نطق هذه الأفعال تتحدد قصديتها التداولية في الواقع؛ وبالتالي تملك قيمة قصدية إنجازية.

---

[1] سيبويه، الكتاب، 130/2.

[2] المصدر نفسه، 339/3.

[3] ينظر: هيثم مُحَمَّد مصطفى، القصدية الإنجازية في مضمون الخطاب النحوي في كتاب سيبويه، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية العراق، ع.3، 2012م، مج.11، ص.228 إلى ص. 235.

[4] ينظر: المرجع نفسه، ص.ص. 230-231.

[5] المصدر السابق، 138/1.

والصورة الثانية تتمثل في أفعال الأمر غير المباشرة؛ حيث يستعين المتكلم في إنجازها بـ(لام الأمر) نحو: « زيدًا ليضربْهُ عمرُو، وبشرًا ليقتُلْ أبَاهُ بكرُ. لأنه أمر للغائب بمنزلة "افعل" للمخاطَب»[1] وبالتالي يكون التركيب النحويّ قد أدى وظيفةً تواصليةً وفق المقام والموقف الذي تُنجَز فيه.

أمّا قصدية التركيب الإنشائي الطلبي بصيغة النهي الذي يدل على الترك والسلب تكون عن طريق الطلب الإنجازي المباشر؛ نحو: «... وأمّا خالدًا فلا تشتمْ أبَاهُ وأمّا بكرًا فلا تمرُرْ به»[2] وقد أوجز بهذين التركيبين الكثير من الأمثلة الخطابية التي تتعلق بهذه القرينة التداولية (القصدية) فصيغ الفعل الكلامي تحقق في استعمالها التطابق بين محتوى التركيب والواقع لبلوغ قصدية معينة بصورة فورية؛ أي يقترن لفظها بوجود معناها، ويعتبر اتجاه الملاءمة في النهي عن الشتم والمرور فعلًا كلاميّا تواصليّا يتطلب فيه التركيب إنجازا وتأثيرا، وهذا ما ذهب إليه سيبويه.[3]

أمّا بالنسبة لصيغة الدعاء باعتبارها صورة من صور الطلب (الأمر والنهي)؛ فلم يغفل سيبويه عن قيمتها التداولية يقول سيبويه: «واعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي، وإنما قيل: دعاء، لأنه استعظم أن يقال أمر ونهي، وذلك قولك: اللهم زيدًا فاغفرْ ذنبَه ... وزيدًا قطعَ اللهُ يدَهُ ... أما زيدٌ فسلامُ اللهِ عليه»[4]، أي إنّ الدعاء يحمل تراكيب نحوية بحمولة شكليّة تداوليّة مختلفة (أمر ونهي) وبالنظر لأنماط التراكيب وتطابقها مع الواقع تتضح المقاصد وينجح التواصل.[5]

وفي محطة التعريف والتنكير نبّه سيبويه إلى اختلاف القصدية من خلال القوة المتضمنة في كل منهما؛ يقول: «وأما الألف واللام فنحو الرّجل والفرس والبعير وما أشبه ذلك. وإنما صار معرفة لأنّك أردت بالألف واللام الشيءَ بعينه دون سائر أمته، لأنّك إذا قلت مرَرْتُ برجلٍ فإنما زعمتَ

---

[1] سيبويه، الكتاب، 138/1.

[2] المصدر نفسه، ص. ن.

[3] ينظر: هيثم محمّد مصطفى، القصدية الإنجازية في مضمون الخطاب النحوي في كتاب سيبويه، ص. 232.

[4] المصدر السابق، 142/1.

[5] ينظر: المرجع السابق، ص.234.

أنّك إنما مررْتَ بواحدٍ ممن يقع عليه هذا الاسمُ، لا تريد رجلا بعينه يعرِفُه المخاطَب وإذا أدخلت الألف واللام "مررتُ بالرّجلِ" فإنما تذكره رجلا قد عرفه ... ليتوهم الذي كان عهده ما تذكر من أمره»[1]؛ فالفعل الكلامي الإنجازي "مرّ" اختلفت تداوليته حسب مقاصد السّياق التي يعتمد عليها المتكلم، فـ"مَرَرْتُ برجلٍ" تختلف قصديتها عن "مرَرْتُ بالرجلِ"؛ فالتركيب الأول ذو هدف قصديّ عام يقصد به أيّ رجل، أما التركيب الثاني؛ فذو هدف قصدي خاص يقصد به رجلا معروفا لدى المخاطَب، وبالتالي تكون فاعلية القصد في التعريف أبلغَ إنجازا في عملية الإفهام مقارنة في التنكير، والتركيبان النحويان مختلفان في القصد مشتركان في الحدث الخبري الكلامي وهو حدث المرور بشخص.[2]

في كل محطات كتابه؛ لم يغفل سيبويه عن دور المتكلم والمخاطب في نسج التراكيب وتحديد المعنى؛ فالمتكلم يقوم بتقشيب المعاني المترتبة في نفسه في شكل تراكيب تناسب المقام وفق كفايته اللغوية وحسب مقاصده المتوخاة في موقف كلامي معين، ثم يقوم المخاطَب بتحليل الشفرات التي يرسلها إليه المتكلم وتأويلها حسب القصد المتوخى في مقام تخاطبي معين.

ثانيا: البعد الوظيفيّ للنّحو العربيّ

لكل عنصر من العناصر المكونة للتركيب النحوي العربي وظيفة معينة تتلاحم مع بعضها في سياق لغوي معين؛ لتوضيح المقاصد وإزالة التشويش والإبهام عن ذهن المتخاطبين، ولقد وضح سيبويه عمل كلّ مركب كلامي من فعل واسم وحرف بناءً على الاستعمال اللغوي آنذاك. وهنا سأحاول دمج الوظائف التي اعتمدها سيبويه في تقعيده للتراكيب النحوية مع الوظائف التي ارتكز عليها النحو الوظيفي في محاولته التقعيدية؛ كمحاولة لإثبات ما إذا كان النحو السيبويهي نحوا وظيفيا.

---

[1] سيبويه، الكتاب، 5/2

[2] ينظر: هيثم مُحَمَّد مصطفى، القصدية الإنجازية في مضمون الخطاب النحوي في كتاب سيبويه، ص. ص. 232-233.

1- الوظائف الدلالية

تجسد الوظائف الدلالية على مستوى التركيب الجملي "المحمول وحدود موضوعات ولواحق" المحمول الذي يدل على الواقعة في العالم الواقع والحدود التي تدل على المشاركين في هذه الواقعة.

1-1 وظيفة المحمول الدلالية

يدل المحمول على طبيعة الواقعة في العالم الواقع أو عالم في العوالم الممكنة؛ أي تكون إما "عملا" (action)، "حدثا" (process)، "وصفا" (position)، أو "حالة" (state).[1]

والحديث عن وظيفة المحمول يستدعي توضيح درجات القوة الإنجازية للفعل عند سيبويه التي يحددها من خلال التدرج في العمل؛ فتقع في أعلى هذا التدرج قوة الفعل، وكلما انتقلنا من درجة إلى أخرى تقل هذه القوة؛ فلا يتطابق العنصر في الدرجة السابقة مع العنصر العامل في الدرجة اللاحقة.

تترتب درجات القوة حسب سيبويه من الأعلى إلى الأدنى ابتداءً بقوة الفعل، يليها قوة اسمي الفاعل والمفعول الذين يعملان عمل الفعل؛ نحو: "هذا ضاربٌ زيدًا" بمنزلة "هذا يضربُ زيدًا"، ثم قوة المصادر؛ نحو: "أعجبني إعطاءُ عمرو زيدًا درهما" بمنزلة "أعجبني أنْ أعطى عمرو زيدا درهماً"، ثم قوة الصفات؛ نحو: "هذا رجلٌ حسنٌ الوجهَ" فعملت الصفة حسنٌ في الوجه فنصبته، ثم قوة ما يجري مجرى الفعل؛ نحو: إنّ وأخواتها التي تعمل عمل الأفعال المتعدية إلى مفعول؛ "إنّ زيدًا قائمٌ" بمنزلة فعل قد تقدم مفعوله، ثم قوة ما يجري مجرى اسمي الفاعل؛ أي ماينصب من الأسماء عن طريق التمييز

[1] ينظر: أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، ص. ص.31-32، وينظر كتابه: اللسانيات الوظيفية –مدخل نظري-، ص. 150.

نحو: "هذه عشرون درهمًا"؛ وهي أضعف عوامل الأسماء.[1]

ولقد أشار سيبويه إلى هذا في كتابه؛ إذ يقول في ذلك: « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع ... فأما بناء ما مضى فذهبَ وسمِعَ ... وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا: اذهبْ واقتلْ واضربْ، ومخبرا: يقتلُ ويذهبُ ويضربُ ... وكذلك بناء مالم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت ... والأحداث؛ نحو الضرب والحمد والقتل»[2]؛ فالفعل في حقيقته هو ما فعله فاعله فأوقعه أيْ أحدثه،[3] والأسماء أراد بها الفاعلون أي من قام بالفعل وشارك فيه؛[4] فالفعل حدث يقع في عالم من العوالم الممكنة (الماضي أو المستقبل أو الحال) ينفذه فاعل؛ نحو: "انطلقَ عبدُ الله" في التركيب الفعلي، و"منطلقٌ عبدُ الله" في التركيب الاسمي، وهنا يُسنِد المتكلم الفعلَ "انطلق" إلى فاعله أي منفذّه.

ويدل المحمول على واقعة "الانطلاق" -التي عبر عنها سيبويه بالحدث- الدالة على عمل قام به الحد المنفذ "عبد الله" الموضوع للمحمول؛ فالمحمول "انطلق" يحمل في داخله معنى متعلقا بالحد المكون "عبد الله" المنفذ له؛ إذ تدل واقعة "الانطلاق" على "عمل" منفَّذ من طرف "عبد الله".

فالتركيب الفعلي "انطلق عبد الله" المتكون من محمول فعلي "انطلقَ" والاسم المنفذ له "عبد الله" ونحوه التركيب الاسمي " عبد الله منطلق " الذي يتكون أيضا من محمول يتمثل في الخبر "منطلقٌ" أسند لحد منفذ يتمثل في المبتدأ (عبد الله)، يقابلان التركيب الإسنادي في النحو التقليدي، إذ يسند

---

[1] ينظر: أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج.1، من ص. 257 إلى ص.260. وينظر: سعيد حسن بحيري، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه – محاولة إعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي-، منشورات مكتبة الأنجلو المصرية، مصر ط.1، 1989م، ص. ص.136-137 .

[2] سيبويه، الكتاب، 12/1

[3] ينظر: أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج.1، ص. 15.

[4] ينظر: المرجع نفسه، ج.1، ص. 16

الفعل إلى فاعله في التركيب الفعلي، ويسند المبتدأ إلى خبره في التركيب الاسمي على وجه يفيد السامع أي لتحقيق فائدة؛[1] وهذا ما ذهب إليه سيبويه في مطلع باب المسند والمسند إليه ليوضح طبيعة العلاقة بينهما؛ فيقول: « وهما ما لا يغنى واحدٌ منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدّا»[2]؛ فلا يمكن أن يستغني كل من المسند والمسند إليه (المحمول/المنفذ) عن بعضهما، وتلاحمهما هو ما يحقق الفائدة التي يرمي إليها المتكلم.

ويمكن التمثيل للتركيبين السابقين بالإطار الحملي الآتي:

التركيب الفعلي		التركيب الاسمي	
انطلق[ف.]	عبدُ الله [منف.]	عبدُ الله	منطلقٌ
↓	↓	↓	↓
محمول	منفذ	منفذ	محمول

ويكون الإطار الحملي للتركيب "انطلقَ عبدُ الله" حسب مقولات النحو الوظيفي كما يلي:

[انطلقَ [فعل] ف. (س1: عبدُ الله س1)] منف.

للمحمول الفعلي "انطلق" موضوع واحد تمثل في المتغير (س1) وهو المنفّذ للفعل "عبدُ الله" وهو الذات المساهمة في عملية الانطلاق، أو واقعة الانطلاق.

وقد يحمل التركيب محمولين اثنين وموضوع واحد؛ يتمثل في الفعل الأول وما يعمل فيه بالنصب ويحمل معنى الحال الذي «لا يكون إلا نكرة»[3]؛ نحو: "ذهبَ زيدٌ راكبًا"، ونصب "راكبًا" لا لأنه

---

[1] ينظر: بشير إبرير، آليات تحليل الخطاب في كتاب سيبويه، مجلة كلية الآداب واللغات، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، ع.10 2012م، ص.19.

[2] سيبويه، الكتاب، 23/1.

[3] المصدر نفسه، 44/1.

مفعول؛ وإنما « جاز هذا لأنه حال»[1]؛ أي يحمل وظيفة تدلّ على الحالة التي ذهب بها زيدٌ،[2] وبالتالي يختلف الإخبار في هذا التركيب عن السابق لأنه يضم محمولين وموضوعا واحدا؛ أيْ مسندين ومسندا إليه واحدا؛ فالمحمول "ذَهَبَ" يدلّ على واقعة "الذهاب"، حيث أسند هذا المحمول إلى الحد المنفذ "زيدٌ"، وفي نفس الوقت أسندت الحالة "الرّكوب" إلى الحد المنفذ نفسه "زيدٌ".

وبهذا يدل المحمول على واقعتين اثنتين؛ واقعة دالة على فعل "الذّهاب" وأخرى دالة على حالة وهيئة الذهاب "الرّكوب" المسندتان والمثبتتان إلى الحد المكون المنفِّذ لهما "زيدٌ"؛ كونه موضوع ومسند إليه، ومن هذا بتبين أنّ سيبويه راعى الفعل الدال على الواقعة والحالة التي وقع بها ذلك الفعل باعتبار قوة العمل الإنجازية (عمل الفعل في نصب الحال) من خلال توفر التركيب محمولين وموضوعا واحدا (مسندين لمسند إليه واحد)؛ مما زاد التركيب وضوحا وإفادة.

ومن الملاحظ مما سبق أنّ "المحمول" في الدرس النحوي الوظيفي الغربي يقابل "المسند" في الدرس اللغوي العربي الذي يدل على "واقعة العمل"، والمسند إليه يقابل الحد الموضوع المنفذ، ليكون الحدث أو الواقعة ركن الإسناد؛ نحو: "الانطلاق" و"الذهاب" والركوب" في الأمثلة السابقة.

2-1 وظيفة الحدود الدلالية

يتكون الإطار الحملي للتركيب الفعلي والاسمي من محمول وعدد من الحدود لتدلّ على المشاركين في تحقيق الواقعة؛ وتنقسم الحدود هذه إلى: حدود موضوعات وحدود لواحق؛ فحدود الموضوعات «يقتضيها المحمول إجباريا»[3]، وتمثل المشاركين في الفعل كالحد المنفِّذ، الحد المتقبَّل، الحد المستقبِل (بالنسبة للمحمولات ذات ثلاثة موضوعات)، وعلى أساس هذه الموضوعات « تصنف

[1] سيبويه، الكتاب، 45/1.

[2] ينظر: سعيد حسن بحيري، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، ص.147.

[3] أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية، ص. 18.

المحمولات إلى محمولات أحادية (ذات موضوع واحد)، محمولات ثنائية (ذات موضوعين) ومحمولات ثلاثية (ذات ثلاثة موضوعات)»[1]. وحدود لواحق يتمثل دورها في تخصيص الواقعة من حيث الزمان والمكان، والأداة وغير ذلك.

ومنه تقوم البنية العامة للحمل في النحو الوظيفي على محمول وحدود موضوعات وحدود لواحق فإذا تضمن المحمول حدود موضوعات فقط؛ فإنه يشكل إطارا حمليا نوويا، وإذا تضمن إضافة إلى ذلك حدود لواحق فإنه يشكل إطارا حمليا موسعا.

أ- حدود الموضوعات: Arguments

وهي الحدود الأساسية للواقعة التي يدل عليها المحمول، فالمنفذ يقابل المسند إليه، والمتقبَّل والمستقبِل يقابل المفعول به الأول والثاني في العربية؛ ويكون الترتيب على هذا النحو:

فعل + فاعل + مفعول به أول (بالنسبة للفعل المتعدي إلى مفعول واحد) + مفعول به ثاني (بالنسبة للفعل المتعدي لمفعولين) + مفعول به ثالث (بالنسبة للفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل).

نحو: أعطى الولدُ الوالدَ هديةً

يتكون التركيب من: محمول فعلي + ثلاثة متغيرات (منفذ + مستقبل + متقبل)، ويرمز لأجزاء التركيب في النحو الوظيفي بالشكل الآتي:

أعطى الولدُ الوالدَ هديةً
↓ ↓ ↓ ↓
ف + (س1:منف. + س2: مست. + س3: متق.)

[1] علي آيت أوشان: اللسانيات والبيداغوجيا، نموذج النحو الوظيفي، -الأسس المعرفية والديداكتيكية-، دار الثقافة للنشر والتوزيع الدار البيضاء، المغرب، ط.1، 1998م، ص154، ص.155.

[خب. [تا. [أعطى ف. [(س1: الولدُ (س1)) منف. (س2: الوالدَ (س2)) مست. (س3: هديةً (س3)) متق.]]]]

إطار حملي نووي

ب- حدود لواحق Satellites

وهي الحدود التي تتمثل وظيفتها في تخصيص الظروف المحيطة بالواقع؛ يقول سيبويه: « ... إذا قال ذهبَ أو قعدَ فقد عُلمَ أنّ للحدثِ مكانا ... كما عُلمَ أنّه قد كان ذهابٌ ...»[1]، ويرى أنّ الزمان أقوى من المكان؛ فيقول: « قد تفعل بالأماكن ماتفعل بالأزمنة وإنْ كان الأزمنة أقوى في ذلك ... وإنما جعل في الزمان أقوى ... ففيه بيان متى وقع كما أنّ فيه بيان أنّه قد وقع المصدر وهو الحدث»[2]؛ فدرجة القوة المنسوبة للزمان تكون في تخصيص زمن الواقعة وبيانه فالمخصص المكاني "تحت" يدل على مكان الواقعة؛ في قوله عز وجلّ ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ **تَحْتَ** **ٱلشَّجَرَةِ** ﴾[3]، والمخصص الزماني "يوم" يدل على زمان الواقعة؛ في قوله جلّ ذكره: ﴿**كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا**﴾[4].

وإذا أضاف المتكلم إلى التركيب السابق الذكر حدود لواحق؛ يصبح بالشكل الآتي:

أعطى الولدُ الوالدَ هديةَ يومَ العيدِ داخلَ المسجدِ.
↓ ↓ ↓ ↓ ↓ ↓
ف. + (منف. + مست. + متق.) + (زم. + مك.)

[1] سيبويه، الكتاب، 35/1.

[2] المصدر نفسه، 36/1.

[3] سورة الفتح، الآية: 18.

[4] سورة النازعات، الآية: 46.

وهنا عمل المحمول الرّفع في المنفذ ليدل على التباس الواقعة (الإعطاء) به، والنّصب في المستقبِل ليدلّ على وقوع الفعل عليه، والنصب أيضا في المتقبَّل ليدلّ على تقبل طبيعة الواقعة، فالتركيب المتكون من محمول الفعل "أعطى"، وحدود الموضوعات التي تضمنت الحد المكون الذي يحمل الوظيفة الدلالية المنفذ "الولد"، والحد الحامل لوظيفة المستقبل "والد" والحد الحامل وظيفة المتقبل "هدية"، يشكل إطارا حمليا نوويا يتضمن محمولا وحدود موضوعات فقط، وبواسطة قواعد توسيع الأطر الحملية ينتقل الإطار الحملي النووي عن طريق إضافة حدود لواحق؛ مخصص زماني ومخصص مكاني "يوم، داخل"؛ إلى إطار حمليّ موسع، ويبقى التركيب الموسع مفتوحا ليتضمن أيضا حدود لواحق أخرى.

وبتوظيف أدوار الوظائف الدلالية؛ يكون الإطار الحملي كالتالي:

[خب. [تا. [مض. أعطى ف. (س1: الولد(س1))منف. (س2: والد(س2))مست.

(س3: هدية(س3)) متق. (ص1: يوم العيد(ص1))زم (ص2: داخل المسجد (ص2))مك]]].

إطار حملي موسع

ويكون التركيب الحملي تامَّ التحديد بتطبيق قواعد تحديد مخصصات المحمول ومخصصات الحدود التي يمكن تمثيلها عن طريق مقولات النحو الوظيفي على النحو التالي:

[خب. [تا. [مض. أعطى ف (ع1ذ: (م س1): الولد (س1)) منف.

(ع1ذ: (م س2): الوالد (س2)) مست.

(ن1ث: (م س3): هدية (س3)) متق.

(ع1ذ: (ص1): يوم العيد (ص1)) زم.

(ع1ذ: (ص2): داخل المسجد (ص2)) مك.]]].

2- الوظائف التركيبية

تتألف البنية التركيبية في النحو الوظيفي من عنصرين اثنين هما: الفاعل (Agent) والمفعول (object).

2-1 وظيفة المكوّن التركيبي "الفاعل"

المعلوم أنّ الفاعل والمفعول يقعان بعد الفعل، والفاعل هو من قام بالفعل، أما المفعول فهو من وقع عليه الفعل. وفي الدرس النحوي الوظيفي فإنّ وظيفة الفاعل « تسند إلى الحد الذي يشكل المنظور الرئيسي للوجهة»[1]؛ أي الوجهة المعتمدة في تقديم الواقعة الدال عليها المحمول؛ فوظيفة الفاعل من الوظائف التركيبية الأساسية للجملة؛ فهي تشكل الحد الأساسي لوجهة المحمول الفعلي في تحديد طبيعة الواقعة التي يدل عليها. أما بالنسبة لوظيفة الفاعل الدلالية فتتمثل في الحد المنفّذ الذي يقوم بتنفيذ الفعل.

ويُعرَف المكون المسند إليه الحامل للوظيفة التركيبية "الفاعل" بالحالة الإعرابية الفاعلية وحركتها الرفع، ويتوضح من خلال رتبته في البنية التركيبية الوظيفية المحددة إعرابيا ما إنْ كان الفعل وطبيعة الواقعة محور التخاطب أم المكون التركيبي الفاعل؛ فإذا كان الفاعل هو محط الاهتمام أثناء التخاطب وجب تقديمه وبناء الفعل عليه باعتبار سياق هذا التخاطب؛ لتوخي القصدية التي يرمي إليها المخاطِب، يقول سيبويه: «إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم»[2]؛ نحو: "أنتَ حلَلْتَ المسألَةَ".

فالضمير المنفصل "أنت" الذي يشير إلى المخاطَب المتحاوَر معه هو الحامل للوظيفة التركيبية "الفاعل" إذ يعد المحدد لوجهة الواقعة "الفعل"؛ فيقتصر الفعل على الفاعل "أنت" دون غيره؛ أي لم يشاركه

[1] ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية -مدخل نظري-، ص. 150.

[2] سيبويه، الكتاب، 34/1.

أحد في الواقعة؛ وبالتالي يحقق فائدة تتمثل في منع الشك وإثبات قيامه بهذا الفعل. وفي التقديم رأي آخر لسيبويه؛ إذ يقول: «... فإن قلت زيدٌ مررتُ به، فهو من النّصب أبعد من ذلك»[1]؛ أي يحمل وظيفة المبتدأ التي سأتطرق للحديث عنها ضمن الوظائف التداولية.

فوظيفة الفاعل التركيبية تشكل الوجهة الرئيسية للواقعة وتحدَّد وفق العلامة الإعرابية (الرفع) لأنها –العلامة الإعرابية الرفع– في النحو الوظيفي لا تسند إلاّ للمكون الحامل للوظيفة الفاعل، سواء تقدّم أو تأخّر.

2-2 وظيفة المكوّن التركيبي "المفعول"

تلك الوظيفة التي تسند « إلى الحد الذي يشكل المنظور الثانوي للوجهة »[2]، وهي تختلف عن الوظيفة التركيبية الفاعل التي تسند إليها الوظيفة الدلالية "المنفّذ"؛ ولا يسند المفعول إلى الحد الحامل للوظيفة الدلالية المنفِّذ إلا فيما يتعلق بالبنيات التعليلية والبنيات التصعيدية؛[3] ففي البنيات التعليلية تسند هذه الوظيفة إلى الفاعل في الجملة الأصل الذي يحمل وظيفة "المنفّذ" الدلالية؛ نحو:

– جلسَتْ هندُ على الكرسيِّ

– أجلسَتْ زينبُ هندَ على الكرسيِّ

فـ "هندُ" هي من قام بفعل الجلوس في كلا التركيبين، غير أنّ "زينب" في التركيب الثاني كانت سببا أو علة في جعل "هند" تجلس، ويمكن كتابة التركيب حسب مقولات النحو الوظيفي على النحو الآتي:

---

[1] سيبويه، الكتاب، 83/1.

[2] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية –مدخل نظري–، ص. 150.

[3] ينظر: أحمد المتوكل: من البنية الحملية إلى البنية المكونية، ص. 66.

التركيب الأول: "جلسَتْ هندُ على الكرسيِّ"

[خب. [تا. [مض. جلسَ ف. (ع س1: هندُ(س1)) منف. فا (ص2: على الكرسيّ (ص2)) مك.]]]

التركيب الثاني: "أجلسَتْ زينبُ هندَ على الكرسيِّ"

[خب. [تا. [مض. أجلسَ ف. (ع س1: زينبُ(س1)) منف. فا (ع س2: هندَ (س2)) متق. مف. (ص2: على الكرسيّ (ص2)) مك.]]]

أما حين يتعلق الأمر بالبنيات التصعيدية فتسند الوظيفة إلى فاعل الجملة المدمجة؛ الحامل للوظيفة الدلالية "المنفذ"؛ نحو:

- ظنَّ خالدُ أنّ عمرًا منطلقٌ.

- ظنَّ خالدُ عمرًا منطلقًا.

ففي التركيب الأول تسند الوظيفة "المفعول" إلى الحمل المدمج برمته، أما في التركيب الثاني فإنّ الاسم "عمر" الحامل للوظيفة الدلالية "المنفّذ" بعد الحرف المشبه بالفعل والذي يحمل الوظيفة التركيبية "الفاعل" في التركيب الأول يقوم بوظيفة المفعول التركيبية في التركيب الثاني؛ حيث يحتل موقع المفعول المكوّن المنصوب الأول بعد موقع الفاعل. ويمكن كتابة التركيب حسب مقولات النحو الوظيفي على النحو الآتي:

بالنسبة للتركيب الأول: "ظنَّ خالدٌ أنّ عمرًا منطلقٌ"

[خب. [مض. ظنَّ ف. (س1: خالدُ(س1))متض. فا

(س2: [حض. منطلقٌ ص (س ع: عمرًا (س ع) منف. فا] (س2)) متق. مف.]]

بالنسبة للتركيب الثاني: "ظنَّ خالدٌ عمرًا منطلقًا"

[خب. [مض. ظنَّ ف. (س1: خالدُ(س1)) متض. فا.

(س2: [حض. منطلقًا ص. (س ع: عمرًا (س ع) منف. مف.] (س2)) متق.]]

وتتموقع وظيفة المفعول بعد وظيفة الفاعل في الترتيب الأصلي، وتسند هذه الوظيفة دلاليا إلى الحد الموضوع المستقبل أو المتقبل فقط، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الوظيفة تختلف عن دلالة المفعول الذي أشار إليه النّحاة العرب القدماء الذين ميّزوا دلاليا بين مختلف المفاعيل، وفي إطار النحو الوظيفي فإن المفعول المطلق والمفعول لأجله (العلة)، والمفعول معه (المصاحب) مفاعيلٌ لا تدخل في إطار الوظيفة التركيبية المفعول، وتسند الوظيفة التركيبية المفعول إلى المفعول المطلق الذي يحمل الوظيفة الدلالية "الحدث"، والمفعول فيه المتمثل في ظرف الزّمان وظرف المكان؛ الحدود اللواحق.[1]

ويُعرَف المكون المسنَد إليه الحامل للوظيفة التركيبية "المفعول" بالحالة الإعرابية المفعولية وحركتها النصب؛ نحو: "ضربَ محمدٌ زيدًا"، والفعل "ضَرَبَ" هنا عمل الرّفع في الحد الفاعل "محمّدٌ" لبيان فاعليته وعمل النصب في "زيد" لبيان أنه يحمل الوظيفة المفعول؛ فالوظيفتان الفاعل والمفعول تتحققان في العربية بواسطة إعراب الرفع وإعراب النصب.[2]

2-3 وظيفية الفاعل والمفعول من خلال القوة الإنجازية

لم يغفل سيبويه عن وظيفة المكونين الفاعل والمفعول التركيبية؛ فلقد اهتم سيبويه بالعامل بشكل واضح، وارتبط العمل عنده بالقوة الإنجازية؛ حيث تتمثل قوة الفعل في عمله (رفع الفاعل ونصب

[1] ينظر: أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية، ص. 65.

[2] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية المقارنة، ص. 114.

المفعول)، وهذا ما يذهب إليه في باب الفاعل. وينتج عن قوة الفعل ما يسمى بالجملة الفعلية التي تقوم على نوعين من المكونات؛ المكون الحامل للوظيفتين التركيبية والدلالية والمكونات المشكلة للجملة وترتيبها. ويصنّف البحيري قوة الفعل من خلال المكون الحامل للوظيفتين التركيبية والدلالية (فاعل/مفعول) اعتمادا على تفكير سيبويه؛ إلى أقسام:[1]

– فاعل لا يتعداه فعله إلى مفعول، ومفعول لم يتعده فعله ؛كلاهما يتفقان في قوة الفعل لأن الفعل لم ينشغل بغيره؛ يقول سيبويه: «... والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل لأنك لم تشغل الفعل بغيره»[2]؛ نحو: ذهبَ زيدٌ، ونحو: ضُرِب زيدٌ؛ ففي التركيب الأول الحد المكون (المنفذ) "زيدٌ" فاعل لم يتعده فعله مرفوع يحمل وظيفة تركيبية ويشكل المنظور الأساسي للوجهة التي يُعتمد عليها للدلالة على المحمول، وفي التركيب الثاني يحمل الحد المكوّن (المستقبل) "زيدٌ" وظيفة المفعول الذي لم يتعده فعله يشكل من خلالها المنظور الثانوي للوجهة.

– فاعل يتعداه فعله إلى مفعول؛ مما يزيد عنصرا في التركيب الجملي يتعدى إليه فعل الفاعل ويتمتع بحرية موقعية لقصد محدد؛ نحو قوله تعالى: ﴿ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ﴾[3]؛ حيث تعدى الفعل "عَلِمَ" إلى مفعول تموقع بعد الجار والمجرور؛ يقول سيبويه: « فإن قدّمتَ المفعول وأخرتَ الفاعل جرى اللّفظُ كما جرى في الأول ... لأنّك إنما أردتَ مؤخرا ما أردت به مقدّما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرا في اللفظ»[4]؛ فيقدِّم المتكلم ما يريد أنْ يضعه موضع اهتمام حسب سياق التخاطب لتوخي قصد معيّن؛ نحو: "ضربَ زيدًا عمرو"؛ حيث قدم المفعول

---

[1] ينظر: سعيد حسن بحيري، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، ص.137 إلى ص. 143.

[2] سيبويه، الكتاب، 33/1.

[3] سورة البقرة، الآية: 60.

[4] المصدر السابق، 34/1.

لأنه موضع اهتمام المخاطَب الذي يعلم مسبقا بأنّ "عمر" ألحق ضررا بشخص ما، ويجهل من أصابه ضررٌ بفعل الضرب. أو أن يكون ردّا على قول؛ نحو: "بلغني أنّ عمرو ضربَ عبدَ الله".

– فاعل يتعداه فعله إلى مفعولين؛ أحدهما مباشر والآخر غير مباشر، يقول سيبويه: « فإن شئتَ اقتصرتَ على المفعول الأول وإن شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدى الأول»[1]؛ نحو: "أعطى عبدُ الله زيدًا درهمًا"، يمكن الاقتصار على حد المفعول الحقيقي "درهما"؛ حيث يستطيع المتكلم أن يقول: "أعطى عبدُ الله لزيدٍ درهمًا"، فالآخذ مفعول غير مباشر والمأخوذ مفعول مباشر ومن ثَمَّ؛ فالتركيبان متساويان دلاليا وتركيبيا، لأنّه إذا أراد الحدثَ وحدَه كان اعتمادُ مفعول واحد كافيا؛ فيقول: "أعطى عبدُ الله درهمًا". وفي حالات أخرى لا يجوز الاقتصار على مفعول واحد؛ نحو: "حَسِبَ عبدُ الله عمرًا منطلقًا"؛ فالقصد لا يتوضح إلا باجتماع المفعولين؛ الأول في موضع شك أو يقين والثاني يكون مفسّرا له.

ويُمثَّل لهذا التركيب "حَسِبَ عبدُ الله عمرًا منطلقًا" حسب مقولات النحو الوظيفي على النحو الآتي:

[خب. [مض. حسبَ ف. (س1: عبدُ الله(س1)) متض. فا.

(س2: [حض. منطلقًا حا. (س ع: عمرًا (س ع) منف. مف.] (س2)) متق.]]

– فاعل يتعداه فعله إلى ثلاثة مفاعيل لا يجوز حذف أي واحد منها «لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى»[2]؛ فالمفعول الأول كان فاعلا قبل التغير الذي حدث في الفعل بإدخال فاعل آخر؛ كأن يقول المتكلم: "علمَ زيدٌ عمرًا منطلقًا"، ثم يقول

[1] سيبويه، الكتاب، 37/1.

[2] المصدر نفسه، 41/1.

"أعلمَ هذا زيدًا عمرًا منطلقًا"؛ فالفاعل في التركيب الأول "زيدٌ" صار مفعولا في التركيب الثاني بعد إدخال ألف التعدية على الفعل وإدخال فاعل آخر.

فالمفعول هو فاعل في المعنى، وهنا تتحقق قوة الفعل بشكل أكبر بزيادة في مبناه دلاليا من "علمَ" إلى "أَعْلَمَ" استنادا إلى البنيات التعليلية والتصاعدية؛ فبسبب "هذا" علم "زيدٌ" بانطلاق "عمر"؛ فكان المشار إليه العلّة، والوظيفة التركيبية الفاعل في التركيب الأول تغيرت في التركيب الثاني تصاعدا لتحمل الوظيفة التركيبية المفعول، ويمكن التمثيل للتركيب "أعلمَ هذا زيدًا عمرًا منطلقًا" حسب مقولات النحو الوظيفي على النحو الآتي:

[خب. [مض. أعلم ف. (س1: هذا(س1)) متض. فا. (س2: زيدا (س2)) مست. مف.

(س3: [حض. منطلقا حا. (س ع: عمرا (س ع) منف.] (س3)) متق.]]

تؤثر قوة الفاعل من خلال الأقسام السابقة الذكر في العناصر التي يؤثر فيها الفعل؛ فالفاعل يعدّ محور التقسيم؛ أي أساس التصنيف التركيبي والدلالي في قوة الفعل، وهو ما لا يختلف في الدرس النحوي الوظيفي الذي يعتبر الفاعل الحد الأساسي في تحديد طبيعة الواقعة التي تدل على المحمول.

في حالة غياب الفاعل كأساس لتقسيم القوة الإنجازية؛ يحلّ مكانه المفعول كأساس للتصنيف وهذا ما سيتوضّح من خلال مايلي:

– مفعول تعداه فعله إلى مفعول؛ يقول سيبويه: «... هما مفعولان تعدى إليهما فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل ... لأن معناه–أي المفعول– متعديا إليه فعل الفاعل وغير متعد إليه فعله سواء ... لأنّ المعنى واحدٌ»[1]. والمفعول هنا يقصد به نائب الفاعل الذي لا يزال مفعولا من جهة المعنى، ولما غاب الفاعل حلّ المفعول محله كأساس للتصنيف؛ نحو: "ضُرِب زيدٌ" وأصل التركيب

[1] سيبويه، الكتاب، 42/1.

"ضَرَبَ عمرو زيدًا"؛ فالمفعول في حال التحوّل التركيبي واحدٌ لا يتغير معناه؛ فوظيفة المفعول المنصوب التركيبية والدلالية في التركيب الثاني يتساوى مع وظيفة المفعول المرفوع في التركيب الأول المتمثلة في أنه الحد المكوّن المستقبِل.

– مفعول يتعداه فعله إلى مفعولين؛ فإذا بُني الفعل للمفعول يتعدى إلى مفعولين في حين إذا بُني الفعل للفاعل تعدى إلى ثلاثة مفاعيل؛ نحو قوله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡ ﴾[1]؛ فالضمير في "يُريهُمْ" مفعول أوّل و"أعمالَ" مفعول ثان و"حسراتٍ" مفعول ثالث؛ يقول سيبويه: «... لما كان الفاعل يتعدى إلى ثلاثة، تعدى المفعول إلى اثنين»[2]، وسبق توضيح هذا القسم سابقا (فاعل يتعداه فعله إلى ثلاثة مفاعيل).

تتعدى قوة المفاعيل دلاليا إلى ماتعدى إليه الفعل في القوة، وتقسيم سيبويه لقوة الفعل لم يكن تركيبيا ظاهريا فقط بل دلاليا عميقا؛ فالمكون الحامل للوظيفة التركيبية (فاعل/مفعول) هو أساس تحديد عناصر التركيب، وتختلف وظيفة الفاعل عن وظيفة المفعول كون رتبة المكون الحامل لوظيفة الفاعل تسبق رتبة المكون الحامل لوظيفة المفعول وتضافر المكونات المشكلة للجملة تحقق حصول الفائدة ووقوع الفهم.[3]

ويبرر المتوكّل وجود الجمل المبنية للفاعل بجانب المبنية للمفعول، بأنّ وظيفة الفاعل يمكن إسنادها إلى الحد الحامل للدور الدلالي المركزي في التركيب "المنفذ"، وبإمكانها أن تُسنَد إلى حدود تحمل أدوارا دلالية أخرى؛[4] نحو:

---

[1] سورة البقرة، الآية: 167.

[2] سيبويه، الكتاب، 43/1.

[3] ينظر: سعيد حسن بحيري، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، ص. 144.

[4] ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية المقارنة، ص. ص. 112– 113.

أعطى **زيدٌ** عمرًا الكتابَ ⟵ وظيفة الفاعل "منفذ"

أُعطِيَ **عمرُو** الكتابَ ⟵ وظيفة الفاعل "مستقبل"

أُعطِيَ **الكتابُ** عمرا ⟵ وظيفة الفاعل "متقبل"

كما تسنَد وظيفة المفعول إلى حدين مستقبل ومتقبل؛ نحو:

أعطى زيدٌ **عمرًا** الكتابَ ⟵ وظيفة المفعول "مستقبل"

أعطى زيدٌ **الكتابَ** لعمرٍ ⟵ وظيفة الفاعل "متقبل"

ومن الملاحظ أنّ سيبويه لم يُغفل في تقعيده للعربية الأدوارَ الوظيفية الدلالية التي يقوم بها كل من المكون التركيبي الفاعل والمكون الآخر المفعول في كل سياق يردان فيه؛ نحو: "أعطَى عبدُ الله زيدًا درهمًا"، "أُعطِيَ زيدٌ درهمًا"، "أُعطِيَ درهمٌ لزيدٍ"؛ وبالتالي وظيفة الفاعل في التراكيب الثلاثة تختلف في الدور الدلالي؛ ففي التركيب الأول يقوم الفاعل بدور "المنفّذ"، وفي التركيب الثاني يقوم بدور "المستقبِل" وفي التركيب الثالث بدور "المتقبَّل"، وكذلك بالنسبة لوظيفة المفعول الازدواجية (مستقبل/متقبل) فالمفعول يقوم بوظيفة "المستقبل"؛ نحو: "أَعْطَى عبدُ الله زيدًا درهمًا"، ويقوم بوظيفة المتقبَّل؛ نحو: "أعطَى عبدُ الله درهمًا لزيدٍ".

من خلال ماسبق فإن الوظائف التركيبية لبنية التركيب الجملي تتمثل في الوظيفة الفاعل والوظيفة المفعول اللتين تُعرَّفان انطلاقا من الوجهة المعتمدة في تقديم الواقعة الدال عليها وهما يشكلان المنظور الرئيسي والمنظور الثانوي بالتوالي، وتؤثر قوة الفاعل في العناصر التي يؤثر فيها الفعل وإذا غاب الفاعل تتعدى قوة المفاعيل إلى ما تعدّى إليه الفعل في القوة.

3- الوظائف التداولية

تسند هذه الوظائف إلى عناصر التركيب في الجملة التي تقوم على أساس علاقات مرتبطة بالمعلومات الإخبارية وفق السياق الذي ينجز فيه التركيب الجملي في بعده اللغوي (المقال) وغير اللغوي (المقام)، ولقد قسم سيمون ديك الوظائف التداولية إلى داخلية تكون داخل الحمل؛ وتتمثل

في وظيفتي البؤرة والمحور، وخارجية تسند إلى مكونات خارجة عن الحمل، أي ليست من المكونات الداخلية للتركيب الجملي وتتمثل في وظيفتين (المبتدأ ، الذيل) ،[1] أضاف إليها "أحمد المتوكل" وظيفة ثالثة تمثلت في وظيفة المنادى.

3-1 الوظائف التداولية الداخلية

هي الوظائف التي تسند إلى مكونين يعتبران جزءا من الحمل ذاته؛ أي داخل الحمل لا خارجه وتتمثل في وظيفتي "البؤرة" و"المحور".

3-1-1 وظيفة البــؤرة

تعد مقولة البؤرة المكوّن الحامل للمعلومة الأكثر أهمية وبروزا في التركيب الجملي التي تكون محلّ اهتمام المتخاطبين؛ ويميز أحمد المتوكل بين بؤرتين رئيسيتين؛ هما:

أ- بؤرة الجديد: وهي الوظيفة التداولية التي تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يملكها المتكلم ويجهلها المخاطَب؛ أي المكون الدال على المعلومة الجديدة المجهولة.[2]

ب- بؤرة المقابلة: وهي الوظيفة « التي تسند إلى المكون الحامل للمعلومة المتردد في ورودها أو المنكر في ورودها»[3]؛ أي المعلومة التي تكون في محلّ الشك أو الإنكار من قبل المخاطَب.

ويرى المتوكل أن التمييز بين هاتين البؤرتين كافٍ لوصف البنيات المبأّرة في اللغة العربية على غرار

---

[1] ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في العربي القديم، الحكمة للنشر والتوزيع، ط1 2009م، ص. 120.

[2] ينظر: أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص. 126.

3 أحمد المتوكل: من البنية الحملية إلى البنية المكونية، ص. 70.

عدد كبير من اللغات الحية التي تمثل الكفاية النّمطية التي يسعى إليها النحو الوظيفي في إطار وضع "نحو كلي".[1] كما تسند البؤرة بنوعيها إلى الحمل (بؤرة حمل) وإلى أحد مكوناته (بؤرة مكون).

يقول سيبويه في باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون فيه المبتدأ مبنيا على الفعل: « وذلك قولك: رأيتُ زيدًا وعمرًا كلّمتُهُ ورأيتُ عبدَ الله ... وإنما اختير النصب ههنا لأنّ الاسم الأول مبني على الفعل ... إذا كان لا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل»[2] ففي الأمثلة التي أوردها سيبويه؛ يكون المفعول المنصوب الذي يقع عليه النبر حملا على اللفظ السابق له هو الذي يحمل وظيفة البؤرة؛ حيث يربط الضمير إحاليا الاسم المتقدم الذي يحمل الوظيفة التركيبية المفعول، وهو نفسه الذي يحمل الوظيفة التداولية البؤرة، ففي التركيب المترابط بالعطف تشكلت ثلاث جمل فيكون المكون البؤرة منصوبا في الأولى ومبنيّا على الفعل الظاهر، والثاني مبنيّا على الفعل المضمَر، والاسم الثالث كالأوّل ويكون النّصب للاسم البؤرة أجود.[3]

ولسيبويه رأي آخر فيما يخص المفعول الذي يُبنى على الإضمار؛ فإذا قال المتكلم: "زيدٌ كلمتُهُ" بالرفع لاختلف الأمر، فمن جهة لا يعمل فيه الفعل ويكون مبتدأ (وظيفة نحوية) داخل الحمل يحمل عنصر البؤرة التداولي؛ يقول سيبويه: «إنما حَسُنَ أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملا في المضمر وشغلته به»[4]؛ فحين يكون التركيبُ بسيطا يكون الرفعُ للاسم المقدّم "البؤرة" أجود.[5] يقول سيبويه: « وقد يبتدأ فيحمل على مثل ما يحمل عليه وليس قبله منصوب، وهو عربي جيد

---

[1] ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص. 28.

[2] سيبويه، الكتاب، 88/1.

[3] ينظر: سعيد حسن بحيري، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، ص.207 ص. 209.

[4] المصدر السابق، 80/1.

[5] المرجع السابق، ص. 208.

وذلك قولك: لقيتُ زيدًا وعمرو كلمته»[1]؛ ففي التركيب الأول يكون الاسم المبني على الفعل "زيدًا" منصوبا هو الحامل لوظيفة البؤرة "بؤرة الجديد"، أما في التركيب الثاني المعطوف فيكون الاسم المبني عليه الفعل "عمرو" مرفوعا، وهو الذي يؤدي وظيفة البؤرة المقابلة فأخذ حركة إعرابية مختلفة عن الأول.

ويمكن التمثيل للتركيب "لقيتُ زيدًا" حسب مقولات النحو الوظيفي على النحو الآتي:

[خب. [تا. [مض. لقي ف. (س1: الضمير المتصل "ت" (س1)) منف. فا.

(س2: زيدا (س2) مست. مف. بؤ. جد.]]]

يجب التنبيه إلى أن معنى الرابط "الواو" مهم جدا في الربط بين التركيبين من جهة، وفي توجيه إعراب المكون البؤرة؛ فتحديد وظيفة البؤرة في الجملة التابعة يعتمد على وظيفة العنصر المحال إليه فإن كان اسما مرفوعا يرفع الحمل على المبتدأ، وإن كان غير ذلك ينصب الحمل على الفعل المضمر،[2] يقول سيبويه: «وتقول: زيدٌ ضربني وعمرو مررتُ به، إن حملته على زيد فهو مرفوع لأنه مبتدأ والفعل مبني عليه، وإن حملته على المنصوب قلت زيدٌ ضربني وعمرًا مررت به لأن هذا الإضمار بمنزلة الهاء في ضربته»[3]؛ من هنا تتضح الوظيفة التركيبية والدلالية (منفذ/فاعل)، (مستقبل/مفعول) المترتبة عن موقع المكون البؤرة التداولي في التراكيب، ويتكون التركيب من مبتدأ بؤرة مبني عليه الفعل، وآخر مثله، أو من مفعول بؤرة محمول على الضمير "ني" المقابل للهاء في "ضربته".

وطبقا لهذا عرض"سيبويه" مواضع البؤرة التي تطابق أفكاره النحوية التقعيدية؛ فتحتل مواضع مختلفة في الاستفهام والنفي « كما أنك لو قلت: أزيدٌ أنتَ ضاربُهُ؟ إذا لم ترد بضاربه

---

[1] سيبويه، الكتاب، 90/1.

[2] ينظر: سعيد حسن بحيري، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، ص. 211 إلى ص. 213.

[3] المصدر السابق، 92/1.

الفعل»[1]؛ أي يريد المتكلم بضاربه من يشير إليه الضمير الإشاري "أنت"، ويقابله في الإخبار المثبت "ضربتَ زيدًا" (الضمير في "ضرب"بؤرة حمل. مقابلة)، أو "أنتَ ضاربُهُ"، وفي الخبر المنفي "ما أنتَ ضاربُهُ" و "ما ضَرَبْتَ"؛ فالضمير الإشاري "أنت" هو المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية في التركيب والذي يكون محلّ اهتمام المتخاطبين في تحديد ما إذا كان "أنت" الضارب؛ ففي التركيب المنفي الأول نفى المتكلم فعلا يثبت أنه مفعول؛ أي حدثت واقعة الضرب لكن المخاطَب الذي أشار له بالضمير "أنت" لم يكن الفاعل، وفي التركيب الثاني نفى فعلا لم يثبت أنه مفعول من طرف المخاطَب من الأصل، ونحو ذلك قول المتكلم: "ما قلتُ كذَا"؛ أي ينفي قوله لكذا، لكنه يومئ بأنه قال أمرا آخر ولم ينف فعل القول، وإذا قال: "ما أنَا قلتُ"؛ فقد نفى عنه فعل القول ككلّ فهو لم يقل شيئا أبدا، ففي حالة تقديم الاسم في التركيب يدلّ النفي على أنه لم يقم به شخصيا وإنما شخص آخر ويكون هو الحامل لوظيفة البؤرة التداولية، لكن إذا كان الفعل مقدما؛ فالمتكلم ينفي هذا الفعل في حد ذاته.

ويمكن التمثيل للتركيب "أأنتَ ضاربُهُ؟" حسب مقولة النحو الوظيفي على النحو الآتي:

[سه. هل [تا [م س (س1: أنت (س1)) منف. فا. بؤ. جد.

(س2: [حض. ضاربُ ص. (س: الضمير الهاء (س)) مست.](س2)حد.]]]

ومن المواضع التي أشار فيها سيبويه إلى وقوع المكون البؤرة؛ بعد أداة الاستثناء "إلا" في الحصر قوله: « واعلم أنّ "إلا" يكون الاسم بعدها على وجهين، فأحد الوجهين أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق، كما أن "لا" حين قلت : لا مرحبا ، و لا سلامٌ ، لم تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق ، فكذلك "إلا " و لكنها تجيء لمعنى كما تجيء "لا" لمعنى ، فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلة قبل أن تلحق "إلا" فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه

[1] سيبويه، الكتاب، 130/1.

وذلك قوله : "ما أتاني إلا زيدٌ " ، " وما لقيتُ إلا زيدًا" ، " وما مررتُ إلا بزيدٍ" و لكنك أدخلت إلا لتوجب الأفعال لهذه الأسماء و لتنفي ما سواها ، فصارت هذه الأسماء مستثناة »[1]؛ فسيبويه لم يغفل عن وظيفة الاسم الواقع بعد "إلّا" في هذا الموضع (الحصر) الذي يثبت له الفعل وينفى عمن سواه.

ويضيف قائلا: « وذلك قولك :ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ ، ما مرَرْتُ بأحدٍ إلّا زيدٍ، ما رأيْتُ أحدًا إلا زيدًا، جعلت المستثنى بدلا من الأول ، فكأنك قلت : ما أتاني إلّا زيدٌ ، ما مررْتُ إلّا بزيدٍ ما رأيتُ إلّا زيداً،كما أنك إذا قلت: مررْتُ برجلٍ زيدٍ، فكأنك قلت مررْتُ بزيدٍ، فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلا من الذي قبله، لأنك تدخله فيما أخرجت منه الأول»[2]؛ أي إنْ كان الاسم بعد "إلّا" منصوباً على الاستثناء؛ فـ"إلا" هنا أداة استثناء، وإن كان تابعا للفعل قبلها؛ فهي أداة استثناء لا عمل لها فيعرب ما بعدها حسب موقعه في التركيب الجملي.

في الحصر؛ نحو: "ما أتاني إلا زيدٌ" يتوفر التركيب على وظيفة تداولية وهي بؤرة المقابلة الممثلة في المكون "زيدٌ" الحامل للعلامة الإعرابية الرفع والذي يصطلح عليه في التقعيد النحوي بالمستثنى الذي تدخل على تركيبه أداة النفي فيعرب حسب موقعه، وحسب مقولة النحو الوظيفي؛ فإنه يمثل وظيفة البؤرة التداولية (بؤرة مقابلة)، وهي بؤرة مكوّن لأنها متعلقة بمكوّن ذي وظيفة تركيبية "فاعل" وهو في نفس الوقت ذو وظيفة دلالية تتمثل في وظيفة المنفذ؛ فالمتكلم ينفي وقوع فعل الإتيان إليه (المجيء) إلّا من شخص واحد هو المكوّن "زيد" الحامل لبؤرة المقابلة، أي لم يأت أحد غيره؛ فقصد النفي المحصور هنا ينفي أن يكون شخص آخر قد أتى.

---

[1] سيبويه، الكتاب، 310/2.

[2] المصدر نفسه، 311/2.

فوظيفة المكون "زيد" التداولية تمثلت في "بؤرة مقابلة" محصورة بين أداة الاستثناء "إلا"، وأداة النفي"ما"، ويكون التمثيل لهذا التركيب حسب مقولات النحو الوظيفي بالشكل الآتي:

[نف. [تا. [مض. أتى ف. (س1: زيد (س1)) منف. فا. بؤ. مقا.

(س2: الضمير (ني) (س2) مست. مف.]]]

ومنه؛ فالتركيب الجملي المتصدر بأداة النفي في الدرس النحوي الوظيفي، والملحق بأداة حصر يحمل وظيفة أحد نوعي البؤرة، وهو المكون المبأر الحامل لبؤرة مقابلة، ومن الملاحظ أيضا أن البؤرة تقوم بربط الكلام ووصل بعضه ببعض داخل التركيب الجملي.

وفيما يتعلق بالوظيفة النحوية الحال؛ فهي تمثل هيئة أو حالة أو صفة الفاعل أو المفعول أثناء وقوع الفعل ويتمثل حكم الحال الإعرابي في النصب، وهذا ماذهب إليه سيبويه في قوله: « ما ينتصب لأنه حالٌ ... وذلك قولك: ما شأنُك قائمًا؟ ... كما ينتصب في قولك: هذا عبدُ الله قائمًا»[1] ويعمل فيه الفعل ليصف حال وقوعه « فهو ما يعمل فيه الفعل فينتصب ...وهو حال وقع فيه الفعل ... وذلك قولك: ضربتُ عبدَ الله قائمًا»[2]. ويضاف إلى التركيب قصد الإخبار بمعلومة جديدة كان يجهلها المخاطَب؛ يقول سيبويه: «... وذلك قولك: فيها عبدُ الله قائمًا ... ألا ترى أنّك لو قلتَ: فيها عبدُ الله حَسُن السكوتُ وكان كلاما مستقيما ... ثم أردت أن تُخبِر على أية حالٍ استقرَّ فقلت قائمًا، فقائمٌ حالٌ مستقرٌّ فيها»[3]؛ فسيبويه يوضح أن الحال أضيف للتركيب الجملي التام المعنى كمعلومة جديدة يجهلها المخاطَب والتي تتمثل في وصف حالة/هيئة "عبد الله"، وبالتالي فإنه يمثل الوظيفة التداولية بؤرة جديد الدالة على المعلومة الجديدة المجهولة لدى المخاطَب.

---

[1] سيبويه، الكتاب، 2/60-61.

[2] المصدر نفسه، 1/44.

[3] المصدر نفسه، 2/ 88-89.

ففي التركيب السابق: "ضربتُ عبدَ الله قائمًا" إثبات لهيئة منفذ فعل الضرب/الفاعل أو هيئة المستقبل/المفعول (عبد الله) في حال القيام، فـ"قائما" تكون حالا للفاعل أو المفعول به حسب السياق الذي ورد فيه التركيب الجملي، وهنا تتشكل بؤرة جديد وهي تصف هيئة ضرب المتكلم لـ"عبد الله" سواء كان القائمُ عبدَ الله أو المتكلم، وهو المكوّن الدال على حال الواقعة سواء كان متعلقا بالفاعل أو المفعول يحمل بؤرة جديد، وبالتالي فالمكون المبأر "قائمًا" يحمل العلامة الإعرابية النصب طبقا لمقتضيات الوظائف الدلالية والتركيبية، ويتم التمثيل لهذا التركيب "ضربتُ عبدَ الله قائمًا" حسب مقولات النحو الوظيفي على النحو التالي:

[خب.[تا.[مض. ضرب ف.(ع1م س1: تُ(س1))منف. فا.

(ع2م س2: عبدَ الله (س2)) متق. مف. مح.

(ع3م س3: قائما (س3)) حا. بؤ. جد.]]]

ومن خلال ما سبق يمكن القول أنّ البؤرة في بعض الجمل النحوية التي وقفت عندها في الكتاب تشكل أهمية كبيرة وبارزة في ربط عناصرها بعضها ببعض؛ إذ يتم من خلالها تحديد الوظيفة التداولية المتعلقة بالكلمة داخل التركيب الجملي.

3-1-2 وظيفة المحور Topic

جاء في الوظائف التداولية للمتوكل بأنّ وظيفة المحور «تسند إلى المكون الدال على ما يشكل المحدث عنه داخل الحمل ... بمقتضى الوضع التخابري القائم بين المتكلم والمخاطَب في طبقة مقامية معينة»[1].

تسند وظيفة المحور بنسبة كبيرة إلى الوظيفة التركيبية الفاعل؛ حيث يحملان خاصية الذات المحدّث عنها؛ التي تشكل محور التركيب الجملي، وكلاهما يدلان على معلومة متشارَك معرفتها

[1] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص.69.

بين المتخاطبين في موقف تواصلي معين، إضافة إلى أنهما يشكلان منطلق الجملة؛ المنطلق الوجهي بالنسبة للفاعل، والمنطلق الإخباري بالنسبة للمحور، إضافة إلى إسنادهما إلى مكون يحتل أحد المواقع الأولى داخل التركيب الجملي (الحمل)، وتسند الوظيفة التداولية المحور في الحمل الأحادي الموضوع إلى ذلك الموضوع ذاته في حين تسند في الحمل المتعدد الحدود إلى الوظيفة التركيبية الفاعل.[1]

وتعد وظيفة المحور وظيفة حركية وتنقلية تسند إلى أي حد آخر يحتل المواقع الأولى ويشكل محور الحديث داخل الحمل تبعا لما تقتضيه الوظائف الدلالية (المنفذ، المتقبل، المستقبل، مخصص زماني مخصص مكاني...)؛ فتأخذ وظيفة المحور «حالتها الإعرابية بمقتضى وظيفتها الدلالية أو وظيفتها التركيبية»[2]؛ ومن خلال هذا فإنها تأخذ العلامة الإعرابية الرفع أو النصب إنْ لم يلحقها أحد حروف الجر.

فباعتبار أنها –وظيفة المحور– تتميز بالتنقل داخل التركيب الحملي وتتماشى مع قاعدة الموقعة الحركية؛ فإنها تتمثل بصورة جلية في باب التقديم والتأخير؛ حيث يقدّم المفعول ويؤخّر الفاعل أو يقدم الخبر على المبتدإ – مع الإبقاء على الحكم الإعرابي– في سياق تخابري معين لتحديد قصد معين أثناء التخاطب؛ فلا يكون التقديم والتأخير إلا تحديدا لمقاصد معينة وإنجاحا للعملية التواصلية.

بالنسبة لتركيب الجملة الفعلية الأصلي؛ يقع الفاعل بعد الفعل مباشرة ويليه المفعول به فالمكملات، لكن يطرأ أحيانا على التركيب تغييرا في الرّتب؛ فيتقدّم المفعول به ويتأخّر الفاعل في إطار سياق تخاطبيّ معيّن؛ حيث يُقدَّم المكوّن الذي يشكّل محور الحديث ويتكرّر ذكره بالإظهار أو الإضمار، وكل مكون يحتفظ بحركته الإعرابية؛ يقول سيبويه: « إن قدّمتَ المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضَرَبَ زيدًا عبدُ الله؛ لأنّك إنما أردت به

[1] ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية – مدخل نظري –، ص. ص. 153– 154.

[2] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص. 75.

مؤخرا ما أردت به مقدما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرا في اللفظ. فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون —الفاعل– فيه مقدما؛ وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم»[1]؛ فيكون التقديم والتأخير لدواعٍ دلالية كالاهتمام والعناية بالمقدَّم بأنه الذات المحدَّث عنها.

فـ"عبدُ الله" في التركيب "ضربَ زيدًا عبدُ الله" يحتل الوظيفة التداولية "المحور" محط الحديث داخل الحمل، محافظا على الحالة الإعرابية الرفع، تبعا لما تقتضيه الوظيفة الدلالية المتقبل والوظيفة التركيبية المفعول؛ حيث يعد المحور هنا الذات المحدَّث عنها أنها قامت بفعل "الضّرب"، ويكون التركيب حسب مقولات النحو الوظيفي كالآتي:

خب.[تا.[مض. ضربَ ف.(ع1م. س1: عبدُ الله(س1))منف. فا. بؤ. جد.(ع2م. س2: زيدًا (س2)) متق. مف. مح.]]]

رفع نصب

وفي موضع آخر يقول سيبويه: «وإن شئت قدّمت وأخّرت فقلت: كُسِيَ الثوبَ زيدٌ، وأُعْطِيَ المالَ عبدُ الله، كما قلت: ضَرَبَ زيدًا عبدُ الله»[2]؛ فيقدّم المتكلّم أو يؤخر المفعول حسب ما يتطلبه السياق، ومن خلال قول المتكلم: "ضَرَبَ عبدُ الله زيدًا" قد يفهم السامع أنّ واقعة الضرب التي نفذها "عبدُ الله" وقعت لـ"زيد" وغيره أي إن السامع يفترض أن الكلام لم ينتهِ بعد؛ وهنا "عبدُ الله" منفّذ الفعل يشكل محط الحديث والاهتمام، فهو حامل للوظيفة التداولية المحور داخل الحمل أما قوله: "ضَرَبَ زيدًا عبدُ الله" قدّم المفعول على أنه بؤرة جديد وأخرّ الفاعل على أنه محوّر الحديث لأنه يخصص واقعة الضرب لـ "زيد" دون غيره؛ وبالتالي حصر المتكلم الاهتمام بالمكوّن الذي وقع عليه الفعل؛ حيث لا يكون القصد من ذلك الإخبار فقط عن واقعة الضّرب، وإنما الانتقال إلى جعل الذات المشكلة محور الحديث بين المتخاطبين تغير موقعها في التركيب من أجل توضيح القصد المتوخى

[1] سيبويه، الكتاب، 34/1.

[2] المصدر نفسه، 42/1.

أما بالنسبة لتركيب الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر؛ فالأصل أن يلي هذا الأخيرُ الأوّلَ رتبةً، لكن قد يتقدّم الخبر على المبتدإ لمقاصد تركيبية يفرضها السياق التخاطبي؛ فيأخذ الخبر رتبة المبتدإ كونه محطّ الحديث والاهتمام أثناء التخاطب، يقول سيبويه: «... إذا لم تجعل قائما مقدما مبنيا على المبتدأ كما توخر وتقدّم فتقول: ضَرَبَ زيدًا عمرو، وعمرو على ضرَبَ مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدما ويكون (زيد) مؤخرا. وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما وهذا عربي جيد. وذلك قولك: تميميٌّ أنا، ومشنوءٌ من يَشْنَؤُك.»[1]

فقول المتكلّم: "تميمي أنا" يثبت نسبه أنه تميميّ، فهو في مقام إثبات؛ لذا قدّم الخبر وجعله محور ومحطّ الحديث؛ لأن محور الحديث يدور حول بني تميم والمتكلّم في مقام افتخار بنسبه، فكان شديد العناية والاهتمام بالخبر كونه المحور الشاغل لذهن المخاطَب ومحور المعنى المقصود؛ فقدّم –المتكلم– الخبر للفت انتباهه إلى محور الحديث، إذا كان السياق يدل على أن محور التخاطب يدور حول "بني تميم"؛ فـ "تميميٌّ" مسند ومثبت إلى الضمير "أنا"، وابتداء الكلام بالمحور تأكيد وإثبات بأنّ الشخص المشار إليه بالضمير "أنا" هو تميميّ حقا، وإن قال "أنا تميميّ" لأوقع تشويشا في ذهن المخاطَب الذي يفترض أنّ الكلام لم ينتهِ بعد "تميمي"، ويكون الضمير "أنا" حاملا للوظيفة التداولية المحور لإثبات وتخصيص صفة "تميميّ" به دون غيره.

أما بالنسبة لموقعة المحور في الجملة الرابطية يقول سيبويه: « وذلك قولك: كان زيدٌ حليمًا، وكان حليمًا زيدٌ، لا عليك أقدمت أم أخّرت، ... فإذا قلت: كان زيدٌ فقد ابتدأت بما هو معروفٌ عنده مثلَه عندك فإنما ينتظر الخبر. فإذا قلت: حليمًا فقد أعلمته مثلَ ما علمتَ. فإذا قلت كان حليمًا فإنما ينتظر أن تعرّفه صاحبَ الصفة، فهو مبدوءٌ به في الفعل وإن كان مؤخرا في اللفظ»[2]؛ فمحور الحديث

[1] سيبويه، الكتاب، 127/2.

[2] المصدر نفسه، 1/ 47-48.

المشترك بين المتخاطبين في هذا التركيب هو "زيدٌ" وهو اسم للناسخ "كان" وهو حامل للعلامة الإعرابية الرفع وفقا لما تقتضيه الوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل؛ فهو متموقع في مرتبة الفاعل باعتباره المكون الأول بعد الفعل، أما "حليمًا" فحامل للوظيفة التداولية البؤرة وبالتحديد بؤرة جديد؛ لأنّ المتكلم أراد أن يخبر بمعلومة جديدة يجهلها المخاطَب عن "زيد" وينتظر معرفتها وهذا ماذهب إليه سيبويه.

ويمثل لهذا التركيب في النحو الوظيفي كالآتي:

[تا. [مض. كان ف. (ع1م س1: زيدٌ (س1)) منف. فا. مح.
رفع (ع2م س2: حليمًا (س2)) حا. بؤ. جد.]]
نصب

وبهذا يتوضح أن سيبويه لم يغفل عن الوظيفة التداولية المحور، فقد جاءت على شكل فاعل ومبتدأ وخبر واسم لناسخ، وفقا لما تقتضيه الوظيفتين التركيبية والدلالية على التوالي: فاعل/منفذ مفعول/متقبل.

3-2 الوظائف التداولية الخارجية

هي وظائف تتموقع خارج الحمل المحدد لها، تسند إلى مكونات تعتبر جزءا منفصلا عن الحمل أي خارجه، وتشمل "المبتدأ"، "الذيل" و"المنادى".

3-2-1 وظيفة المبتــدأ

يستلزم المقام التمييز بين المبتدأ كوظيفة نحوية والمبتدأ كوظيفة؛ فتتمثل وظيفة المبتدأ في الدرس النحوي العربي في كونه الاسم المتحدث عنه، ويسمى المسند إليه ويكون داخل الوضع التخابري أما من وجهة نظر مقولات النحو الوظيفي فإنه يتموقع خارج البنية الحملية (الحمل)؛ بحيث يمثل أحد الوظائف التداولية الخارجية فقط ولا وظيفة له داخل البنيتين التركيبية والدلالية. ويشتركان في أخذهما

للحالة الإعرابية نفسها وهي "الرفع".

يعرف "المبتدأ" بأنه المكون الذي « يحدد مجال الخطاب، بالنسبة لما يأتي بعده»[1]، ويشترط في وظيفة المبتدأ « أن تكون عبارة محيلة»[2]؛ أي تحيل إلى ما سيتلفظ به المتكلّم، فيصبح والمخاطَب متفقين على مقام التخاطب، وعليه فوظيفة "المبتدأ" تقاسم كلا من المتكلم والمخاطَب المعلومة المقدَّمَة؛ أي إنّ المخاطَب يكون على دراية كبيرة بما سيخبره المتكلم.

تطرق سيبويه للمبتدأ من وجهة نظر نحوية؛ حيث سميّ "مبتدأ" لأنه مسند إليه المعنى، وخبره مسند به المعنى، وبذلك اهتم بالمعنى المتوخى من تركيبهما الإسنادي سواء بالترتيب الأصلي لهما أو بتبادل الرتبة وتغيير الموقعة الأصلية، و"المبتدأ" عند سيبويه يمثل الوظيفة التداولية الداخلية المحور لكني وقفت عند موضعين في كتابه، يمكن القول إنّه أشار فيهما إلى المبتدأ من وجهة نظر تداولية تتوافق ومقولات النحو الوظيفي؛ في قوله: « ولا يحسُنُ في الكلام أن يجعل الفعلَ مبنيا على الاسم ولا يذكرَ علامةَ إضمار الأوّل حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأوّل، ومن حال بناء الاسم عليه ويشغلَه بغير الأول حتى يمتنع من أن يكونَ يعملُ فيه»[3]؛ أي إنّ المتكلّم لو جعل الاسم "مبتدأ" والفعل "خبرا" لزم أنْ يظهر الضمير الذي يعود إلى الاسم وتقديره حتى يصح أنْ يكون الفعل خبرا للاسم الأول، ولا يكون كذلك إلّا إن كان فيه ما يعود عليه.[4]

وبالتالي فالاسم الأوّل إذا لم يلحق خبره ضميرٌ يعود إليه فيكون خارج الحمل، ويواصل سيبويه قائلا: « ... ولكنّه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف الكلام. قال الشاعر، وهو أبو النجم العِجليّ:

---

[1] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص. 115.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص. 120.

[3] سيبويه، الكتاب، 85/1.

[4] ينظر: أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج.1، ص.379.

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا. كُلُّهُ، لَمْ أَصْنَعِ

فهذا ضعيفٌ، وهو بمنزلته في غير الشعر؛ لأنّ النصب لا يكسر البيتَ ولا يخل به تركُ إظهار الهاء وكأنه قال: كلُّه غيرُ مصنوع»[1]؛ أي إنّ إضمار الهاء في هذا الموضع الذي أدّى إلى فصل الاسم عن الفعل غيرُ وارد في الاستعمال إلا أنه جائز في الكلام، وإنْ نصب "كلّه" لاستقام البيت لكن يُحدِث بذلك تحويرا في القصد، فالرفع مفاده أنّ هذا الذنبَ محطّ الحديث غيرُ مصنوعٍ من طرف المتكلّم؛ لا قليله ولا كثيره، وبهذا تكون الجملة بعد المبتدأ "كلّ" منفصلة عنه لا مبنية عليه؛ أي يكون خارج الحمل، أما نصب "كلّ" يدل على أنْ يكون بعضه مصنوعا لا كلّه، وفي هذه الحالة يكون "كلّه" داخل الحمل لا خارجه.

فالتركيب الجملي "كلُّه، لمْ أصنعْ" يشمل العنصر الأول "كلُّ" يحمل الوظيفة التداولية المبتدأ ولا يحمل وظيفة دلالية ولا تركيبية لأنه خارج عن الحمل، والتركيب "لمْ أصنعْ" يشكل البنية الحملية المكونة من المحمول الفعلي "لم أصنعْ" والضمير المستتر "أنا" الذي يحمل الوظيفة التداولية بؤرة مقابلة لتوضيح معلومة محلّ شك، ويأخذ الوظيفة الدلالية "المنفذ" والوظيفة التركيبية "الفاعل"، والمكون المضمر "الذّنب" الذي أضمر لعلم المخاطَب به مسبقا وهو وارد في سياق الكلام يحمل الوظيفة التداولية المحور، وبالتالي فـ"المبتدأ" ليس موضوعا من موضوعات الحمل، ولا يخضع لقيود التوارد التي يفرضها الحمل الفعلي.

ويمكن التمثيل للتركيب "كلُّه لمْ أصنعْ" حسب مقولة النحو الوظيفي على النحو الآتي:

كلُّ مب.(م2) [تا [نف.[مض. أصنع ف. (س1: الضمير المستتر "أنا"(س1))منف. فا. بؤ. مقا.
رفع (س2: المضمر: "كلَّ الذّنبِ" (س2)) متق. مف. مح.]]]]

[1] سيبويه، الكتاب، 85/1.

وفي قول سيبويه: «...قولك: زيدٌ لقيتُ أباهُ وعمرًا مررتُ به إن حملته على الأب ... إن أردت أنك لقيت الأب»[1]؛ فإنّ التركيب الجملي "زيدٌ، لقيتُ أباهُ" يشمل العنصر الأول "زيدٌ" الذي يحمل الوظيفةَ التداولية الخارجية "المبتدأ" و"لقيتُ أبَاهُ" تشكل الحمل، ف "زيدٌ" الحامل للوظيفة التداولية "المبتدأ" ليس من موضوعات المحمول، لأنّ المحمول الفعلي "لَقِيَ" يشمل موضوعين تمثلا في المكون "المتكلم" الذي دلّ عليه الضمير المتّصل به الحامل للوظيفة الدلالية "المنفّذ" والوظيفة التداولية "المحور" والوظيفة التركيبية "الفاعل"، والمكون "أباه" الذي يعود ضميره إلى المبتدأ "زيد" الحامل للوظيفة التداولية "بؤرة المقابلة" والوظيفة الدلالية "المتقبَّل" والوظيفة التركيبية "المفعول".

ويمثل لهذه البنية بإسناد الوظائف التداولية على النحو الآتي:

زيدٌ لقيتُ أبَاهُ

زيدٌ لقيتُ أبَاهُ

↓ ↓

مبتدأ حمل

زيدٌ مب.(م2) [خب. [تا.[مض. لقي ف. (س1: ضمير المتكلم (س1)) منف. فا. مح.

رفع (س2: أبا (هـ) (س2)) متق. مف. بؤ. جد.]]]

3-2-2 وظيفة الذيــل Tail.

ويعرف بأنه المكون الحامل للمعلومة التي يقصد بها توضيح معلومة واردة في الحمل أو تعديلها أو تصحيحها، وبناءً على ذلك تم التمييز داخل هذه الوظيفة بين ثلاثة أنواع من الذيول

[1] سيبويه، الكتاب، 1/91-92.

"ذيل التصحيح" و"ذيل التعديل" و"ذيل التوضيح".[1] ويتم التمييز بين هذه الوظائف أثناء عملية تأليف وإنتاج خطاب ما بين المتكلم والسامع، بحسب الوظيفة التداولية التي تحملها كل واحدة على حدة:[2]

1- تلجأ عملية إنتاج الخطاب إلى ذيل التوضيح عندما يلاحظ على المعلومة المقدمة "م" من قبل المتكلم غير واضحة، فيضاف حينها المعلومة "م+" لإزالة الإبهام، ويشترط فيه ضمير يعود عليه أي أن يكون عبارة محيلة؛ نحو: "أَخُوهُ مسافرٌ، زَيْدٌ".

2- تلجأ عملية إنتاج الخطاب إلى ذيل التعديل عندما ينتبه المتكلم إلى أن المعلومة "م" ليست المعلومة المقصودَ إعطاؤها بالضبط فيلجأ إلى تعديلها بإضافة المعلومة "م+"؛ نحو: "قَرَأْتُ الكِتَابَ، نِصْفَهُ".

3- تلجأ عملية إنتاج الخطاب إلى ذيل التعديل، عندما يلاحظ على المعلومة المعطاة "م" من قبل المتكلم أنها ليست المعلومة المقصودَ إعطاؤها بالضبط؛ فيضيف إليها المعلومة "م+" بغية تصحيحها (أي استبدال معلومة أخرى محل الأولى)؛ نحو: "قَابَلْتُ اليَوْمَ زَيْدًا، بَلْ خَالِدًا".

فيكون الذّيل لتوضيح أو تعديل أو تصحيح المعلومة التي تكون في موضع شك أو غلط أو نسيان، وفي هذا الشأن يقول سيبويه: « إمّا أنْ تكون غلطت أو نسيت فاستدركت ... نحو قولك: ما مَرَرْتُ برَجُلٍ صَالِحٍ بَلْ طَالِحٍ »[3]؛ فقول المتكلم: "ما مَرَرْتُ برَجُلٍ صَالِحٍ" يدل على أنّه في مقام نفي لمعلومة خاطئة قدّمها غلطا أو سهوا، ليستدرك بعدها بقوله "بَلْ طَالِحٍ" كذيل تصحيح أو تعديل، لأنّ سيبويه قبل المثال حدد سبب الاستدراك أن يكون غلطا

---

[1] ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص. 147.

[2] ينظر: المصدر نفسه: ص. ص. 147-148.

[3] سيبويه، الكتاب، 1/439-440.

غير متعمَّد أو نسيانا؛ فإن كان غلطا فهو يحتاج لتصحيح، وإن كان نسيانا وسهوا فيحتاج لتعديل وهذا المعنى يفهم من سياق الكلام.

ويمكن التمثيل للتركيب "ما مَرَرْتُ برَجُلٍ صَالِحٍ، بَلْ طَالِحٍ" حسب مقولات النحو الوظيفي على النحو الآتي:

[نف.[تا.[مض. مرّ ف. (س1: ضمير المتكلم"ت" (س1)) منف. فا. بؤ.جد.

(س2: [(ن س: رجل (ن س)) مح (ن ص: صالح (ن ص)) حا.](س2)) متق.]]] طالح ذي.(م3)

ويردف سيبويه قائلا: «... ما مررتُ بزيدٍ ولكن عمرو، ابتدأ بنفي ثم أبدل مكانه يقينا»[1] فالمتكلم ينفي واقعة المرور بـ"زيد" ويصحح المعلومة التي في ذهن المخاطَب "أنه مرّ بـ"زيدٍ""؛ ليجيب بذيل تصحيح حسب القصد المُتوخى الذي ينطوي عليه هذا التركيب الجملي "مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَلَكِنْ مَرَرْتُ بِعَمْرٍ"، فينفي مروره بـ"زيد" ليستدرك ويثبت يقينا أن من مرّ به هو "عمرو".

يعدّ المكون "الذيل" مكونا خارجيا مرتبطا بالحمل أكثر من المكونين الخارجيين "المبتدأ" و"المنادى".

3-2-3 وظيفة المنـادى

تعدّ وظيفة المنادى آخر الوظائف التداولية الخارجية في النّحو الوظيفي؛ والتي اقترحها أحمد المتوكل الذي يقول في هذا الشأن: «ونقترح شخصيا أنْ تضاف إلى الوظيفتين التداوليتين الخارجيتين وظيفة المنادى التي تعتبرها واردة بالنسبة لنحو وظائف كاف لا لوصف اللغة العربية فحسب بل كذلك لوصف اللغات الطبيعية بصفة عامة»[2]، ولم يكن لهذه الوظيفة حظٌّ وافرٌ في الدرس اللساني التداولي كغيرها من الوظائف الذي نادت بها مقولات النحو الوظيفي في مشروع "سيمون ديك"

[1] سيبويه، الكتاب، 440/1.

[2] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص17.

الذي حصر الوظائف التداولية في أربع وظائف "البؤرة" "المحور" "المبتدأ" "الذيل" ليضيف المتوكل إليها "المنادى".

وظيفة المنادى « تسند إلى المكوّن الدّال على الكائن المنادى في مقام معين»[1]، ويميز المتوكل بين النداء كفعل لغوي يحدد جهة الجملة كالإخبار والأمر والاستفهام ونحو ذلك، والمنادى كوظيفة تداولية تسند إلى أحد العناصر المكونة للجملة؛ وهذه الوظيفة كغيرها من الوظائف التداولية مرتبطة بالمقام، ويميز النّحاة العرب بين ثلاثة أنواع المنادى والمندوب والمستغاث التي عدها المتوكل أنواعا ثلاثة لنفس الوظيفة التداولية؛ لكنه ركز على النوع الأول فقط. ويدل على النداء أدوات يعرف بها "يا"، "أيها"، "أ" وهي الأكثر استعمالا بين الحروف الثمانية التي حددها النحاة (أي، أيا، هيا، آي، آ، وا)،[2] ويشترط في المكوّن المنادى أن يحيل إلى كائن حيّ لا إلى الجماد ويحيل إلى المخاطَب لا المتكلم أو الغائب.

يقول سيبويه: «اعلم أنّ النّداء، كلُّ اسمٍ مضاف فيه، فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره والمفرد رفعٌ وهو في موضع اسم منصوب»[3]؛ فما يقدَّر ناصبا للمنادى بالتقريب هو "أدعو" أو "أنادي" أو "أعني".

تدمج أداة النداء في البنية الوظيفية على أساس المعلومة الوظيفية (منادى) التي يحملها المكوّن (ص) عن طريق تطبيق قاعدة إدماج أدوات النداء بتطبيق قواعد التعبير (قواعد إسناد الحالات الإعرابية، قواعد الموقعة، قواعد إسناد النبر والتنغيم)،[4] يقول سيبويه « أرأيت قول العرب: يا أخانا زيدًا

---

1 أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص161.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص. 163.

[3] سيبويه، الكتاب، 182/2.

[4] المصدر السابق، ص.166.

أقبل؟...»[1]؛ فالأداة "يا" أداة نداء، والمكوّن الذي بعدها "أخا" منادى أخذ الحالة الإعرابية النصب وفقا لما تقتضيه الوظيفة التداولية المنادى، وتلازم الحالة الإعرابية النّصب المنادى في كل الحالات استنادا على تقدير الفعل المحذوف.

تسبق "ياء النداء" المركب الإشاري المكوّن للوظيفة المنادى في قول سيبويه: « وإذا قلت يا هذا الرجلُ، فأنت لم ترد أن تقف على هذا ثم تصفه بعدما تظن أنه لم يُعرَف»[2]؛ فالمركب الإشاري هو الذي يشير المتكلّم من خلاله إلى رجل بعينه يقصده المتكلم في ندائه، لأنه في مقام تحديد لمن يوجّه الخطاب قبل تركيب البنية الحملية؛ وبهذا يكون المنادى خارج الحمل، و"الرجل" بدل من "هذا" أريدَ به التوضيح.

إذا كان المكون الحامل للوظيفة "المنادى" عَلَمًا فإنه يسبق بأداة النداء الصفر أو "يا" أو "أيا" وإذا كان مخصصا بالألف واللام؛ فلا يسبقه إلا "أيها"، وبالنسبة للمكون المنادى لمركب إضافي فإنه يسبق بأداة النداء "صفر" Ø، نحو قولنا: "عبدُ الله راجعْ دروسَك"، أو "يا" أو "أ" في حين تدخل الأداة "يا" على المكون غير المخصص "بالألف واللام"، كما خص النحو الوظيفي المركب الإشاري بأداة النداء "يا" وأداة النداء "أ"، وإذا كان المركب الإشاري مسبوقا بـ "ذا" فإنه لا يسبق بأداة النداء "أيها"، أما إذا كان المكون المنادى اسما موصولا " فإنه يسبق بأداة نداء "يا" أو أداة النداء "أ"، ليكون الموقع (م4) موقعه الخارجي.[3]

ويمكن التمثيل للتركيب "يَا عبدَ الله راجعْ دروسَك" حسب مقولات النحو الوظيفي على النحو الآتي:

---

[1] سيبويه، الكتاب، 184/2.

[2] المصدر نفسه، 189/2.

[3] ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص. 167إلى ص.169

يا (أد.) عبدَ الله منا. (م4) [تا. [راجعْ ف. (س1: أنت (س1)) منف. فا. بؤ. مقا.
نصب (س2: دروسَ (س2) متق. مف. مح.]]

إذن؛ فالوظيفة التداولية المنادى يكون موقعها في بداية الحمل وخارجه، يأخذ الحالة الإعرابية "النصب" بمقتضى وظيفته التداولية.

من خلال التطرق إلى الوظائف المعتمدة في النحو الوظيفي ومحاولة إسقاطها على النحو العربي يتبين أن منظور سيبويه أثناء التقعيد النحوي كان وظيفيا تواصليا؛ إلا أن هناك تحوير في تسمية المصطلحات مع أنّ المفهوم يصب في قالب وظيفيّ واحد؛ فمن يقوم بالفعل في النحو العربي (الفاعل) هو المنفذ في النحو الوظيفي، ومن يقع عليه الفعل عن طريق الاستقبال أو التقبل (المفعول به) اصطلح عليه بالمستقبل والمتقبّل، ووظيفتا الفاعل والمفعول لا تختلفان كثيرا عن وظيفتيهما في الكتاب؛ فيمكن بذلك إسقاط الوظائف التواصلية على التراكيب الممثَّل لها في الكتاب حسب المفاهيم التي وضِعت من أجلها؛ فسيبويه لم يغفل عن مفاهيم التداول اللغوي ولا عن المقولات الوظيفية أثناء تقعيده للنحو العربي.

وفي ختام هذا الفصل يتوضح مدى عمق تفكير سيبويه وذكائه في الوصف والممارسة الإجرائية وغوصه في ثنايا البعد التداولي –الوظيفي– أثناء معالجة القضايا النحوية؛ حيث عالج في كتابه ظواهر الاستعمال في إطار تداولي عملي راعى فيه أطراف العملية التواصلية (المتكلم والمخاطب والخطاب) والسياق التخاطبي والقصدية المتوخاة، إضافة إلى مراعاة كيفية تركيب الكلام نحويا حسب الوظائف (الدلالية والتركيبية والتداولية) المسندة إلى مكونات التركيب؛ ومن خلال هذه الدراسة يمكن القول إنّ النحو العربي كان نحوا وظيفيا عمليا.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة؛ التي تضمنت البحث في شبكة التداول اللغوي المتجذرة في التراث اللغوي العربي؛ وتحديدا الجانب النّحوي الذي يحمل في جنباته الممارسة اللغوية التداولية التي تعدّ آخر صيحات الدراسات اللسانية، أصل إلى أهم النتائج التي خلُصتُ إليها من خلال ما جاء في ثنايا البحث؛ والمتمثلة فيما يلي:

– تعدّ اللغة الأداة الأهم لتحقيق التواصل بين الكائنات البشرية؛ وهذه حقيقتها منذ نشأتها وتعدّ الوسيلة المثلى التي تُعتمَد لفهم العقل البشري وبيان كيف أنه يكتسب المعارف ويطورها ويستعملها.

– يعد التداول اللغوي محورا مميزا للنظام القواعدي للتراكيب المتلفّظ بها والأداء الاستعمالي المتعدد لها؛ وفق متضمنات قولية تتمثل في الافتراضات المسبقة والأقوال المضمَرة والاستلزامات الحوارية التي تتظافر بغرض تفسير المعنى؛ باعتبار أنّ التلفّظ يتمّ ضمن سياق محدد يتضمن متخاطبين وخلفية من المعلومات المشتركة، والمعرفة بالعالم المحيط بالخطاب، والعلاقة بين الجمل الملفوظة والمفاهيم الثقافية، إضافة إلى القصدية التي تستمد قوتها الإنجازية بتفاعلها مع الأفعال الكلامية الإنجازية من خلال السياق الذي تنجز فيه التراكيب؛ فجميع ما سبق يقع ضمن مجال التداول اللغوي الذي يرمي أساسا إلى إنجاح العلاقة التواصلية.

– التداول اللغوي حقل يهتم بالبعد الاستعمالي الإنجازي للكلام وفق مقتضيات النمذجة للظواهر اللغوية؛ حيث يدرس التراكيب المتلفَّظ بها كما يستعملها المتكلم؛ أي بافتراض متكلّم ومخاطَب وخطاب متلفَّظ به وظروف خطاب ومقاصد محددة، التي تعد جملة الزوايا التخاطبية التي يرتكز عليها التداول اللغوي. ويتمثل مدار المستوى النحوي من خلال الدرس التداولي حديثا في النحو الوظيفي؛ الذي يعد من ثمرات الدراسات التي اهتمت بدراسة التراكيب من وجهة نظر وظيفية ضمن مفهوم التواصل بعدّه وظيفة أساسية للغة.

– لم يعد من الوارد المعادلة بين القدرة والنحو بمعناه الضيق؛ أي حصر النحو في القدرة النحوية وجعل السياق والقصد على الهامش؛ فالقدرة النحوية لوحدها لاتكفي لإنجاح التواصل كما أنّ المعرفة اللغوية وحدها غير كافية؛ لذا وجب الوقوف على ملابسات التخاطب التي تحدد كيفية نسج الألفاظ في شكل تراكيب؛ فكلّ كلام/خطاب تتركّب ألفاظه تبعا لوظيفة التواصل وذلك وفق معطيات سياقية معينة مرتبطة بالمقاصد، على أساس أنّ اللغة وسيلة لتفعيل النشاط الإنساني التواصلي؛ بشرط الالتزام بضوابطها وقواعدها المتعارَف عليها؛ قصد تحقيق أغراض معينة انطلاقا من مجموع القواعد التي تمكن مستعمل اللغة الطبيعية من إنتاج عبارات لغوية سليمة، وفهمها في مواقف تواصلية معينة.

– تعد التراكيب اللغوية وسائل لتأدية أغراض تواصلية معينة؛ وذلك من خلال وصف الترابط القائم بين بنية اللغة ووظيفتها التواصلية باعتبارها وسائل تعبيرية عن أغراض معينة، لذا يسعى الدرس النحوي القديم والحديث إلى تحليل الكلام وكيفية تركيب/بناء عناصره ليؤدي معنى ذا فائدة في واقع لغوي معين.

– النحو الوظيفي هو تلك القواعد والمبادئ التي تُعنى بضبط نظام تأليف الجمل من أجل التواصل، ومن خلال التداول اللغوي يطمح النحو الوظيفي إلى وصف اللغات الطبيعية وظيفيا باعتبار الخصائص البنيوية للغات محددة، من أجل تحقيق أهداف تواصلية، ويسعى إلى وصف القدرة التواصلية لدى المتكلم/المخاطب؛ مما جعلها نظرية في التركيب والدلالة من وجهة نظر تداولية ويسعى إلى تحقيق الكفاءة في الاستعمال اللغوي؛ حيث تهدف نظرية النحو الوظيفي إلى دمج البنية اللغوية بوظيفة اللسان الطبيعي بتجميع ثلاث كفاءات متكاملة فيما بينها (الكفاءة التداولية والنفسية والنمطية)؛ والتي تشكّل الجهاز الواصف للنحو الوظيفي، فالكفاءة التداولية تتمّ من خلال ربط البنية بالسياق وتتحقّق الكفاءة النفسية من خلال نماذج الإنتاج والفهم، أمّا الكفاءة النمطية فتتحقق

من خلال تصنيف اللغات أنماطا على أساس تآلفها من حيث خصائصها البنيوية.

– يتركب النحو الوظيفي من مجموع الوظائف الدلالية (المنفّذ/المستقبِل المتقبَّل)، والتركيبية (الفاعل والمفعول)، والتداولية (المحور البؤرة، المبتدأ، الذيل والمنادى)؛ المتضافرة فيما بينها، وتختلف الوظائف التداولية عن الوظائف الأخرى (التركيبية والدلالية)؛ في أنها مرتبطة بالمقام، حيث لا يمكن تحديدها إلا انطلاقا من الوضع التخابري القائم بين المتكلم والمخاطَب في طبقة مقامية معينة.

– يعدّ نحو اللغة العربية الوظيفي الحديث النحو الذي جاء به أحمد المتوكل واقترحه في إطار المنحى اللساني الذي نحاه في دراسته للفكر اللغوي العربي، فمشروعه يهدف إلى دراسة اللغة العربية تركيبيا ودلالة وتداولا من منظور ترابط البنية بالوظيفة، وتنميط العربية بمقارنتها مع غيرها من اللغات التي يمكن أن تُصنَّف معها في نمط واحد، فلقد حدد المتوكل القواعد الكلية التي تحكم الاستعمال وكشف عن القدرات الإنسانية في تحقيق التواصل استنادا على ربط البنية اللغوية بوظيفتها التواصلية.

– كل تركيب تترتب ألفاظه تبعا لوظيفة التواصل؛ وذلك وفق سياقات معينة، فسيبويه ركّز على المتخاطبين (متكلم/مخاطَب)، والمعطيات السياقية والمقاصد المتوخاة لتحقيق الإفادة في إطار التواصل؛ فالألفاظ المستعمَلة وترتيبها في التراكيب مرهون بالأفعال على المستوى الواقعي، ولقد جمع سيبويه بين التركيب النحوي والمعنى وربط بينهما، وعدّ التغيير الواقع بين العناصر داخل التركيب والذي لا يستقيم نحويا؛ أنه يؤدي إلى الإخلال في العلاقة بين تلك العناصر، وبالتالي فشل العملية التواصلية.

– يرى سيبويه أنّ التقديم والتأخير لا يأتي إلّا من أجل معنى من المعاني يجيز الاستعمال اللغوي وفقا لما تقتضيه الوظيفة التداولية، مع حفاظ كل مكوِّن بعلامته الإعرابية التي تقتضيها الوظيفة التركيبية والدلالية، فالعلامة الإعرابية ذات بعد وظيفي تعمل على توضيح المقاصد، وتسهم ملابسات التخاطب والمقاصد في تحديد المعنى بإعطاء اللغة فسحة في تجاوز القاعدة الأصل أحيانا؛ فيما يتمثل في حركية الموقعة، فيقدَّم بذلك للمتكلّم وسائل لأداء المعنى بالطريقة التي تناسب كلّ مقام؛ فالقواعد

العربية النحوية ليست مجرد قوالب صماء وضيقة يجب على المتكلّم الالتزام بها؛ فأحيانا يضطر للعب بمواقع الكلم داخل التركيب مع إجادة ترتيبها حسب المعاني المقصودة المتوخاة في النفس في فلك القاعدة النحوية ليأمن اللّبس.

– بنى سيبويه تقعيده للنحو العربي على أساس أطراف التواصل الثلاثة (مخاطِب، مخاطَب خطاب) والسياق والقصدية؛ التي تعد أهم ركائز التداول اللغوي، كما عالج التراكيب الجملية على نحوٍ وظيفيّ عمليّ؛ أيْ من منظور تواصلي راعى فيه الأبعاد الوظيفية بممارسات إجرائية وهذا يدلّ على عمق غوصه في التفكير أثناء معالجة القضايا النحوية ذات البعد الاستعمالي "التواصلي".

– لقد اهتم سيبويه بالأفعال الكلامية وقوة الفعل الإنجازية، فالخطاب النحوي عنده ليس مجرد قواعد وصفية مجردة؛ وإنما محط إنجاز وتأثير وذو قوة تواصلية تحمل مقاصد كلامية في إطار سياقات محددة، واهتم بالتراكيب الإسنادية وما يتعلق بها من حذف وإضمار وتقديم وتأخير وغيرها من الظواهر النحوية المتعلقة بالتركيب النحوي ذات البعد الإنجازي التي اهتم بها النحو الوظيفي.

– ماوصل إليه النحاة الوظيفيون اليوم مطابق لما جاء في الدرس النحوي العربي لا سيما عند سيبويه؛ ولكن بمسميات ومصطلحات محوّرة تصب في نفس القالب (إنجاح العملية التواصلية) فالتداول اللغوي يتجذر في ثنايا الكتاب؛ حيث نما الدرس النحوي العربي في إطار تداولي.

وإن كان سيبويه بطبعه مقتضبا في التحليل؛ فكتابه مليء بالشذرات الكثيرة التداولية التي تحتاج الوقوف عليها وإعادة النظر فيها؛ حيث قعّد للتراكيب حسب السياق اللغوي وغير اللغوي وحال المتخاطبين باعتبار توخي القصد من كلّ تركيب تخاطبي، ويعدّ النحو السيبويهي وصفا يجاوز رصد الخصائص اللفظية إلى رصد العلاقات القائمة بين اللفظ والمعنى؛ باعتبار أنّ المعنى هو مجموع الوسائط التي تتفاعل في تحديد الصورة التركيبية للجملة؛ ومنه يمكن القول إنّ النحوَ العربيّ

هو نحوٌ وظيفي بامتياز لأنه يقوم على مبدأ ضرورة ربط بنية اللغة والوظيفة التي تؤديها في التواصل وموضوع النحو الوظيفي عند سيبويه يحتاج إلى الاجتهاد والتحري والتعمق أكثر فأكثر.

في الأخير؛ يجب الوعي بأنّ حاجتنا للنحو العربي التراثي قائمة وباقية مادام مرتبطا بالقرآن الكريم الذي من أجله وُضع النحو؛ لذا يجب إعادة قراءة تراثنا النحويّ قراءة حداثية لا تمسّ بالجوهر لاستعادة مكانة العربية الراقية؛ من خلال البدء من النقطة التي انتهى إليها سيبويه وغيره من جهابذة الدرس اللغوي العربي، وأن نكتفي من استيراد الأفكار والنظريات الغربية الجاهزة في حين أنّ النحو العربي يمتلك مقومات الدرس الوظيفي/التداولي.

وفي الختام فإنّ هذا العمل ما هو إلّا جهدٌ متواضع قدّمت فيه ما في استطاعتي. والفضلُ لله بدءًا وختاما؛ وآخر دعواي أنِ الحمدُ لله ربّ العالمين وصلى الله على مُحَمَّد وعلى آلِهِ وصحبِه أجمعين.

مكتبة
البحث

- **القرآن الكريم** برواية حفص عن عاصم.

– مصادر البحث:

– أحمد المتوكل:

1. التركيبيات الوظيفية –قضايا ومقاربات–، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط.1، 2005م.

2. الخطاب وخصائص اللغة العربية –دراسة في الوظيفة والبنية والنمط–، دار الأمان، الرباط، المغرب ط.1، 2010م.

3. قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية – بنية الخطاب من الجملة إلى النص–، دار الأمان الرباط، المغرب، د.ط.، د.ت.

4. اللسانيات الوظيفية –مدخل نظري–، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان ط.2، 2010م.

5. اللسانيات الوظيفية المقارنة –دراسة في التنميط والتطور–، دار الأمان، الرباط، ط1، 2012م.

6. من البنية الحملية إلى البنية المكونية –الوظيفة المفعول في اللغة العربية–، دار الثقافة للنشر والتوزيع الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1987م.

7. المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي –الأصول والامتداد–، دار الأمان، الرباط، المغرب ط.1، 2006م.

8. الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب ط.1، 1985م.

9. الوظيفة والبنية –مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية–، منشورات عكاظ الرباط، المغرب، د.ط. د.ت.

10. الوظيفية بين الكلية والنمطية، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط.1، 2003م.

11. **سيبويه،** الكتاب، تح. عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر ط.3، 1988م.

– مراجع البحث:

12. **بشرى البستاني،** التداولية في البحث اللغوي والنقدي، مؤسسة السياب للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، لندن، مملكة بريطانيا، ط.1، 2012م.

13. **جمال الدين القِفطي،** أنباه الرواة على أنباه النحاة، ، تح. مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، مصر، ط.1، 1986م.

14. **ابن جني،** الخصائص، تح. مُحَمَّد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر د.ط.، د.ت.

15. **خديجة الحديثي،** كتاب سيبويه وشروحه، مطابع دار التضامن، بغداد، ط.1، 1967م.

16. **خليفة بوجادي،** في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في العربي القديم، الحكمة للنشر والتوزيع ط1، 2009م.

17. **سعيد حسن بحيري،** عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه – محاولة إعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي–، منشورات مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط.1، 1989م.

18. **أبو سعيد السيرافي،** شرح كتاب سيبويه، تح. أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.1، 2008.

– طه عبد الرحمن

19. في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب ط.2، 2000م.

20. فقه الفلسفة –الفلسفة و الترجمة–، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب ط.1، 1995م.

21. **عبد الباسط عبد المعطي**، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، د.ط.، 1998م.

22. **عبد الرحمن السهيلي**، نتائج الفكر في النحو، تح. عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.1، 1992م.

– عبد القاهر الجرجاني

23. الجمل، تح. علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ط.، 1972م.

24. دلائل الإعجاز، تع. محمود مُحَّد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، د.ط.، د.ت.

25. **عبد الهادي بن ظافر الشهري**، استراتيجيات الخطاب– مقاربة لغوية تداولية–، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط.1، 2004م.

26. **علي آيت أوشان**، اللسانيات والبيداغوجيا، نموذج النحو الوظيفي، –الأسس المعرفية والديداكتيكية–، دار الثقافة للنشر والتوزيع الدار البيضاء، المغرب، ط.1، 1998م.

27. **علي أبو المكارم**، مقومات الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ط.1، 2006م.

– مُحَّد حماسة عبد اللطيف

28. بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، د.ط.، 2003م.

29. النحو والدلالة،–مدخل لدراسة المعنى النحوي والدلالي–، دار الشروق، القاهرة، مصر ط.1، 2000م.

30. **مُحَّد خطابي**، لسانيات النص – مدخل إلى انسجام الخطاب–، منشورات المركز الثقافي العربي بيروت، لبنان، ط.1، 1991م.

31. **مُحَّد الطاهر بن عاشور**، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.

32. **مُحَّد الطنطاوي**، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، مصر ط.2، 1995م.

33. **مُحَّد علي الصابوني**، صفوة التفاسير، قصر الكتاب، البليدة، الجزائر، ط.5، 1990م.

34. **مُحَّد عبدو فلفل**، معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، دار العصماء، دمشق، سوريا ط.1، 2009م.

– محمود أحمد نحلة

35. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر د.ط.، 2002م.

36. علم اللغة النظامي –مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليداي–، منشورات ملتقى الفكر الإسكندرية، مصر، ط.2، 2001م.

37. **محمود عكاشة**، النظرية البراغماتية اللسانية (التداولية) –دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ– مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط.1، 2013م.

38. **مسعود صحراوي**، التداولية عند العلماء العرب –دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي– ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط.5، 2005م.

39. **مهدي المخزومي**، في النحو العربي –نقد وتوجيه–، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان ط.2، 1986م.

40. **نعمان بوقرة**، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، د. ط.، د. ت.

– مراجع البحث المترجمة:

41. **آن روبول**، جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر. سيف الدين دغفوس ومُحَّد الشيباني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط.1، 2003م.

42. **أوستن**، نظرية أفعال الكلام العامة – كيف ننجز الأشياء بالكلام–، تر. عبد القادر قنيني منشورات إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، د.ط.، 1991م.

– جورج يول

43. التداولية، تر. قصي العتابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط.1، 2010م.

44. معرفة اللغة، تر. محمود فراج عبد الحافظ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر د.ط.، 1999م.

45. **جون لاينز**، اللغة المعنى والسياق، تر. عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة العراق، د.ط.، 1987م.

– فان دايك

46. علم النص –مدخل متداخل الاختصاصات–، تر. سعيد حسن بحيري، دار القاهرة للكتاب القاهرة، مصر، ط.1، 2001م.

47. النص والسياق –استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي–، تر. عبد القادر قنيني منشورات إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، د.ط.، 2000م.

48. **فرنسواز أرمينكو**، المقاربة التداولية، تر. سعيد علوش، منشورات مركز الإنماء القومي، بيروت لبنان، د.ط.، د.ت.

49. **كاترين كيبرات أوركيوني**، المُضمَر، تر. ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان ط.1، 2008م.

50. **كارل بروكلمان**، تاريخ الأدب العربي، تر. عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، مصر ط.4، د.ت.

– القواميس والمعاجم:

51. **أحمد مختار عمر وآخرون**، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، مصر ط.1، 2008م.

52. **جبران مسعود**، الرائد –معجم لغوي عصري–، ، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان ط.7، 1992م.

53. **الزمخشري**، أساس البلاغة تح. مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط.1، 1998م.

54. **شوقي ضيف وآخرون** -مجمع اللغة العربية-، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة مصر، ط.4، 2004م.

55. **ابن فارس**، مقاييس اللغة، تح. عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، د.ط.، 1979م.

56. **الفيروز آبادي**، القاموس المحيط ،تح. مُحَمَّد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط.8، 2005م.

57. **مُحَمَّد بن أبي بكر الرازي**، مختار الصحاح، تح. دائرة المعاجم (لم يذكر أي اسم)، مكتبة لبنان بيروت، لبنان، 1986م.

58. **ابن منظور**، لسان العرب، دار صادر ، بيروت، لبنان، ط.3، 1414هـ.

- الرسائل الجامعية:

59. **الزايدي بودرامة**، النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي –دراسة في نحو الجملة-، رسالة دكتوراه في علوم اللسان العربي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013-2014.

60. **يحي بعطيش**، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، رسالة دكتوراه في اللسانيات الوظيفية الحديثة جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005-2006م.

- المجلات والدوريات:

61. **بان صالح مهدي الخفاجي**، المتكلم وأثره في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه، مجلة كلية الآداب، بغداد، العراق، ع. 97، 2011م.

62.**بشير إبرير**، آليات تحليل الخطاب في كتاب سيبويه، مجلة كلية الآداب واللغات، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، ع.10، 2012م.

63. **خالد بن عبد الكريم بسندي**، المخاطب والمعطيات السياقية في كتاب سيبويه، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، ع.1، 2009م.

64. **صباح يحي إبراهيم باعامر**، خصائص التركيب في كتاب سيبويه من خلال إطلاقه (الكلام) – دراسة لسانية-، مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب، العراق، ع. 9، 2013م.

65. **هيثم مُحَمَّد مصطفى**، القصدية الإنجازية في مضمون الخطاب النحوي في كتاب سيبويه، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، العراق، ع.3، 2012م.

– المراجع باللغة الأجنبية:

66. **Danica Seleskovitch et Marianne Lederer**., Interpréter pour traduire Didier Edition, Paris, France, 1984.

67. **Hadumod Bussmann**, Routlege Dictionary of Langage and Linguistics Translated and edited by: Gregory P.Trauth and Kerstin Kazzazi, Taylor & Francis e-Library, U.K., 2006.

68. **Oswald Ducrot et Tzvetan Todorov**, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage Ed. du Seuil, Paris, France, 1972.

69. **Parret Herman**, Semiotics and pragmatics – An evaluative comparison of conceptual frameworks-, John Benjamins Publishing, Amesterdam, 1983.

70. **Searle John**, Intentionality- An Essay in the Philosophy of Mind- Cambridge university press, London, U.K., 1983.

– مواقع الإنترنت:

71. **Jacques Moeschler** , Présupposition et implicature: où passe la frontière https://sites.google.com/site/moeschlerjacques/publications/articles-2010-2016

ملخّص البحث

ملخّص البحث

الكلمات المفتاحية: العملية التواصلية، التداول اللغوي، النحو الوظيفي، التركيب النحوي السياق، القصد.

يحكم الاستعمال اللغوي قواعد نحوية ذات بعد تداولي؛ تهتم أساسا بالسياق التخاطبي وتوخي القصدية وتوضيحها في تحليل أيّ تركيب كلامي تواصليّ، مستندة على مجموعة من المفاهيم المتمثلة في: الخطاب وطرفيه والسياق التخاطبي والقصدية ومتضمنات القول والقوة الإنجازية للفعل الكلامي إضافة إلى مراعاة مجموعة من الكفاءات التي تتحكم في وضع نحو تداولي (وظيفي)، وضبط قواعده التي تتحكم في تركيب الجملة أو مجموعة الجمل المشكِّلة للكلام، وترتيب عناصرها المكوّنة لها دلاليا وتركيبيا وتداوليا التي تتموقع حسب وظائفها التي وُضعت من أجل تأديتها. وكل ذلك لتحديد الفائدة من الكلام والسعي إلى تحقيق الفهم والإفهام، وبالتالي إتمام وإنجاح العملية التواصلية بين المتخاطبين.

لم يغب التداول اللغوي بمفهومه الحالي عند جهابذة اللغة والنحو الأولين؛ وتجلى ذلك عمليا في جهودهم التقعيدية، وباعتبار أنّ سيبويه أوّل نحوي يقعّد للغة العربية؛ فلم يكن تقعيده النحويّ اعتباطيا وإنما اعتمد في ذلك على أساسيات التداول اللغوي في تحليل التراكيب النحوية، وتبيان وظائفها التواصلية وتوضيح المقاصد النحوية التواصلية وفق السياق التخاطبي للكلام المتداول؛ فكان بذلك نحوا وظيفيا تطبيقيا، على غرار علماء اللغة العربية الذين انطلقوا من كتابه وفصّلوا بعدَه في مجال النحو، ولا يزال كتابه المثل الأعلى في النحو إلى يومنا هذا.

Abstract

Keys words: Pragmatics, Communication Process, Functional Grammar Grammar Structure, Context, Intentionality.

The language usage is ran by grammatical rules with a pragmatics extent they are mainly interested in the conversational context to achieve intentionality and to clarify them in the analysis of any communicative speech structure based on sets of concepts: the discourse with its two sides, context intentionality and the implication of the speech and the strength of achievement of the speech acts, beside taking into account a set of competencies that rule the establishment of pragmatics grammar (functional), and adjust its rules that govern the sentence structure or the sets of sentences forming the speech and arrange its constituent elements significantly, structurally and pragmatically which are signed according to their functions that are set to its performance All this to determine the benefit of speech and seek to achieve comprehension and understanding and thus achieve and succeed in the communicative process between speakers.

Pragmatics with its current meaning; was not lost with the first language and grammar scholars (specialists), this has been practically clear in their grammaticalization efforts, as SIBAWIH was the first grammarian for the Arabic language; his grammaticalization was not arbitrary; he relied on the basis of the principles of pragmatics in analyzing grammatical structures, by showing its communicative functions and clarifying its grammatical and communicative intentions according to the conversational context of the spoken speech; thus it was a practical and a functional grammar, like the Arab linguists who set out from his book and further detailed after him in the field of grammar and his book is still the ideal in grammar to the present day.

فهرس
الموضوعات

فهرس الموضوعات

01	**مقدمة**.....	أ،ب،ت،ث،ج
02	**مدخل** "خصائص التركيب النحوي عند سيبويه"	
03	سيبويه؛ كنيته ولقبه	07
04	كتاب سيبويه	09
05	مفهوم التركيب النحوي	10
06	التركيب/الجملة عند سيبويه	12
07	خصائص التركيب السيبويهي	16
08	**القسم التنظيري** "المنحى التداولي للتركيب النحوي"	
09	**أولا**: الشبكة المفاهيمية للتداول اللغوي	23
10	التداول اللغوي؛ مفهوما ونشأة	23
11	مفاهيم التداول اللغوي	27
12	الإشاريات	27
13	متضمنات القول	28
14	السياق التخاطبي	31
15	القصدية	34
16	**ثانيا**: نظرية النحو الوظيفي	36
17	نشأة النحو الوظيفي ومفهومه	36
18	مبادئ النحو الوظيفي	43
19	نماذج النحو الوظيفي	46
20	التركيب النحوي الوظيفي للجملة	49
21	بعض مفاهيم ورموز النحو الوظيفي	65
22	**القسم التطبيقي** "البعد التداولي "الوظيفي" للتركيب في النحو العربي	
23	**أولا**: المفاهيم الأساسية للتداول اللغوي عند سيبويه	73
24	المتكلم/المخاطِب عند سيبويه	73

25	المخاطَب عند سيبويه	76
26	الخطاب عند سيبويه	78
27	مراعاة السياق في التقعيد النحوي	81
28	القصدية في التقعيد النحوي	84
29	**ثانيا:** البعد الوظيفي للنحو العربي	86
30	الوظائف الدلالية	87
31	الوظائف التركيبية	94
32	الوظائف التداولية	102
33	**خاتمة**	123
34	**مكتبة البحث**	129
35	**ملخَّص البحث**	137
36	**فهرس الموضوعات**	140